# اتفاقيات التجارة الحرة الأوروبية الاستثمار
# فى التنمية أم تنمية الاستثمارات؟

# اتفاقيات التجارة الحرة الأوروبية الاستثمار في التنمية أم تنمية الاستثمارات؟

تحرير: **محمد العجاتي**

الباحثون حسب ترتيب الدراسات:

**هبة خليل، محمد جاد، صقر النور، ريم عبد الحليم، عبد المولى إسماعيل، منى عزت، شيماء الشرقاوي، محمد العجاتي**

منسق المشروع: **شيماء الشرقاوي** مراجعة لغوية: **أيمن عبد المعطي**

---

**طبعة أولى 2019**

**رقم الإيداع: 9008/ 2019**

**الترقيم الدولي/ تدمك**

978-977-6648-33-3

1 – **الاتفاقيات التجارية** 2 – **الاستثمارات الاجنبية** أ– **العجاتي محمد (محرر)**

---

هذه الأوراق نتاج أعمال مؤتمر: اتفاقيات التجارة الحرة ومؤشرات الاقتصاد البديل 2و3 ديسمبر 2018، وتعبر فقط عن رأي كتابها ولا تعبر بالضرورة عن رأي منتدى البدائل العربي للدراسات أو أي مؤسسة شريكة.

**جميع الحقوق محفوظة للناشر**

**دار المرايا للانتاج الثقافي**

**تليفون: 2023961548+**

**البريد الإليكتروني**

elmaraya@elmaraya.net

العنوان: 23 ش عبد الخالق ثروت، الطابق الثاني، شقة 17، القاهرة، ج م ع

# اتفاقيات التجارة الحرة الأوروبية
# الاستثمار فى التنمية أم تنمية الاستثمارات؟

تحرير: محمد العجاتى

دار المرايا للانتاج الثقافي

## المحتويات


**التعريف بالباحثين حسب ترتيب الدراسات** ..... **7**

■ الاستثمار في التنمية أم تنمية الاستثمارات؟ اتفاقيات التجارة الحرة وشراكات الاستثمار بعد ثورات العدالة الاجتماعية

..... **هبة خليل** **11**

■ أثر اتفاقيتي منطقة التجارة الحرة العميقة والشاملة ومبادرة الاندماج مع إفريقيا على قطاع الصناعة وأوضاع وهياكل العمل في مصر

..... **محمد جاد** **31**

■ إنتاج الغذاء والجوع والتجارة" الحرة" قراءة لآثار اتفاقية التجارة الحرة والمعمقة والشاملة على النظام الغذائي-الزراعي المصري

..... **صقر النور** **55**

■ تأثير اتفاقيتي منطقة التجارة الحرة العميقة والشاملة والاتفاق مع إفريقيا على الخدمات العامة والحماية الاجتماعية وسياسات التشغيل في مصر

..... **ريم عبد الحليم** **77**

■ اتفاقية منطقة التجارة الحرة العميقة والشاملة وقضايا العدالة البيئية في مصر

..... **عبد المولى إسماعيل** **93**

■ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للنساء واتفاقيات التجارة الحرة

..... **منى عزت** **113**

■ تأثير اتفاقيتي التجارة الحرة المعمقة والشاملة والتعاون مع أفريقيا على وضعية الحقوق السياسية والثقافية في مصر

..... **شيماء الشرقاوي** **131**

■ فصل ختامي: اتفاقيات التجارة الحرة وشراكات الاستثمار: بين وعود التنمية وشروط العدالة

..... **محمد العجاتي** **149**

**ملحق** ..... **165**

**التعريف بالباحثين حسب ترتيب الدراسات**

**هبة خليل**: هي باحثة، حصلت على البكالوريوس في العلوم السياسية والماجستير في القانون الدولي العام. وحاليا باحثة دكتوراه بجامعة الينويز اربانا–شامبين. اهتماماتها البحثية تدور حول التهميش واقتصاديات توزيع الثروة وحركات المقاومة العمالية والاجتماعية.

**محمد جاد**: صحفي وباحث متخصص في تغطية الاقتصاد المصري منذ 2003، عمل في صحف مصرية ودولية وشارك بأبحاث اقتصادية مع منظمات حقوقية داخل مصر.

**صقر النور**: باحث مشارك في مركز بحوث التنمية المستدامة الفرنسي، حصل على درجة البكالوريوس في الإنتاج الزراعي من كلية الزراعة بسوهاج عام 2000. في عام 2003، حصل على دبلوم في التنمية البشرية من معهد التخطيط القومي في القاهرة، ثم التحق بقسم اقتصاد الزراعة في كلية الزراعة–جامعة المنيا ليحصل على درجة الماجستير في علم الاجتماع الريفي والاقتصاد الزراعي عام 2005. في عام 2013، أنهى اطروحته للدكتوراه في علم الاجتماع من جامعة باريس 10 –نانتير. عمل كمدرس للاجتماع الريفي بكلية الزراعة بقنا. وكزميل ما بعد الدكتوراه في كلية الدراسات العليا في العلوم الاجتماعية (EHESS) ومتحف الحضارات الاوورومتوسطية (MuCEM) بمرسيليا (جنوب فرنسا). وكزميل ما بعد الدكتوراه أيضا بالجامعة الاميركية في بيروت في إطار مشروع بحثي حول تحولات المشهد الزراعي بجنوب لبنان. وقد أجرى ابحاثًا ميدانية في ريف كل من مصر والمغرب وتونس ولبنان. صدر له كتاب مؤخرا بعنوان: الأرض والفلاح والمستثمر، دراسة في المسالة الزراعية والفلاحية في مصر، دار المرايا.

**ريم عبد الحليم**: حاصلة على الدكتوراة فى الاقتصاد من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، تخصصت فى مجالات السياسة الاقتصادية والتنمية والمالية العامة ومكافحة الفقر والاقتصاد المؤسسي والعدالة الاجتماعية. عملت كمسئول

عن سياسة المسئولية الاجتماعية للشركات وتنمية الأعمال الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال لفترة زادت على ست سنوات، ومستشار اقتصادي لمجموعة من برامج دعم ريادة الأعمال، وعملت كمحاضر لمادة الموازنة الحقوقية وحقوق الطفل فى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة.

**عبد المولى إسماعيل**: باحث في مجال البيئة والتنمية، منسق منتدى الحق في المياه بالمنطقة العربية أصدر عدد من الكتب والدراسات البحثية في مجال قضايا البيئة والتنمية منها، كتاب الأرض والمياه. وسبل عيش الفلاحين، دور منظمات المجتمع المدني في تنمية اقتصادات التنوع الحيوي 2013، تحرير الأرض الزراعية وحركة الفلاحين في ريف مصر1998، وعدد من الدراسات الأخرى التي تتناول قضايا البيئة والتنمية من منظور الإيكولوجيا الاقتصادية والاجتماعية.

**منى عزت**: طالبة ماجستير في إدارة الأعمال. وعضوة في لجنة المنظمات غير الحكومية التابعة للمجلس الوطني للمرأة / منسق الفريق العامل المعني بالتمكين الاقتصادي والاندماج المالي.

**شيماء الشرقاوي**: باحث مساعد ومنسق مشروعات بمنتدى البدائل العربي للدراسات، باحثة ماجيستير علوم سياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية وأطروحتها حول: الأدب كمصدر للفكر السياسي في مصر: دراسة في المدينة وعلاقات القوة «مدينة القاهرة نموذجا»، حاصلة على بكالوريوس العلوم السياسية من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القسم الانجليزي، 2011. الملفات البحثية: المجال العام، السياسات العمرانية، المجتمع المدني، الحركات الاجتماعية، والتحول الديمقراطي.

**محمد العجاتي**: باحث ومدير منتدى البدائل العربي .www.afalebanon) (AFA) (org، باحث في العلوم الاجتماعية، وخبير في مجال المجتمع المدني، حاصل على درجة الماجستير في التنمية السياسية من جامعة القاهرة–كلية الاقتصاد والعلوم السياسية عام 2001. له العديد من الأبحاث في مجال المجتمع المدني، الحركات الاجتماعية، والإصلاح السياسي في المنطقة العربية وتتضمن أوراق تحليل وتوصيات للسياسات

العامة كما قام بتحرير أكثر من 10 كتب في هذا المجال. بالإضافة إلى مقالاته المنشورة في عدد من الصحف مثل جريدة الشروق المصرية؛ والسفير اللبنانية، الأوراق والمقالات على:

http: / /elagati.wordpress.com

# الاستثمار فى التنمية أم تنمية الاستثمارات؟
## اتفاقيات التجارة الحرة وشراكات الاستثمار بعد ثورات العدالة الاجتماعية

هبة خليل

عندما اندلعت ثورتا مصر وتونس في عامي 2010 و2011 على التوالي ، كانت ردة فعل الاتحاد الأوروبي مفجعة، حيث أعلن في مارس 2011، عن استعداده لمساندة الشعوب العربية في كفاحها من أجل الحرية والعدالة الاجتماعية، وذلك من خلال تعميق اتفاقات التجارة الحرة والاستثمار مع بلدان شمال إفريقيا (جنوب البحر المتوسط)[1]. وعلى الرغم من تغير لغة الاتفاقات في الفترة التي تلت الانتفاضات العربية، إلا أن ردة فعل الاتحاد الأوروبي، ومثلها ردة فعل مجموعة الثمانية، أو الـ (G8)، من خلال اتفاقية الـ«دوفيل» في مايو 2011[2]، عكستا استمرار السياسة الاقتصادية الأوروبية ومثلها السياسة الاقتصادية لدول الثمانية ومعها الشركاء من المؤسسات المالية الدولية، وهي سياسة تنمية الاستثمارات على حساب الاستثمار في التنمية، وسياسة بناء شراكات مع القطاع الخاص باسم التنمية، والدفع بترك العملية التنموية لآليات السوق. وبالرغم من توقف المفاوضات حول اتفاقية التجارة الحرة العميقة والشاملة مع الاتحاد الأوروبي، إلا أن ثمة شراكات أخرى ظهرت، وظهر معها خطاب وممارسات تدعو لتنمية الاستثمارات كهدف أوحد للدول. ولعل إطلاق شراكة «معاهدة مع إفريقيا» والتي اشتركت فيها ثلاث دول عربية، هي مصر وتونس والمغرب، هو أوضح أشكال شراكات التنمية الحديثة، والتي تضع زيادة الاستثمارات الأجنبية على رأس أولويات التنمية، بل تجعلها هي سبيل التنمية، بالرغم من الخبرات التي اكتسبتها شمال إفريقيا في فشل هذه السياسات بل وتعارضها مع العدالة الاجتماعية.

وفي ظل استمرار المؤسسات المالية الدولية والتكتلات الاقتصادية كالاتحاد الأوروبي ودول الثمانية في الدفع باتفاقات تسيطر على خارطة التنمية وسبل الإصلاح في بلداننا العربية والإفريقية، أصبح من الضروري الاشتباك مع هذه الاتفاقات، ودراسة آثارها

1- European Commission. Joint Communication to the European Council, the European Parliament, the Council, the European Economic and Social Committee and the Committee of the Regions: A Partnership for Democracy and Shared Prosperity with the Southern Mediterranean. https://goo.gl/r2iRp3

2- US Department of the Treasury. Deauville Partnership with Arab Countries in Transition: Fact Sheet on Finance. 2012. https://goo.gl/3SyQsm

على المواطنين في منطقتنا العربية، ولاسيما في مصر. ومع زيادة أعداد تلك الاتفاقات، وتراكمها وتشابكها مع السياسات المحلية والقوانين والإصلاحات، صار من المستحيل دراسة بدائل لتحقيق العدالة الاجتماعية أو سياسات لرفع مستوي معيشة المواطنين وتحقيق الرخاء الاجتماعي والاقتصادي، دون الاشتباك مع هذه الاتفاقيات، ودراسة آثارها وسبل مواجهتها في قطاعات مختلفة، من بينها القطاع الزراعي والغذائي، والقطاع الصناعي والرفاه الاجتماعي، بما في ذلك العدالة في التوزيع وضمان حقوق المرأة متضمنة الحقوق الاقتصادية. وفي هذا الإطار، نعرض فيما يلي خلفية عن اتفاقات التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي، واتفاق المعاهدة مع إفريقيا، قبل الولوج في فصول لاحقة لتحليلات دقيقة لأثر هذه الاتفاقات على القطاعات المختلفة، وعلى آفاق تحقيق العدالة الاجتماعية في مصر.

**أولًا: اتفاقية التجارة الحرة الشاملة والعميقة مع الاتحاد الأوروبي ومضمونها لدول شمال إفريقيا:**

يتمتع الاتحاد الأوروبي ومصر بعلاقات تجارية قوية، فالاتحاد الأوروبي هو الشريك التجاري الأول والرئيسي لمصر، من حيث حجم التجارة والاستثمارات، والذي بلغ حوالي 30 ٪ من إجمالي حجم التجارة في مصر في عام 2017 [3]. وتجمع العديد من الاتفاقيات التجارية والاستثمارية بين دول الاتحاد الأوروبي ومصر، ومنها الاتفاقات الثنائية التي تربط مصر بدول أوروبية كألمانيا وفرنسا وهولندا، واتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي ومصر، والتي دخلت حيز التنفيذ في عام ٢٠٠٤. وتتضمن تلك الاتفاقية إنشاء منطقة تجارة حرة، تستهدف السلع الصناعية، ولا تتضمن السلع الزراعية أو الخدمات، حيث تم استبعاد التعريفات الجمركية تدريجيًا على المنتجات الصناعية بموجب هذا الاتفاق، في حين تستفيد المنتجات الزراعية أيضًا من زيادة فرص الوصول إلى الأسواق، دون تقليص التعريفات الجمركية.

وفي يونيو 2010، دخل حيز التنفيذ الاتفاق بين الشريكين لزيادة فرص الوصول

3- European Commission. Egypt. http://ec.europa.eu/trade/policy/countries-and-regions/countries/egypt/

إلى الأسواق للمنتجات الزراعية والمنتجات الزراعية المصنعة والمنتجات السمكية، وذلك بشكل تدريجي، ثم جاءت الانتفاضات العربية لتعطل هذه الاتفاقات، لبضعة أشهر.

ومن الجدير بالذكر أن الاتفاقات التي تجمع مصر بالاتحاد الأوروبي هي مجموعة من الشراكات والآليات التي ينتهجها الاتحاد الأوروبي تجاه دول جنوب المتوسط، أي الدول التي تجاور الاتحاد الأوروبي جنوبًا، وعلى رأسها دول شريكة كمصر وتونس والمغرب. ويرتبط الاتحاد الأوروبي بهذه الدول من خلال العديد من الآليات الأخرى، وعلى رأسها، آلية دول الجوار، أو سياسة الجوار الأوروبي (European Neighborhood Policy)، والتي تختص بالعلاقات السياسية، والتمويلية وحقوق الانسان[4]. وفي كل الأحوال، تتسم هذه الشراكات أنها تجمع بين الاتحاد الأوروبي من ناحية ودول شمال إفريقيا، كل على حِدة، من خلال اتفاقيات ثنائية، يمثل فيها الاتحاد الأوروبي الطرف الأول، ودولة كمصر، وحدها، كطرف ثان. وهكذا، فالاتفاقات الأوروبية لا تسعى لخلق منطقة تبادل حر أو سوق مشتركة لدول جنوب المتوسط، وإنما تسعى لمد النشاط التجاري الاستثماري الأوروبي للدول في جنوب المتوسط، كل على حِدة.

وفي ديسمبر 2011 اعتمد مجلس الشؤون الخارجية التابع للاتحاد الأوروبي فتح مفاوضات التجارة مع مصر، والأردن، والمغرب وتونس للبدء في المفاوضات حول اتفاقية التجارة الحرة العميقة والشاملة (Deep and Comprehen-sive free Trade Agreements). جاءت مبادرة الاتحاد الأوروبي ردًا على الثورات العربية، ومعبرة عن دور الجانب الأوروبي في تنمية ومساعدة جواره الجنوبي، ولاسيما شبابه الثائر، في تقرير صدر في مايو 2011 بعنوان «رد جديد لجوار متغير»[5]، والذي جاء من خلاله وعود عديدة، من بينها بناء شراكات مع المجتمع، ليس فقط مع

4- European Commission. Egypt. http://ec.europa.eu/trade/policy/countries-and-regions/countries/egypt/

5- European Commission. A New Response to a Changing Neighborhood: A Review of European neighborhood Policy. May 25 2011. https://goo.gl/U15S1r

الحكومات، وذلك عن طريق دعم المجتمع المدني، والعمل على تعميق الديموقراطية في الجوار الجنوبي، وذلك من خلال تشجيع الانتخابات الديموقراطية، والقوانين والممارسات التي تحترم حقوق الإنسان، وتعزيز التعاون بين المجتمعات والشعوب، من خلال «اتفاقات الحركة»، والتي تضمن الوصول لاتفاق بين الاتحاد الأوروبي ودول الجنوب، كل على حِدة، لوصول مواطنيها بسهولة، وتحركهم داخل الاتحاد الأوروبي، وصولًا لهدف فتح الحدود بين المواطنين من الجوار الجنوبي، والمواطنين الأوروبيين. وأخيرًا، جاء تعميق التجارة والاستثمار كهدف يؤدي في النهاية لنمو الاقتصاديات والمجتمعات جنوبي المتوسط. والهدف من اتفاقية التجارة الحرة العميقة والشاملة هو تعزيز العلاقات التجارية بين الاتحاد الأوروبي ومصر من خلال تحديث الاتفاقيات القائمة حول التجارة الثنائية بما في ذلك اتفاقية الشراكة (Association Agreement)، وذلك ليتضمن الاتفاق الجديد التجارة في الخدمات، والتجارة في المشتريات الحكومية، وتحرير قوانين الاستثمار، بما فيها قوانين المنافسة بين المستثمر الأجنبي والمحلي، وإرساء قواعد واضحة لحماية الاستثمار والمستثمرين، ولا سيما الاستثمار الأوروبي في مصر. وفي حال الوصول إلى اتفاق بشأن هذه الاتفاقية، سوف تكون اتفاقية التجارة الحرة العميقة والشاملة بمثابة اتفاقية شاملة تعمل على تعميق العلاقات الاقتصادية في بعض المجالات التي لا تغطيها الاتفاقيات الحالية مثل الخدمات والمشتريات الحكومية بالإضافة إلى مجموعة من المجالات مثل آليات لتسهيل التجارة، والعوائق الفنية للتجارة، والتدابير الصحية للمنتجات الزراعية، وضمان حقوق الملكية الفكرية، والهدف من ذلك هو مواءمة القوانين واللوائح المصرية المتعلقة بالتجارة مع تلك الخاصة بالاتحاد الأوروبي، أو إدماج التجارة المصرية في السوق الأوروبية.

ومن المفترض أيضًا أن تعمل اتفاقية التجارة الحرة العميقة والشاملة على تعزيز التنمية المستدامة لضمان أن تحرير التجارة سوف يحترم البيئة والمعايير الاجتماعية، ولكن الدراسة التي قام بها مستشار خارجي للاتحاد الأوربي، حول أثر اتباع اتفاقية التجارة الحرة العميقة والشاملة في مصر، وضحت أن هناك أزمات هيكلية، متعلقة بتزايد

نسب الفقر على المدى البعيد، وزيادة البطالة بين العمالة الأقل مهارة، وانخفاض المستوى المعيشي للمواطنين، ولاسيما قدرتهم على الحصول على الخضروات والفاكهة، وذلك أيضًا على المدى البعيد. فقد أظهرت الدراسة أن معدلات الفقر يمكن أن تتحسن، وتنخفض، مع الدخول في اتفاقية التجارة الحرة العميقة والشاملة مع الاتحاد الأوروبي، وذلك نتيجة للنمو الاقتصادي وزيادة حجم التجارة، ولكنها سرعان ما سترتفع من جديد، لتصل لما هو أعلى من مستوياتها الحالية[6]. كما أظهرت الدراسة نتائج سلبية على البيئة، على رأسها أن الاتفاقية ستؤدي إلى حصة متزايدة في القطاعات الأكثر تلويثًا للبيئة في مصر، مما سيؤدي إلى زيادات كبيرة في انبعاثات أكاسيد النيتروجين وأكاسيد الكبريت.[7]

وبالرغم من أن الآثار السلبية على الدخول، والفقر، والبيئة واضحة من خلال دراسة تقييم الآثار السابق ذكرها، إلا أن ثمة آثار عديدة لم يتم ذكرها، منها على سبيل المثال فرص نمو السوق المحلي، والتنمية المحلية في ظل التنافس مع السوق الأوروبي. فكيف يمكن للسوق المحلي المصري أن ينمو دون بعض الحماية من قبل الحكومة المصرية، من المنافسين الأجانب؟ ولعل هذا السؤال في السنوات التي نعيشها ما هو إلا سؤال نظري، فبالرغم من تعطل العمل باتفاقية التجارة الحرة العميقة والشاملة، إلا أن تحرير السوق المصري، ورفع كافة الإجراءات الحامية للمستثمرين المحليين، وتحقيق «المنافسة» بين المستثمر الأجنبي والمحلي، قد تحقق بالفعل من خلال قوانين الاستثمار المتلاحقة، والاتفاقيات الاستثمارية الثنائية التي دخلتها مصر مع معظم الدول الأوروبية، والتي ضمنت «المعاملة المحلية» للمستثمر الأجنبي. إذن، فلعل التغيير الذي يأتي من خلال هذه الاتفاقية ما هو إلا تحقيقًا لما بدأته الحكومة المصرية بالفعل. وبالرغم من ذلك، فالاتفاقية تفتح مجالات ذات خطورة استراتيجية للمواطن المصري، وخاصة في مجالي المشتريات الحكومية والتجارة في الخدمات. فالمشتريات الحكومية تمثل النسبة الأكبر من

6- تقييم أثر التجارة المستديمة لدعم اتفاقية التجارة الحرة العميقة والشاملة بين الاتحاد الأوروبي وجمهورية مصر العربية. 2014.

https//:goo.gl/SBWQwM

7- نفس المصدر، ص 9

إنفاق أي دولة، هي استثمارات من الخزانة العامة للدولة، لشراء المعدات والأصول، بما فيها تجهيزات المستشفيات العامة والفصول ومواد البناء والإنشاءات وغيرها من المواد التي تعمل بها ومن خلالها الدولة. وهكذا، فمنافسة الاتحاد الأوروبي على المشتريات الحكومية لا يعني فحسب قتل فرص معظم المستثمرين المصريين على المنافسة، ولكنه يعني أيضًا إمكانية احتكار الاتحاد الأوروبي لمشتريات الحكومة المصرية، مما قد يؤدي لارتفاع مفاجئ في الأسعار، لا يدفع ثمنه سوى المواطن الذي يمول الخزانة العامة للدولة بضرائبه، وخصوصًا في عصر الضرائب الاستهلاكية التي تضع عبئًا على كاهل كل مصري اليوم.

**ثانيًا: اتفاقية «المعاهدة مع إفريقيا» وشركائها والهدف منها:**

تختلف اتفاقية «المعاهدة مع إفريقيا» كثيرًا عن اتفاقيات التجارة الحرة الأوروبية. فاتفاقية «المعاهدة مع إفريقيا» لا تسعى لتعزيز التجارة أو الحركة أو العلاقات بين الدول بشكل عام، بل تركز بشكل خاص على الاستثمار، وتعزيز فرص الاستثمار في إفريقيا، وتنمية القطاع الخاص في أجانب ومؤسسات مالية دولية. وهكذا، فالمعاهدة مع إفريقيا ترتكز بالأساس على تعزيز بيئة الأعمال في اثنتي عشرة دولة إفريقية، من بينها مصر، من أجل جذب الاستثمارات الخارجية، وهو ما من شأنه تعزيز القطاع الخاص والتنمية التي يقودها القطاع الخاص. وهنا يظهر الرابط بين اتفاقية «المعاهدة مع إفريقيا» والتنمية، حيث يرتكز هذا الرابط على مبدأ «التنمية التي يقودها القطاع الخاص» (private sector-led development)

وهنا أيضًا يظهر التطابق بين اتفاقية «المعاهدة مع إفريقيا» واتفاقيات الاتحاد الأوروبي للتجارة الحرة العميقة والشاملة، حيث تنطلق كلتا الاتفاقيتين والشراكتين من منظور للتنمية كنمو اقتصادي وزيادة في الاستثمار الأجنبي، دون أي اعتبار للآثار السلبية للعديد من الاستثمارات على البيئة، والتمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والعدالة الاجتماعية. ولعل الهدف الوحيد التنموي المرتبط بشكل أو آخر بالعدالة الاجتماعية هو التوظيف والقضاء على البطالة، وهو ما تعد كلتا الاتفاقيتين العمل من أجل تحقيقه في إفريقيا (أو شمال إفريقيا بالنسبة لاتفاقية الاتحاد الأوروبي).

كما تتشابه الاتفاقية الأوروبية مع اتفاقية المعاهدة مع إفريقيا، في أنهما لا يعملان من أجل خلق منطقة تجارة حرة بين الدول الإفريقية أو دول جنوب المتوسط. فكما ذكرنا فيما قبل، تعد اتفاقيات الشراكة للاتحاد الأوروبي اتفاقيات ثنائية بين كل دولة من دول جنوب المتوسط من ناحية، والاتحاد الأوروبي من ناحية أخرى. وبشكل مشابه، فالمعاهدة مع إفريقيا هي في الحقيقة معاهدة مع بعض الدول الإفريقية، كل على حِدة. وهكذا، فالاتفاقية لا تخلق تعاونًا، بل هي تخلق منافسة، قد تكون منافسة إفريقية للقاع، باسم جذب الاستثمارات. فكما ذكر بعض خبراء التعاون الدولي والمعونة، فالمعاهدة تبشر «بعصر جديد لاستغلال القطاع الخاص لإفريقيا –بدعم من الدولة».[8] فمن الملاحظ، على سبيل المثال، أن المعاهدة مع إفريقيا لا تسعى لتعزيز الاتحاد الإفريقي، أو اتفاقية التجارة الحرة الإفريقية القارية African Continental Free Trade Agreement (قيد المفاوضات حاليًا)، بل تسعى لخلق فرص ثنائية تتيح للمستثمرين الأوروبيين الولوج للأسواق الإفريقية، كل على حِدة، وذلك من خلال فرض سياسات اقتصادية ومالية وتجارية واستثمارية تسهل مناخ الاستثمار في هذه الدول. وهكذا، فالمعاهدة مع إفريقيا تخلق طبقة أخرى من الالتزامات على الدول الإفريقية، تضيف مستويات جديدة من الضغوطات السياسية والاقتصادية على دول القارة الإفريقية، والتي تعاني بالفعل من تفاوت في الثروات ومستويات المعيشة. فاتفاقية التجارة الحرة الإفريقية القارية نفسها والتي لا تزال قيد المفاوضات حاليًا بين 49 دولة إفريقية، تم انتقادها من قبل العديد من المحللين لما سيترتب عليها من زيادة في المنافسة الضارة بين دول إفريقية احجامها وقدراتها مختلفة، ولما ستتسبب به من أضرار على الاقتصادات المحلية، واستنفادا للبيئة والموارد الطبيعية، وتشجيع سياسات عمل ظالمة للعمال وظروف عمل غير كريمة.[9]

8- Scally, D. “Aid Experts Wary of G20’s Marshall Plan for Africa”. The Irish Times. 8 July 2017. https://goo.gl/kTNdRQ

9- Akeyawale, R. “Who are the Winners and Losers in Africa’s Continental Free Trade Area?” World Economic Forum. October 2018. https://goo.gl/kD2pbg

ولعل غياب الاعتبارات الاجتماعية والحياتية ورفاهية الشعب تظهر في المحاور الثلاثة التي ترتكز عليها اتفاقية المعاهدة مع إفريقية، والتي تعمل الشراكة على إجراء بحوث السياسات عليها، من أجل تشخيص أهم معوقات جذب الاستثمارات الخارجية، والعمل على إعطاء الحكومات الإفريقية الفرصة والقدرة لعلاجها!.

وتتكون هذه المحاور التي ترتكز عليها المعاهدة مع إفريقيا من الآتي:

**أولًا: بيئة الاقتصاد الكلي للاستثمار**، والتي تغطي السياسات الاقتصادية للحفاظ على الاستقرار الكلي وضمان توفير البنية التحتية العامة الكافية.

**ثانيًا: بيئة الأعمال التي تعمل فيها الشركات**، بما في ذلك المناخ العام للأعمال الخاصة، والممارسات التنظيمية وإمكانية التنبؤ، والسياسات القطاعية، ودعم إعداد المشروعات، وقدرة الدولة على إدارة الشراكات بين القطاعين العام والخاص؛ **وثالثًا: بيئة التمويل التي تواجه المستثمرين المحتملين**، بما في ذلك تطوير أسواق رأس المال المحلية والدعم المحتمل من المستثمرين المؤسسيين على المدى الطويل في النظم المالية الرئيسية.

إذن، فالمعاهدة مع إفريقيا هي سبيل قانوني تملي من خلاله دول العشرين مطالبها على الدول الإفريقية لتسهيل استثمارها في القارة، مع إضفاء نكهة التمكين الاقتصادي والسيادة الإفريقية وبالطبع، مع إضافة خطاب التنمية على هذا المشروع الرأسمالي. فلو أن الحال كذلك، والمعاهدة مع إفريقيا ليست معاهدة تنموية، ولا علاقة لها بالعدالة الاجتماعية، فلما نعطيها اهتمامًا، ونحاول دراستها وتحليلها؟

الإجابة ببساطة تكمن في الأثر البالغ الذي من شأنه أن يترتب على هذه المعاهدة، التي ما هي إلا قيدًا جديدًا ينضم لقيود عدة تكبل قدرة الدول الإفريقية ومجتمعاتها على اتخاذ القرارات، بسيادة وبمنطق يفضل الصالح الوطني على مصالح المستثمرين الأجانب. بمعنى آخر، تتحول المعاهدة إلى اتفاقية استثمارية، تضمن تحسين بيئة الاستثمار وبيئة التمويل في إفريقيا. والأهم من ذلك، أن المعاهدة مع إفريقيا تصنع تحولًا خطابيًا هامًا جدًا، وله آثار على رسم السياسات العامة. فبدلًا من أن يعزز

خطاب الاتفاقية أن الهدف الأساسي هو تحقيق التنمية المستدامة، على سبيل المثال، تحول الخطاب من خلال تلك الاتفاقية إلى خطاب يعزز دور الاستثمار بذاته كهدف أساسي وغاية يجب أن تُكرس من أجله الحكومات كافة الطاقة، مهما **كانت نتائجه**.

**آليات عمل المعاهدة مع إفريقيا:**

ترتكز آليات عمل المعاهدة على دور محوري تقوم به ثلاث منظمات مالية دولية، هي البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، والبنك الإفريقي للتنمية. حيث تتمركز المعاهدة على دور هذه المنظمات في العمل سويًا مع الدول الإفريقية للوصول لتشخيص للأزمات التي تمر بها الدول خصوصًا فيما يتعلق بجذب الاستثمارات الخارجية، والعمل على تقديم حلول ومشروعات، تقدم سويًا، من قبل الدول ومؤسسات التمويل الدولية الثلاث، أو إحداها، إلى مسار المالية التابع لمجموعة دول العشرين، وذلك لدراسة تمويل مشروعات من شأنها تعزيز الاستثمارات والنمو الاقتصادي. من اللافت للانتباه أن آليات العمل تعتمد بشكل رئيسي على مؤسسات التمويل الثلاث السابق ذكرها، حيث أن أية دولة إفريقية تود الاشتراك في المعاهدة، يتوجب عليها الاجتماع أولًا مع إحدى المؤسسات أو بعضها، للوصول لتحليل مشترك يمكن عرضه على مسار التمويل لدول العشرين، كما أن المؤسسات المالية لها الدور الأساسي في مشاركة الدول في التنفيذ، كما في التخطيط، وكذلك في الرصد والتقييم. فالتزامات الدول الإفريقية المشاركة في هذه المعاهدة هي في الحقيقة التزامات تجاه مؤسسات التمويل الدولية، وليست تجاه دول العشرين فحسب، كما قد يبدو في الوهلة الأولي. فنجد الالتزامات الإفريقية على الصفة الرسمية للمعاهدة مع إفريقيا تنص على الآتي:

«تلتزم البلدان الإفريقية بالعمل بشكل وثيق مع المؤسسات الدولية من أجل وضع أجندة إصلاحية مملوكة وطنيًا تستهدف جذب الاستثمار وتطوير اتفاقات متفق عليها بصورة متبادلة مع شركاء التنمية. تغطي تدابير الإصلاح ذات الصلة إطار الاقتصاد الكلي والأعمال التجارية والاستثمارية والتمويل. يتم رصد الالتزامات بانتظام على هامش اجتماعات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي كل ستة أشهر».[10]

10 – ترجمة الكاتبة، بناء على الصفحة الرسمية للمعاهدة مع إفريقيا.

وأخيرًا، يتم العمل من أجل تحقيق أهداف المعاهدة مع إفريقيا من خلال فرق عمل لكل دولة، وهنا، من جديد، نرى مدى تجاهل تكوين فرق العمل لأي اعتبارات اجتماعية أو تنموية، ومدى تسلط المؤسسات المالية الدولية الثلاث وسيطرتها عليها.

فتتكون فرق العمل لكل دولة من ممثلين عن الحكومة، عادة من وزارات المالية/ الاقتصاد، والاستثمار أو التجارة والبنك المركزي. كما يتوجب على كل فريق عمل أن يتضمن ممثل عن كل من المؤسسات المالية الدولية الثلاث الأساسية، أي صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والبنك الإفريقي للتنمية، وأخيرًا، يمكن للممثلين عن القطاع الخاص أن يتواجدوا في فريق العمل، وهذه هي القائمة الشاملة للمشاركين في فرق العمل، فأين مكان أي ممثل عن العملية التنموية؟ حتى لو كان ممثلًا وزاريًا!

وأخيرًا، نذكر أن رئاسة فريق العمل تكون تشاركية[11]، فيرأسها ممثل عن الحكومة وممثل عن المؤسسات المالية الدولية بشكل تشاركي، دومًا. وهكذا، فأي حديث عن السيادة الإفريقية في المعاهدة، ما هو إلا خطاب مضحك فارغ من المضمون.

**سيادة إفريقية بأوامر أجنبية**

«والقوة الدافعة وراء الاتفاقية هي الملكية الإفريقية، وليس الوصفة الغربية» (موقع المعاهدة مع إفريقيا[12])

لعل من أهم ما يلفت الانتباه في اتفاقية «المعاهدة مع إفريقيا» هو التصميم على خطاب السيادة الإفريقية في الإصلاح، كما لو أن مشروع دول العشرين أو الـ( G20) جاء خصيصًا لتعزيز سيادة الدول الإفريقية. ولا يفوتنا هنا المفارقة في أن تعزيز السيادة الإفريقية سيتحقق –حسب الاتفاقية– من خلال تعزيز فرص الاستثمار الأجنبي في البلاد الإفريقية، وهو ما سيتحقق بدوره من خلال دراسات وتحليلات ووصفات غربية على أيدي خبراء البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والبنك الإفريقي للتنمية.

About the Compact with Africa. https://www.compactwithafrica.org/content/compactwithafrica/home/about.html, Accessed November 02, 2018.
11- G20 Compact Teams. Compact with Africa. https://goo.gl/D5eMwT
12- About the Compact with Africa. https://goo.gl/vaXHyd, Accessed on October 17, 2018.

ولا نستطع الإدعاء بأن المعاهدة مع إفريقيا هي بداية الاستغناء عن السيادة الإفريقية في صناعة القرار، فالعديد من الدول الإفريقية بالفعل تعمل من خلال أطر دولية وغربية، تأسست من خلال شراكات مع البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي والبنك الإفريقي للتنمية، وغيرها من المؤسسات المالية الدولية. إذن فما دور المعاهدة، ولاسيما في صناعة القرار في **إفريقيا؟**

يتمثل دول المعاهدة في تأسيس إطار قانوني يجمع بين ثلاث مؤسسات دولية، ويفرض على الدول الإفريقية التعامل معها جميعًا في آن واحد، لو أرادوا الوصول لمساعدات دول مجموعة العشرين. وبشكل آخر، فما يبدوا من الاتفاقية هو أن ثَم سباق تخلقه المعاهدة بين الدول الإفريقية، سباق للحاق بالمستثمر الأجنبي وفرص التنمية الاقتصادية من خلال الاستثمارات. والسبيل لدخول السباق من الأساس، يعتمد على ترك صناعة القرار المحلية، أو على الأقل مناصفتها مع المؤسسات المالية الدولية. إذن، ما تدعي المعاهدة أنها تعززه من سيادة، ما هو إلا العكس، ضعف وتهديد لسيادة الدول الإفريقية في اتخاذ قراراتها، قبل الدخول في السباق من الأساس. فما الذي تعد به دول العشرين إذن، مما يستدعي التخلي عن السيادة الوطنية، ومناصفتها مع المؤسسات المالية الدولية؟

تشير الصفحة الرسمية للمعاهدة للميزات التالية التي ستحصل عليها الدول الإفريقية نتاج الانضمام للاتفاقية:

أولًا: «سوف ترسل الدول إشارة قوية إلى المستثمرين بشأن اهتمامهم بجذب الاستثمار والاضطلاع بالإصلاحات اللازمة، وستضمن مجموعة العشرين الرؤية السياسية العالية للدول الإفريقية المشاركة وستزيد من وعي المستثمرين وثقتهم بها»

ثانيًا: «سوف يكسبون من منهج شامل يركز على إطار العمل الكلي بما فيه التمويلي والمالي والمشاركة المنسقة من جانب المؤسسات الدولية الثلاث لدعم الجهود الوطنية لوضع وتنفيذ برامج الإصلاح لتعزيز استثمارات القطاع الخاص، بما في ذلك من خلال المساعدة التقنية الأكثر كثافة (توجد ستة مراكز مساعدة فنية تابعة لصندوق النقد الدولي في جميع أنحاء القارة)»

وثالثًا: «ستشجع مجموعة العشرين والدول الشريكة الأخرى المستثمرين في بلادهم على الاستجابة لفرص الاستثمار في دول الميثاق الإفريقي، مما سيعزز المردود من تنفيذ إصلاحات الاتفاقية على الاستثمار.»[13]

وبسبب تشابه الهدف الأول والثالث، نجد أن المردود من الانضمام للمعاهدة مع إفريقيا هو أمرين: أولًا، تعهد من دول مجموعة العشرين بتشجيع المستثمرين من بلادهم والدول الأخرى للاستثمار في الدول المنضمة للمعاهدة، وثانيًا، الوصول للمساعدة التقنية (بما فيها الإدارية والتشريعية والتنفيذية) من المؤسسات المالية الدولية، وعلى رأسها صندوق النقد الدولي ومكاتبه الإقليمية للمساعدات التقنية. وهكذا، فالمردود من مناصفة السيادة الإفريقية مع مؤسسات مالية دولية ما هو إلا إرسال «إشارة قوية إلى المستثمرين بشأن اهتمامهم بجذب الاستثمار»، كما تشر الأهداف المنصوص عليها في الصفحة الرئيسية للاتفاقية، مع استمرار توغل صندوق النقد الدولي في توفير «المساعدة التقنية» والتي تعد من أهم وسائل الصندوق في فرض سياسات اقتصادية مشروطة وممارسات بعينها على الدول المستقبلة للمساعدات، وهو المبدأ الذي أسسه صندوق النقد الدولي في مقابل إقراض الدول، وما يسميه بـ»شرطية الصندوق»، أي الشروط التي يضعها الصندوق ويراقب تنفيذها، وذلك، حسب الصندوق، لضمان قدرة الدول على سداد المديونيات[14]. ومن الملفت هنا هو استخدام المعاهدة مع إفريقيا لنفس الخطاب الذي يدفع به الصندوق، من حيث «تعزيز الشعور الوطني بملكية سياسات قوية وفعالة»[15] وما تشير له المعاهدة مع إفريقيا تحت عنوان السيادة الإفريقية وملكية إفريقيا للسياسات.

13 – ترجمة الكاتبة، بناء على الصفحة الرسمية للمعاهدة مع إفريقيا.
About the Compact with Africa, https://goo.gl/heBhPE Accessed November 02, 2018.

14 – شرطية الصندوق. صندوق البنك الدولي.
https://goo.gl/ejpdbT . Accessed November 02, 2018.

15 – المصدر ذاته

**«التنمية الاقتصادية يجب أن تكون بوتيرة سريعة لتأمين مستقبل مناسب للشاب والحد بالتالي من ضغوط الهجرة»**[16]

المتحدثة الرسمية باسم المستشارة الألمانية انجيلا ميركل

ولعل الهدف ليس السيادة الإفريقية، التي لا يعقل أن يتم تعزيزها من قبل دول العشرين، أو حتى تنمية الاستثمارات الأوروبية فحسب. فخطاب ميركل، ممثلة لألمانيا يوضح صورة أيديولوجية تدعو لعولمة رأس المال، ولكن دول عولمة الحركة للشعوب. جمهورية ألمانيا الاتحادية ترأس دول مجموعة العشرين في عام 2018، وتدعو بشدة للعولمة الاقتصادية والتجارية والمالية، كما تدافع عن اتفاقية «المعاهدة مع إفريقيا» بقوة. ومن الملفت للانتباه أن خطاب جمهورية ألمانيا الاتحادية يأتي معاديًا للسياسات المحلية والوطنية، ولكافة السياسات الحمائية، مدعيًا أنها شكل من أشكال التعبئة «الشعبوية» (populist) الغير مدروسة[17]. تأتي ألمانيا من خلال مجموعة العشرين والمعاهدة مع إفريقيا لتؤكد أنه لا نمو بدون الانغماس في العولمة الاقتصادية، متناسية تاريخ طويل من الاستعمار والاستغلال والذي نتج عنه تبعية إفريقيا لأوروبا وتأخرها عن التنمية، ومتناسية سنوات المديونية، وانهيار الاقتصاد العالمي وتنامي معدلات اللامساواة حول العالم، كما لو أن القارة الأوروبية والقارة الإفريقية على مستوى واحد من التنمية، وهكذا قادرتين على التعاون على حِدة. كما لو لم يكن المستثمر يأتي من القارة الأوروبية، لينتفع من القارة الإفريقية بشروط تكبل الدول الإفريقية. وبالرغم من سذاجة الخطاب الألماني، إلا أنه من المحزن أن ثمة 11 دولة قد اشتركت بالفعل في هذا الخطاب، وفي هذه المعاهدة. وهكذا، نري التغير في الخطاب، الذي وعد في 2011 باتفاقيات للحركة، بين الاتحاد الأوروبي والجوار الجنوبي، وجاء اليوم من خلال المعاهدة مع إفريقيا، لاغيًا للحركة، وعاملًا بجهد لمنع الحركة من الجنوب إلى الشمال، وغلق الحدود أمام المهاجرين، ولاسيما اللاجئين.

16 – «ألمانيا تدعم إفريقيا للحد من الهجرة. من دون التزام مادي». الشرق الأوسط. يونيو ٢٠١٧.
https://goo.gl/7UQmF7

17- Federal Ministry of Finance. “Germany, the G20, Protectionism and the Compact with Africa”. 14 March 2017. https://goo.gl/Xx5tY4

**المعاهدة مع إفريقيا في مصر:**

ولدراسة تطبيق هذه المعاهدة على أرض الواقع، والآثار الناجمة عنها، وما يترتب على تغير الخطاب العام من التركيز على التنمية ورفاهة الشعوب، للتركيز على الاستثمار الأجنبي كهدف سام، سنتجه في القسم الآتي لدراسة تنفيذ الاتفاق في مصر، مع العلم بأن الاتفاقية حديثة العهد، وأي تحليل لعواقبها لن يكون كاملًا، وإنما سيدفع ببعض المؤشرات التي من شأنها توضيح أوجه اتفاق وتعارض المعاهدة مع تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية في البلد.

بالرغم من حداثة انضمام مصر لهذه المعاهدة، وعدم تضمن التقرير التقييمي للمعاهدة، والصادر في أبريل لعام 2018 [18]، تقييمًا لأداء مصر في خلال الفترة الأولى لبدء هذه المعاهدة، إلا أن هناك آثار واضحة يمكن رؤيتها من خلال التقرير وتناوله للمشكلات الاقتصادية، وتوصياته.

فعلى سبيل المثال، يتناول التقرير تحت تحليل الاقتصاد الكلي للدول الإفريقية المشاركة تحليلًا هامًا حول ارتفاع نسب المديونية غير المستدامة:

«في دول إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (sub-Saharan Africa) استمر تدهور مؤشرات الديون في عام 2017 مع ارتفاع متوسط نسب الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 53 ٪ من 48 ٪ في عام 2016.

كما اتسعت الفجوات في الاستدامة المالية – بين عامي 2007 و2016: اتسعت فجوات الاستدامة المالية بنسبة 4 ٪ في المتوسط. في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ارتفعت نسب الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 14 ٪ منذ عام 2014»

يبدو هذا التحليل ضيقًا بالطبع، إذ يتجاهل مؤشرات عدة للاقتصاد الكلي، ومن بينها التضخم ومؤشرات أسعار المستهلكين ومؤشرات الفقر. ولكن حتى لو رضينا بهذا التحليل الضيق لمؤشرات الاقتصاد الكلي، فالتوصيات لا تبدو مناسبة أو مرضية أو منطقية حتى. فالتوصية كالآتي:

18- Compact Monitoring Report. G20 Compact with Africa. April 2018. https://goo.gl/46prQD

«توجه بلدان المعاهدة مسارًا مناسبًا وينبغي أن تظل تركز على زيادة الإيرادات المحلية، بما في ذلك متابعة الإصلاحات التي تفضي إلى اعتماد ضرائب استهلاكية واسعة النطاق، وتصميم ضريبي مبسط وتحسين إدارة الضرائب»

نتوقف عند هذه التوصية لسببين أساسيين: أولًا، نجد هنا تحليلًا يشير إلى عدم استدامة المديونية على القارة الإفريقية، بل ويدفع بارتفاع نسب المديونية بشكل لا يوائم الناتج القومي الإجمالي. وبالرغم من ذلك، لا نجد أية محاولات للتعامل مباشرة مع أزمة المديونية، ولعل السؤال هو كيف لنا أن نجد هذا التعامل مع أزمة المديونية من البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي، الذين يعتمدان في شراكاتهما بالأساس على المديونية؟

وهكذا، فالتوصية لا تتعامل مباشرة مع المديونية، بل تدعي التعامل مع الأسباب التي أدت بالدول للمديونية، وهي نقص الموارد المحلية، التي يتم الاستيعاض عنها بالدين الخارجي. ولعل النظام الضريبي بالفعل هو من أهم آليات تعبئة الإيرادات محليًا، ولكن التوصيات تنحاز لنظام ضريبي رجعي ولا يراعي العدالة ولا العبء على المواطن. فالتوصية تدعو الدول الإفريقية للعمل على اعتماد ضرائب استهلاكية واسعة النطاق! إذن، فالتوصية التي جاءت من قبل البنك الدولي كجزء من المعاهدة مع إفريقيا تدعو بوضوح لفرض ضرائب على السلع والخدمات، وعلى نطاق واسع، بما يتضمنه ذلك من عبء على المواطنين للوصول للطعام، والملابس والخدمات التي تطبق عليها ضرائب الاستهلاك ومنها الماء والكهرباء والاتصالات والمواصلات وبالطبع الخدمات الصحية والتعليمية[19]. وبالرغم من ذلك، فبالتأكيد تبدو التوصية مناسبة لاتفاقية كالمعاهدة مع إفريقيا، والتي ترى في الاستثمار الأجنبي حلًا لكافة الأزمات الاقتصادية، وتراه بابًا للنمو والتنمية، فكيف لتلك المعاهدة أن توصي مثلًا بفرض الضرائب على الدخول العليا، أو على الشركات ذات الأرباح الطائلة؟ إذن، فلنضع العبء على المواطن، ولنفتح الباب للمستثمر كي يتمتع بكل التسهيلات والمزايا في إفريقيا.

19- Bretton woods Project. IMF conditionality and its Discontents. 2014. https://goo.gl/LY79vX

وبالنظر لخطة مصر للسياسات الإصلاحية المقدمة للمعاهدة مع إفريقيا[20]، نلاحظ بعض الأمور: أولًا، أن الشركاء هم بالأساس المؤسسات المالية الدولية الثلاث (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والبنك الإفريقي للتنمية)، والاتحاد الأوروبي، والمساعدة الأمريكية(USAID)، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، والأمم المتحِدة، أي أن الشركاء لا يتغيروا، بين الاتفاقيتين، وبما يسمح بتطبيق أهداف التنمية المستدامة، أو جزءًا منها على الأقل. ثانيًا، السياسات المطروحة، والتي تقع تحت ثلاثة محاور (محور الاقتصاد الكلي، محور الأعمال، ومحور التمويل)، يمكن اختصارها لسياسات تعمل على تسهيل البيئة الاستثمارية للمستثمر المحلي والأجنبي، وهكذا فهي لا ترتبط بأي شكل بسياسات اجتماعية من أي شكل أو حتى رؤية تنموية، أو اعتبارات ديموقراطية. فعلى سبيل المثال، تتضمن الخطة تحت بند رقم 9، الحصول على موافقة مجلس الشعب/ البرلمان على قانون المزايدات والمناقصات الجديد بحلول شهر نوفمبر 2018، كما لو أنه من الطبيعي أن تتضمن اتفاقية كتلك إلزامًا على برلمان من المفترض أنه منتخب ديموقراطيًا، بالموافقة على قانون يترتب عليه كافة المعاملات التجارية والاستثمارية المتعلقة بالأموال العامة المصرية!

وبالنظر للأهداف الستة عشر للإصلاحات الاقتصادية والاستثمارية في مصر، نجد أنباء مزعجة، كخطة الحكومة مثلًا في طرح عام أولي/ اكتتاب أولي في البورصة لخمس شركات قطاع عام، بحلول يونيو 2019 (الهدف 2)، وأخرى متوقعة لتيسير الاستثمار، كهدف بتقليص عدد أيام العملية الجمركية للمصدرين والمستوردين (الهدف 7 والهدف 8). وبالرغم من أن المعاهدة مع إفريقيا تستقر على مشروطيه أوروبية تملى على الدول الإفريقية، الا أنه من الممكن أيضًا النظر إلى المعاهدة كتحقيق لأهداف الحكومة المصرية، والتي تلخصت في جذب الاستثمارات الأجنبية وتحقيق التنمية الاقتصادية بمفهومها الرقمي الضيق، وغير المعبر عن أحوال المواطن المصري، الذي فقد ثلث مدخراته، وأكثر من نصف قيمة راتبه بمجرد توجه الحكومة إلى تحرير

20- Report to G20 Compact with Africa. Policy Matrix Egypt. https://goo.gl/jsabbk

سعر الصرف في عام 2016، وهو ما أدى إلى انهيار الجنيه المصري، وتفاقم الأزمة الاقتصادية، وهو الشرط الذي ظلت المعاهدة مع إفريقيا تتضمنه للحكومة المصرية، ألا وهو الإبقاء على السياسة المالية وسعر الصرف الحر (الهدف 3).

**الخاتمة: اتفاقيات مختلفة والشراكات ذاتها:**

بالرغم من تعدد الاتفاقيات، من اتفاقيات تجارة حرة لاتفاقيات استثمارية، إلا أن ثَم عنصر لا يتغير، وهو الشركاء. ومع عنصر الشركاء، يأتي عنصر آخر، وهو آليات التعاون، والتي لا تتغير كثيرًا، طالما الشركاء لم يتغيروا. فالمؤسسات المالية الدولية، وخاصة ثلاثي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والبنك الإفريقي للتنمية، والدول الأوروبية، وأجندة التنمية المستدامة للأمم المتحِدة هم الآن الإطار الذي نرى العالم من خلاله، هم الشركاء المؤسسين للخطاب العام، سواء كان الخطاب الاقتصادي، أو التنموي. فنجد أن صندوق النقد الدولي، وشرطيته، وحزم الإصلاحات الهيكلية التي يشترطها، لا تتغير، وخاصة فيما يتعلق بتعبئة الموارد من خلال الضرائب الاستهلاكية. ونجد أن البنك الدولي والبنك الإفريقي للتنمية يهتمان بخلق أطر لشراكات القطاع الخاص والعام، والذي في دولة مثل مصر، يعني خصخصة، ولو جزئية للخدمات وخطوط الإنتاج. ومن الأهم من هذه السياسات المستمرة عبر الاتفاقيات المختلفة، هو الدور السياسي الخطير الذي تقوم به هذه المؤسسات والجهات، والذي اعترفت به دول العشرين من خلال تأسيس «المعاهدة مع إفريقيا». فتقوم دول العشرين بالتلويح بقدرتها، سياسيًا، على تحريك الاستثمارات من دول لأخرى، وعلى الدفع بالاستثمارات في دول إفريقية بعينها، دون أخرى، لو نفذت تلك الدول الإفريقية شروط المعاهدة، التي تمليها مؤسسات مالية دولية، هي في الأغلب بالفعل في تشاورات مع الدول الإفريقية. وهنا يتحول دور دول العشرين لدور عصابة من المستثمرين أو الرأسماليين، الذين يعملون دومًا على خلق أطر جديدة، لتحقيق نفس السياسات التي طالما روجوا لها، وطالما كانت ظالمة للقارة الإفريقية، التي ما لبثت عادت للتبعية الاقتصادية والسياسية للدول الأوروبية. ولأن مجموعة دول العشرين تتكون من 19 دولة (بينها جنوب إفريقيا كالدولة الإفريقية

الوحيدة)، بالإضافة إلى الاتحاد الأوربي ممثلًا من خلال المجلس الأوروبي، فدول العشرين تدعم الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، والعكس صحيح، حيث تدعم سياسة الجوار الأوروبية مع مصر وتونس والمغرب ما تسميه بتعزيز التعاون من خلال المعاهدة مع إفريقيا. وبالرغم من أن الوعد الحالي من المعاهدة مع إفريقيا ما هو إلا وعد سياسي بتشجيع المستثمرين الأوروبيين، إلا أن سياساته والإصلاحات المقترحة من خلاله، ومن قبل المؤسسات المالية الدولية، هي حقيقة، يتم تنفيذها في الدول على أرض الواقع، وستتأثر بها الشعوب في السنوات القليلة المقبلة.

# أثر اتفاقيتى منطقة التجارة الحرة العميقة والشاملة ومبادرة الاندماج مع إفريقيا على قطاع الصناعة وأوضاع وهياكل العمل فى مصر

محمد جاد

عكفت مصر منذ الخمسينات على تطبيق سياسة لإحلال الواردات الصناعية، وهو ما فرض نزعة حمائية قوية على السياسة التجارية. لكن هذا التوجه أخذ في التراجع تدريجيا منذ السبعينات، سواء من خلال تطبيق مصر لالتزاماتها تجاه منظمة التجارة العالمية بتخفيض التعريفة، أو اتفاقات التجارة الثنائية والتعددية مع كيانات عدة من أبرزها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

وإن كانت الحماية استمرت لعقود على قطاعات صناعية معينة سواء في صورة رسوم جمركية أو إجراءات غير جمركية، لكن هناك قطاعات حظيت بحماية طويلة ولم تستطع أن تعزز من تنافسيتها في السوق الدولية بالشكل المأمول، مثل الملابس الجاهزة التي ظلت وارداتها محظورة حتى مطلع الألفية الجديدة أو واردات السيارات الأوروبية التي لم يتم تحريرها حتى الآن تحت اتفاق الشراكة الأوروبية المفعل منذ 2004.

وفي هذه الورقة نتعرض لآثار اتفاق التجارة الحرة بين مصر والاتحاد الأوروبي المعروف باسم الشراكة الأوروبية، بمناسبة المفاوضات الجارية حول تعميق هذه الشراكة من خلال ما يعرف اتفاق تجارة حرة معمق ومتكامل يعرف بـ DCFTA، والذي بدأت التفاوض بشأنه في 2013.

**ونسعى في هذه الورقة لتقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية لتحرير التجارة في السلع الصناعية تحت السابق مع الاتحاد الأوروبي، في محاولة لتقييم التأثيرات المتوقعة للاتفاق الجديد والوصول لتوصيات بشأن خروجه على أفضل نحو بالنسبة للصناعة المصرية.**

**كذلك نتعرض للمبادرة التي تم إطلاقها في اجتماعات مجموعة العشرين الكبار G20 الأساسية في إفريقيا Compact with Africa والآثار المحتملة لها على الصناعة المصرية وأوضاع العمل، حيث تهمل المبادرة أهداف هامة تعزز من تنافسية القطاع الصناعي في مصر ومن ثم قدرته التصديرية، لكن المبادرة تنطوي على مطالبات بإجراءات إصلاحية قد يكون لها آثار اقتصادية واجتماعية غير إيجابية على البلاد.**

**خلفية عامة عن سياسات التجارة في مصر**

أخذت مصر خطوات متدرجة في تحرير التجارة منذ السبعينات، وبدءا من الثمانينات حتى نهاية التسعينات كانت خفضت الحد الأقصى للتعريفة maximum tariff rate من 110 ٪ إلى 40 ٪.

وفي 1995 انضمت مصر لمنظمة التجارة العالمية، وهو ما كان دافعا للمضي بخطى منتظمة في تيسير التجارة، وخلال عشر سنوات منذ هذا التاريخ قامت بإجراءات متلاحقة لتنفيذ التزاماتها تجاه المنظمة بتحرير النشاط التجاري.[21]

ويمكن تقسيم تحولات السياسات التجارية في مصر إلى ثلاث مراحل:

**أولا: مرحلة التسعينات:**

جاءت هذه المرحلة في سياق التزام مصر ببرنامج التثبيت والتكيف الهيكلي الذي فرضه صندوق النقد والبنك الدوليين ضمن اتفاق قرض في مطلع هذا العقد، وكان هذا البرنامج بمثابة بداية جادة لمصر للسير صوب تحرير الاقتصاد بصفة عامة.

وفي سياق توجه التحرر الاقتصادي الغالب على الدولة في ذلك الوقت تم تخفيض الحماية الجمركية بشكل حاد، وتراجع متوسط التعريفة على الدول الأكثر تفضيلا most favored nations [22] من 42.2 ٪ في 1991 إلى 26.8 ٪ (تصل إلى 30.2 ٪ مع إضافة رسوم الخدمات الجمركية في 1998).[23]

وقد كان هناك توجه لاستبدال سياسة حظر واردات سلع معينة بفرض قائمة من ضوابط الجودة الإلزامية، وفي 1998 أصبح حظر الواردات يقتصر على الملابس وبعض منتجات الدواجن فقط.[24]

21- Maii Abdel Rahman, The Effects of Trade Liberalization on Sectoral Wage Disparity in Egypt Between 1998 and 2006, Master's thesis, August 2011, Tilburg University, https://goo.gl/mhus8j

22- A most favored nation (MFN) clause requires a country to provide any concessions, privileges, or immunities granted in a trade agreement to one nation to all other World Trade Organization member countries. Although its name implies favoritism toward another nation, it denotes the equal treatment of all countries, https://goo.gl/Cpeme5

23- Egypt Trade Policy Review June 1999, https://goo.gl/2X2Q1p

24- نفس المصدر.

وكانت مصر قد طرحت قائمة حظر الواردات في 1986 بعد إلغائها لنظام تراخيص الاستيراد، ولاحقا أزالت مصر الحظر عن منتجات معينة، ولكن الواردات المرفوع عنها حظر الاستيراد حظيت برسوم جمركية عالية.[25]

فقد أنهت مصر 30 عاما من حظر الواردات على المنتجات النسيجية، برفع الحظر عن المنسوجات في 1998 وعن الملابس في 2002، ولكنها استبدلتهم بتعريفة عالية مانعة للاستيراد.[26]

وساهم تخفيض التعريفة على العديد من السلع في تلك الفترة في إبراز التعريفات المرتفعة نسبيا على سلع مثل السيارات والمنسوجات والمشروبات الكحولية والتي ظلت تحظى بالحماية المميزة من المنافسة الدولية.[27]

**المرحلة الثانية: حقبة حكومة أحمد نظيف:**

في 2004 تم تشكيل حكومة جديدة برئاسة وزير الاتصالات السابق أحمد نظيف، كانت من أبرز الحكومات في تاريخ البلاد التي اتسمت بانحياز صريح لمجتمع الأعمال، وضم نظيف تحت رئاسته التي امتدت إلى 2010 أكثر من وزير قادم من خلفية عالم البيزنس.

واتجهت هذه الحكومة لتطبيق تحريرات قوية للتجارة ساهمت في تخفيض متوسط التعريفة للبلدان المفضلة، (average (applied MFN tariff من 26.8 ٪ إلى 20 ٪[28] في 2005 مع تخفيض عدد فئات التعريفة (tariff bands) من 27 إلى 6.[29]

وتحت هذا النظام حظيت السلع الصناعية بأعلى متوسط للتعريفة الجمركية عند، 21.1 ٪ يليه الزراعة والصيد والغابات والسمك ٪5.8 ثم المناجم والمحاجر 3 ٪،

25- Bernard M. Hoekman, Hanaa Khayr ad-Din Trade Policy Developments in the Middle East and North Africa - World Bank - 2000 - p19, https://goo.gl/mHz8TR

26- Amirah El-Haddad - Effects Of The Global Crisis On The Egyptian Textiles And Clothing Sector: A Blessing In Disguise? - ECES-2010- P4- https://goo.gl/SRzxvD

27 - نفس المصدر.

28 WTO -trade policy reviews - Egypt 2005 , https://goo.gl/UAnbj2

29 Maii Abdel Rahman, Opcit.

لكن يجب أن نأخذ في الاعتبار أن متوسط تعريفة الصناعة يشمل المشروبات الروحية التي تحظى بتعريفة مرتفعة للغاية تصل إلى أكثر من 1000 ٪.[30]

وبنظرة أكثر تفصيلا، فقد شهدت قطاعات مثل المركبات والمنتجات الكيماوية والمعادن الأساسية أقوى تخفيض في التعريفة بنحو 50 ٪.[31] وتحت قرارات رئاسية لأعوام 2004 و2007 (وقبلهم في 2000) تم تخفيض الرسوم الحمائية على العديد من منتجات قطاع المنسوجات.[32]

وظلت صناعات المشروبات الروحية والدخان من السلع القليلة التي تحظى بتعريفة عالية للغاية وسط هذه الأجواء التحررية، وباستثناء هذه السلع من متوسط القيمة الاسمية للتعريف، نجد أنها انخفضت من 21.3 ٪ في 2000 إلى 12.1 ٪ في 2004.[33] وتراجع تشتت التعريفة Tariff dispersion من 16.1 ٪ إلى 12.7 ٪ في نفس الفترة، وتراجع متوسط وزن التعريفة Average weighted tariffs من 13.9 ٪ إلى 8 ٪.[34]

لكن ظلت هناك آليات للحد من الواردات منها قواعد الجودة الإلزامية، وهو ما يعرف بالعوائق التجارية غير الجمركية، بجانب الضرائب المفروضة على السلع المحلية والتي كانت تتراوح بين 5-45 ٪.

وإن كانت إجراءات حكومة نظيف شملت تقليل رسوم الاستيراد، مثل الرسوم التي تفرض على التفتيش والإدراج في القائمة وتصنيف الشحنات. وقدم قانون الجمارك 95 لسنة 2005، ومن قبله قانون الإعفاء الجمركي 186 لسنة 1986، العديد من الامتيازات الضريبية وتخفيف الأعباء على العاملين في مجال التجارة، مثل نظام الدروباك duty drawback، والقبول المؤقت temporary admission **والمستودعات المعفاة من الرسوم** duty-free warehouses والأعباء الميسرة concessional duties.[35]

30- WTO 2005.
31- Maii Abdel Rahman, Opcit.
32- Amirah El-Haddad, Opcit.
33- Ahmed Galal and Amal Refaat -Has Trade Liberalization in Egypt Gone Far Enough or Too Far? - ECES – 2005- https://goo.gl/KCcg5t
34- نفس المصدر.
35- https://goo.gl/eUg2oe WTO -Trade policy reviews 2018

لكن ظل النظام الجمركي يوصف بـ "المعقد « في ظل العديد من الإعفاءات والتخفيضات الجمركية المطروحة بداخله.[36] وظل النظام التجاري في مصر ينطوي على احتمالات واسعة لاتخاذ القرارات التقديرية.[37]

**مرحلة ما بعد الثورة:**

في ظل الاضطراب السياسي الذي تلي ثورة 25 يناير 2011 اتسع عجز الميزان التجاري، وهو أمر يمكن تفهمه في سياق تراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وعمل العديد من المنشآت الصناعية بأقل من طاقتها المعتادة في ظل تصاعد أزمة توفير الطاقة.

واتجهت السياسات التجارية في مصر لزيادة الحماية أملا في الحد من العجز التجاري المتصاعد، وفي هذا السياق صدر القرار الرئاسي 184 لسنة 2013 الذي فرض رسوما أعلى على بعض القطاعات، ثم صدرت قرارات 69 لسنة 2015 و25 لسنة 2016 و538 لسنة 2016 التي طبقت سياسات مشابهة. لكن ظل متوسط التعريفة على الدول المفضلة في 2016 أقل من مستواها في 2004، عند 17.8 ٪ مقابل نحو 20 ٪، وإن كان أعلى من السنوات الواقعة بين هذين التاريخين.[38]

ويمكن تقسيم أبرز الإجراءات الحمائية بعد الثورة إلى النقاط التالية: [39]

- القرار الرئاسي 184 في 2013Z الذي زاد التعريفة بشكل رئيسي على المنتجات السمكية والزهور والفواكه والمركبات والساعات.
- القرار الرئاسي 25 لسنة 2016 الذي زاد الرسوم على أنواع من الملابس والأحذية والأثاث والأدوات الكهربية والإلكترونية والأدوات الميكانيكية والفواكه وغيرها من السلع.
- قرار 538 لسنة 2016 الذي زاد الرسوم على منتجات من ضمنها الأدوات

36- WTO 2005.
37- WTO 2018.
38- MFN Simple Average % By Country All Products World 19882016-, https://goo.gl/gMXZty
39- WTO 2018.

الإلكترونية والميكانيكية ومستحضرات التجميل والعطور والسجاجيد والزجاج والمركبات وغيرها.

كما زادت النسبة العامة للضريبة على القيمة المضافة في مصر خلال 2017 إلى 14 في المائة، مقابل 10 في المائة، وهو تطور مهم للأعباء التي تخضع لها السلع الداخلة للسوق المصري.

وبقدر ما استهدفت الإجراءات التالية لـ 2013 توفير قدر من الحماية الجمركية للحد من العجز التجاري، فقد اشتملت أيضا على إجراءات أخرى لتيسير استيراد سلع معينة في ظل أزمات لتوفيرها نتجت عن الوضع الاقتصادي المأزوم في الداخل. حيث شهدت السنوات التالية لـ 2013 بداية اتساع الفارق بين السعرين الرسمي والموازي للعملة مما أعاق استيراد مدخلات الإنتاج وتسبب في ندرة سلع نهائية، وشاع مناخ من المضاربات على سلع أساسية يستهلكها المصريون.

ففي 2013، ووفقا للقرار الرئاسي 184، تم السماح بتقليل الجمارك على السلع الوسيطة إذا كان المنتج النهائي سيخرج بنسبة محلية الصنع محددة في التشريع، كما تم تقليل الجمارك على الأدوية.

وفي 2016 تم رفع التعريفة المفروضة على الدجاج المجمد بشكل مؤقت. وفي 2017 صدر قرار رئيس الوزراء 532 لوقف التعريفة المفروضة على القصب الخام وسكر البنجر، والنزول بالسكر الخام من 20 ٪ إلى صفر للفترة بين 15 إلى 31 ديسمبر، بهدف تيسير توفير السكر في السوق المحلي.

واتسم هيكل التعريفة في مصر بالتصاعد الإيجابي positive escalation حيث كان متوسط التعريفة في 2017 عند 4.8 ٪ بالنسبة للخامات و7.1 ٪ للسلع شبه المصنعة و28.9٪ للسلع المصنعة بالكامل. وهذا يعطي الفرصة بطبيعة الحال لتعميق الصناعة.[40]

وكانت التعريفة عند 5٪ بالنسبة للقطن الخام وعلى الخيوط 8.4 ٪ وعلى الملابس القطنية 40 ٪.

40- نفس المصدر.

التوجه الحمائي للتجارة المصرية بعد الثورة جعل الأسواق التي ترتبط بها مصر وفق اتفاق تجارة حرة أكثر تنافسية، ففي مقابل متوسط تعريفة مطبق على الدول المفضلة MFN بنسبة 19.1 ٪ في 2017 كانت الواردات من الاتحاد الأوروبي ودول الإفتا وتركيا تخضع لمتوسط تعريفة أقل من 10 ٪ او أقل من 2 ٪ بعد استبعاد الكحوليات.[41]

**هل استفادت الصناعة المصرية من التحرر التجاري؟**

كما يتضح من استعراض التاريخ الحديث للسياسات التجارية لمصر، فإن البلاد كانت أميل لانفتاح القطاع الصناعي خلال العقود الأخيرة، لكن وضعيتها ظلت هشة للغاية، بدءا من الأزمة المالية التي أصابت الطلب في البلدان المتقدمة وأثرت على طاقة الصادرات المصرية.

ومع دخول الاقتصاد في أزمة ضاغطة خلال السنوات التالية لثورة يناير اضطرت مصر لتبديل وجهتها من التحرير إلى الحماية، وفي نفس الوقت تم تيسير استيراد السلع الأساسية لسد فجوة في الإنتاج الداخلي، وكانت المحصلة أن إجراءات الحماية الأخيرة لم تفلح في إطلاق الصادرات الصناعية بقوة واستمر الاعتماد على الاستيراد قويا مما ساهم في مفاقمة العجز التجاري.

وبحسب دراسة للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء فقد ارتفع مجمل الصادرات المصرية بنحو 113 ٪ خلال الفترة من 2006–2015، ولكن في الوقت نفسه زاد العجز التجاري للبلاد (مقوما بالجنيه المصري) بأكثر من 900 ٪ وقد تسارعت وتيرة الارتفاع منذ 2011.[42]

ولكي نحكم بشكل أدق على مدى استفادة أو تضرر مصر من انفتاح القطاع الصناعي، من واقع الأداء الاقتصادي في السنوات الصعبة الأخيرة، علينا أن ننظر بشكل أكثر تفصيلا للبيانات التجارية المصرية، وسنقارن في الفقرات التالية بين

41- WTO 2018.

42 – الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء –التجارة الخارجية وأثرها على الاقتصاد المصري خلال الفترة 2006 –2015 –2017.

بيانات عام 2002–2003 (آخر عام قبل بدء الشراكة الأوروبية وأقدم البيانات المتاحة على موقع البنك المركزي) وبين عام 2017–2018.

بمقارنة حصص كل مجموعة تجارية من الواردات المصرية يتضح أن الاتحاد الأوروبي الذي دخلت مصر معه في اتفاق للتجارة الحرة بدءا من 2004، حافظ بصعوبة على دوره كمصدر للسوق المصري وسط منافسة من الأسواق الناشئة العربية والآسيوية والإفريقية، بينما تدهور النصيب الأمريكي، بعد سنوات طويلة من التفاوض على اتفاق للتجارة الحرة لم يصل إلى نتائج ملموسة.

وبينما كان نصيب أمريكا من حصيلة الواردات المصرية في 2003 (راجع شكل (١) في الملحق) نحو 25 ٪ تدهورت هذه الحصة إلى 4.6 ٪ في 2018، بينما تراجعت حصة أوروبا في تلك الفترة من 34.4 ٪ إلى 26.4 ٪، في الوقت الذي ارتفع فيه نصيب الدول العربية من نحو 6.7 ٪ إلى 19.6 ٪ والآسيوية غير العربية من 14.7 ٪ إلى نحو 20 ٪.

وفي المقابل لم تساهم اتفاقية الشراكة في تعظيم نصيب الصادرات الأوروبية من مجمل الصادرات المصرية، ولكن حافظت على نفس النسبة تقريبا بين 2003–2018 عند نحو 34 ٪.[43]

وبالنظر بشكل أكثر تفصيلا لتغير هيكل الواردات المصرية بين عامي 2003 – 2018 (راجع شكل (٢) في الملحق) يتبين أن نصيب الواردات البترولية (الوقود والزيوت المعدنية ومنتجاتها) تضخم بشكل ملفت من 6.6 ٪ إلى 20.6 ٪، وهو ما يعزى إلى تحول مصر لمستورد صافٍ للبترول خلال تلك الفترة، مع تزايد استهلاك بنود الطاقة في ظل التوسع السكاني والاعتماد على خلق النمو من الصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة.

وظل الاقتصاد المصري يعتمد بقوة على استيراد السلع الاستهلاكية من الخارج، والتي تمثل سلعا مثل الأدوات الإلكترونية والسيارات التي تتميز أوروبا وآسيا في

43 – حسابات الباحث من بيانات البنك المركزي المصري.

إنتاجها نصيبا أساسيا منها، لتصعد مساهمة السلع الاستهلاكية من 17.4 ٪ إلى 20.5 ٪. في نفس الوقت ظل القطاع الإنتاجي يستورد نفس النصيب تقريبا من المواد الخام والسلع الوسيطة (تراوحت مساهمتها بين نحو 47 ٪ في 2003 ونحو 40 ٪ في 2018)، وقلل من استيراد السلع الاستثمارية، من 21.4 ٪ إلى 14.1 ٪. وهو ما قد يعزى إلى أن بعض المنتجين أجلوا قرارات شراء السلع الرأسمالية خلال سنوات التباطؤ التي تلت الأزمة المالية العالمية في 2008.

أما عن الصادرات فهي تعكس هيكلا أكثر تنوعا خلال تلك الفترة، فبرغم استمرار استحواذ المنتجات البترولية (الوقود والزيوت المعدنية ومنتجاتها) على نصيب مهم (38.9 ٪ في 2003 و34.6 ٪ في 2018) وتدهور حصة صادرات القطن الخام مع تراجع الدولة عن دعم المزارعين في هذا القطاع من 2.4 ٪ إلى 0.3 ٪، لكن هناك قطاعات أخرى بزغت في تلك الفترة.

حيث تظهر بيانات 2018 صادرات الأسلاك والكابلات (بمساهمة 2.1 ٪) بينما لا يظهر هذا القطاع بين القطاعات الكبرى في صادرات 2003.[44]

من جهة أخرى ارتفع نصيب الصادرات النسيجية بشكل واضح في تلك الفترة، إلى نحو 7 ٪ من مجمل الصادرات (تشمل صادرات الأقمشة والسجاد والملابس) مقابل نحو 4.7 ٪ في 2003.[45] وقد كانت الصادرات المصرية مقيدة، مثل باقي البلدان النامية، تجاه العالم المتقدم بحصص محددة، وسقط هذا النظام في 2005 بمقتضى اتفاقية الفايبر.[46] the multi-fiber arrangement وحظت مصر بميزتين في هذا الصدد عن العديد من البلدان النامية المنافسة، حيث تم إسقاط نظام الحصص في وقت مبكر عن مصر بمقتضى اتفاق الشراكة الأوروبية، وجاء اتفاق

44 – حسابات الباحث من بيانات البنك المركزي المصري.

45– نفس المصدر مع مراعاة أن البنك المركزي وضع في تصنيف 2003 بند المنسوجات القطنية، بينما أدرج في تصنيف 2018 بند للأقمشة المنسوجة وهو ما قد ينطوي على اختلاف في طبيعة السلع المدرجة تحت كل بند.

46– فرضت هذه الاتفاقية التي امتد تطبيقها بين 1974 إلى 2004 حصصا على الصادرات من المنسوجات المصدرة من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة، وانتهت فاعليتها في يناير 2005.

الكويز (2005) ليمنح مصر معاملة جمركية متميزة عن باقي البلدان التي دخلت بقوة لتتنافس في هذا السوق بعد رفع قيود الحصص.

المحصلة أن نشاط التجارة في السلع الصناعية أصبح أكثر تنوعا مستفيدا من اتفاقات التجارة الحرة الموقعة خلال العقود الأخيرة، فقد تنوعت قائمة الصادرات المصرية بشكل أكبر، وساعد هذا التنوع على التقليل من أثر العجز التجاري المتفاقم في تلك الفترة. وحافظ هيكل الصادرات على التدرج الدافع لجني قيمة مضافة أكبر من العلاقات التجارية مع العالم، حيث كانت صادرات المواد الخام في 2018 تساهم بـ 7.6 ٪ والسلع نصف المصنعة 16.6 ٪ والسلع تامة الصنع 41 ٪، وهو ما يتسق مع تدرج الرسوم الجمركية الداعمة لتعميق الصناعة.

ولكن في المقابل تسبب الانفتاح التجاري في زيادة الاعتماد على استيراد المنتجات الاستهلاكية تامة الصنع من الخارج، ودفع التباطؤ التجاري العالمي بعد الأزمة المالية لتقليل واردات السلع الرأسمالية، وظلت المعاملات التجارية في صافي تعاملاتها تمثل عجزا متزايدا على مصر.

ولفهم تأثير اتفاق الشراكة على الصناعة المصرية بشكل أكثر تفصيلا سنعرض في الفقرات التالية بنود الاتفاق بشكل موجز وأهم التحولات في هيكل الصادرات والواردات من السلع الصناعية بين مصر وأوروبا بعد تطبيق الاتفاق.

**اتفاق الشراكة والصناعة المصرية ... نظرة تفصيلية:**

وقعت مصر والاتحاد الأوروبي (وقت أن كان مكونا من 15 دولة) فى 25 يونيو 2001 ببروكسل اتفاقية لإقامة منطقة تجارة حرة بين الطرفين.

وأتاحت الاتفاقية لمصر أن تتمتع صادراتها الصناعية إلى بلدان الاتحاد الأوروبي بالإعفاء من الرسوم الجمركية وأية رسوم أخرى ذات أثر مماثل وذلك فور دخول الاتفاق حيز النفاذ.

أما بالنسبة لصادرات الاتحاد الأوروبي لمصر من السلع الصناعية فيتم إعفاؤها من الرسوم الجمركية طبقا لبرنامج زمني.

واشتمل البرنامج الزمني على إلغاء الرسوم الجمركية تدريجيا، خلال 3 سنوات من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، على مجموعة من السلع الرأسمالية والآلات.

كما تم النص على إلغاء الرسوم خلال 10 سنوات على قائمة من السلع الوسيطة ومدخلات الإنتاج وسلع استثمارية أولى لم تشملها القائمة السابقة.

وبالنسبة لأغلبية السلع الاستهلاكية الصناعية، التي لم تدرج في القائمتين السابقتين، فتم النص على خفض الرسوم الجمركية عليها بنسبة 5 ٪ خلال خمس سنوات ثم 5 ٪ في السنة السادسة ثم بنسبة 15 ٪ لمدة ست سنوات.

أما السيارات، وهي السلعة الصناعية التي تتميز فيها أوروبا بشدة، فتم النص على تحريرها من الرسوم الجمركية بعد مضي 15 عاما منذ دخول الاتفاق حيز التنفيذ.[47]

وبالتزامن مع تطبيق سياسة الانفتاح على أوروبا عملت مصر على دعم قطاع الصادرات للاستفادة من اتفاقيات تجارة حرة مثل الشراكة الأوروبية لكن النتيجة النهائية لهذه السياسات لم تكن بالصورة المثالية كما بيننا في الفقرات السابقة.

فقد أصدرت مصر في 2002 قانون 155 لتنمية الصادرات، الذي تم بموجبه تخصيص دعم سنوي للشركات المصدرة، (راجع شكل (٣) في الملحق) فقد كانت نسبة هذا الدعم من إجمالي مخصصات الدعم في الموازنة تتأرجح بين 4 ٪ وأقل من 1 ٪ كان الاهتمام بهذا الدعم قويا خلال حكومة أحمد نظيف والتي عايشت انتعاش التجارة العالمية، ثم تراجع بعد الأزمة المالية العالمية.

وظل هذا الدعم يمثل نسبة مهمة من مجمل الدعم وإن كان وزنه النسبي في مجمل النفقات أصبح أقل بعد تعويم الجنيه في نوفمبر 2016 حيث فقدت العملة أكثر من نصف قيمتها لكن قيمته لم تتضاعف بالتبعية، في الوقت الذي تضخمت فيه بقوة قيمة دعم المواد البترولية نظرا للاعتماد على استيراد العديد من موارد الطاقة من الخارج.[48]

47- وزارة التجارة والصناعة -قطاع الاتفاقيات التجارية.

https://goo.gl/hdUPMa

48 - حسابات الباحث من الموازنة العامة، مع الأخذ في الاعتبار أن البيانات الواردة في الشكل هي مخصصات مشروع الموازنة والتي كان الإنفاق الفعلي الخاص بها أقل من المخصص في بعض السنوات وأكبر من المخصص في سنوات أخرى.

ويوجه مراقبون انتقادات عدة لهذا الدعم نظرا لعدم شفافية الدولة في نشر البيانات الخاصة بالشركات التي تحصل على هذا الدعم[49]، وتضارب المصالح بين استفادة بعض الشركات من هذا الدعم ووجود المسئولين عنها في مجلس إدارة الجهاز.[50]

من جهة أخرى لم يستفد قطاع الصادرات المصري بالشكل المأمول من تعويم العملة المحلية بقوة أمام الدولار في 2016، فما بين العامين الماليين 2017 و2018 ظل العجز التجاري شبه ثابت، عند 37.2 مليار دولار، وذلك بالرغم من زيادة الصادرات بنحو 19 ٪، لكن الاعتماد القوي للصادرات المصرية على المنتجات الوسيطة المستوردة من الخارج يقلل من فرص زيادة تنافسيتها في الأسواق الخارجية وقت هبوط العملة.

وعلى المستوى الأوروبي على وجهة التحديد، فقد نمت الصادرات المصرية للاتحاد الأوروبي خلال سنوات اتفاق الشراكة، لكن عند النظر لحصتها في السوق الأوروبية فقد كانت تتدهور خلال السنوات الأولى من تفعيل الاتفاق، كما أنها ليست الأكبر في شمال إفريقيا (كما يظهر في الجدول التالي).[51]

**Table 2: The Egyptian market share in EU markets compared to some other SMPCs.**

| | Market Shares in EU Markets | | |
|---|---|---|---|
| | 2000 | 2004 | 2007 |
| Algeria | 0.631 | 0.54 | 0.43 |
| Egypt | 0.341 | 0.301 | 0.291 |
| Morocco | 0.752 | 0.743 | 0.724 |
| Tunisia | 0.739 | 0.834 | 0.793 |

*imports from country/total EU imports

Source: Euro Stat, 2010.

49 – صالح إبراهيم، «دعم الصادرات» ... كأن شيئاً لم يكن –الوطن –2015 –
https://goo.gl/LV29uC

50 – أميمة كمال –تضارب المصالح والساكتون عن الحق –الشروق–2012–
https://goo.gl/umprRu

51- Ashraf S.E. Saleh and Hanane F. Abouelkheir - Egypt and the EU: An Assessment of the Egyptian Euro-Mediterranean Partnership - Middle Eastern and North African Economies - 2013 - https://goo.gl/BgDDUM

ووفق أحدث البيانات فقد اقتصرت حصة مصر في السوق الأوروبية على 0.43 ٪ وهو ما يزيد قليلا عن حصتها في هذا السوق في مطلع الألفية (0.34) واستحوذت تونس على 0.50 ٪ من هذا السوق، بالرغم من تواضع حجم الاقتصاد قياسا لمصر، واقتربت كل من الجزائر والمغرب من نسبة 1 ٪، 0.80 و0.99 ٪ على التوالي.[52]

وبالنظر في بيانات التجارة بين مصر والاتحاد الأوروبي خلال فترة تطبيق الشراكة الأوروبية، يتضح أن أوروبا استفادت من تخفيض الرسوم الجمركية على السلع الرأسمالية، حيث استمرت تمثل مكونا رئيسيا في صادراتها لمصر وحظت بمعدلات نمو جيدة، كما حافظت على معدلات نمو جيدة لصادرات السيارات بالرغم من المنافسة الآسيوية، وأن الإعفاء الخاص بها في اتفاق الشراكة لم يطبق حتى الآن.

وبصفة عامة فقد تركزت الصادرات الأوروبية (راجع شكل (4) في الملحق) في الصناعات ذات القيمة المضافة المرتفعة (المنتجات الإلكترونية والماكينات والسيارات والأدوية) بجانب المنتجات الوسيطة والمواد البترولية (بالنظر إلى الاحتياج المتنامي لمصر للطاقة خلال تلك الفترة كما أشرنا من قبل).

أما على صعيد الصادرات المصرية (راجع شكل (5) في الملحق)، فقد شهدت قطاعات ذات قيمة مضافة مرتفعة نموا واعدا مثل مستلزمات القطارات والمنتجات الإلكترونية. وبالتزامن تراجعت صناعات هندسية أخرى مثل الماكينات والأدوات الميكانيكية ومستلزمات الطائرات.

بجانب الصناعات الزجاجية والبلاستيكية والأسمدة، وهي قطاعات استفادت من الطاقة الرخيصة خلال تلك الفترة، بالنظر لارتفاع معدلات استهلاكها للطاقة، وتواجه تحدي انتهاء سياسة دعم الطاقة للصناعة عمليا في 2014 إذا لم تستطع الحفاظ على تنافسيتها في هذا السوق.

واستفادت الصناعات النسيجية بشكل واضح من فتح السوق الأوروبي في 2004 وقد اعتمدت على الانخفاض النسبي لليد العاملة المصرية ولكن معدلات نمو قيمة

52 – حسابات الباحث من بيانات المفوضية الأوروبية.

https://goo.gl/1RBK6S

صادراتها والقيمة المطلقة لهذه الصادرات تعد محدودة مقارنة بقطاعات أخرى وهو ما قد يعكس مشكلة انخفاض إنتاجية هذا القطاع التي سنتعرض لها لاحقا.

والأمر المؤسف أن القيمة الأكبر لصادراتنا لأوروبا تظل للمواد البترولية وهو ما يعكس استمرار هيمنة الطابع الريعي، في مقابل الصناعة، على الاقتصاد المصري وعلاقته بأوروبا.

وعلى المستوى الاجتماعي، هناك العديد من الأدبيات التي ترى أن النمو الناتج عن الانفتاح التجاري لمصر لم يكن مصحوبا بإصلاحات تعمق من آثاره الاجتماعية.

فقد ساهم اتفاق الشراكة في تحسين النمو الاقتصادي المصري ولكن ظلت هناك فجوة هائلة بين متوسط نصيب الفرد من الناتج في مصر مع البلدان الأوروبية.

فمتوسط النمو الاقتصادي في مصر بين 1995–2007 كان 4.5 ٪ وهو أعلى من المتوسط الذي تحقق بين 1990–1994. لكن عند النظر إلى نصيب الفرد من الناتج في مصر سنجد أنه ارتفع من 7 ٪ من النصيب المتوسط في الاتحاد الأوروبي عام 1995 إلى 8 ٪ فقط في 2008.[53]

وزادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج قبل وبعد الشراكة الأوروبية. ولكنها لم تنعكس على زيادة حصة المكون الرأسمالي في الناتج gross fixed capital formation (GFCF) in GDP والتي ظلت تدور حول 20 ٪.[54]

ويستنتج أشرف صالح وحناني أبو الخير، بناء على البيانات السابقة، أن النمو القوي للاستثمارات الاجنبية المباشر تحت الشراكة الأوروبية EMP لم تتم ترجمته بنفس الدرجة إلى تقدم اقتصادي واجتماعي مماثل.

وبالنظر للقطاع الصناعي على وجه التحديد، يرى طارق الغمراوي أن الصادرات كان لها تأثير إيجابي على التشغيل في القطاع الخاص ولكن في المجالات منخفضة التكنولوجيا، وهو ما يعني أن الانفتاح التجاري لم يخلق طلبا قويا على العمالة الماهرة بما يجعل التشغيل المرتبط بالتصدير يتعلق في كثير من الأحيان بوظائف متدنية المهارة

53- Saleh, Opcit.

54 – نفس المصدر

ومتدنية الأجر بالتبعية.[55] ويوصي الباحث في هذا الصدد بتطوير التعليم والتدريب في سوق العمل المصري.

وتقول مي عبد الرحمن، إنه بالرغم من الجهود المصرية تجاه تحرير التجارة، لا يبدو أن مصر استفادت كثيرا من هذه العملية بسبب ارتفاع عدم المساواة في الفترة بين 1998-2006.

وتشير إلى أن معظم الأدبيات الخاصة بمصر أظهرت أنه بالرغم من أن الحماية التجارية الأقل كانت مقترنة بالأجور الأعلى لكن كان هناك تفاوت كبير على المستوى الإقليمي وبين الجنسين وعلى مستوى مؤهلات العمالة. وكانت هناك نتائج مشابهة عند النظر للفروق بين القطاعات التجارية وغير التجارية وبين شرائح الدخل المختلفة. فالعمالة الفقيرة في القطاع الصناعي عانت من انخفاض في أجورها كرد فعل للانفتاح التجاري، وليس العكس.

وتنتهي عبد الرحمن إلى أن التحرر التجاري «فاقم» تفاوت الأجور الذي كان قائما بالفعل بين العديد من القطاعات. وتقول إن على صناع السياسة أن يكونوا شديدي الحرص بشأن وتيرة التحرر بالنظر إلى أن كل القطاعات لا تتأثر بشكل متساو. وأوصت بأن هناك صناعات تحتاج لتحسين التعليم والتدريب لعمالتها ثم الاتجاه لاحقا لتحريرها حتى تستفيد البلاد بشكل أكبر من الانفتاح على الاقتصاد العالمي دون زيادة التفاوت في الأجور. فالتحرر التجاري عادة ما يقترن بتبني تكنولوجيات حديثة تحتاج لعمالة تتمتع بحد أدنى من المؤهلات، وفي ظل ارتفاع مستويات الأمية وانخفاض المهارة بين العمالة المصرية فإن قطاعات كبيرة من العمال من المرجح أن يظلوا بعد الانفتاح التجاري في القطاعات منخفضة الأجور.[56]

الخلاصة أن مصر لم تعالج العديد من مشكلاتها الهيكلية لكي تجني ثمار انفتاح الصناعة المصرية على العالم بصفة عامة والانفتاح على الشريك الأوروبي بوجه خاص.

55- Tarek El-Ghamrawy -The Impact of Trade Openness on Employment and Wages in Egypt's Manufacturing Sector - ECES - 2014. https://goo.gl/tDWkyV

56- Maii Abdel Rahman, Opcit.

من ناحية يعتمد القطاع الإنتاجي في مصر بصفة عامة على استيراد مدخلات الإنتاج والمنتجات الوسيطة والسلع الرأسمالية بكثافة مما يجعل الانفتاح التجاري مقترن بزيادة الواردات، ويقلص من الانعكاسات الإيجابية المفترضة لتعويم العملة.

من جهة أخرى واجهت مصر الاقتصاد المعولم بطبقة عاملة قليلة المهارة، ومع تركيز اتساع رقعة المشروعات الصغيرة وغياب الخبرات الكافية للدخول في أنشطة إنتاجية عالية القيمة المضافة، لم ينتج الانفتاح التجاري تحسنا اجتماعيا يساهم في تحسين مستويات أجور العمالة وتقليل التفاوتات داخل هذه الطبقة.

**هل نحتاج لتعميق شراكتنا مع أوروبا؟**

سنعتمد في إجابتنا على السؤال الوارد في العنوان السابق على دراسة «تقييم أثر التجارة المستديمة لدعم اتفاقية التجارة الحرة العميقة والشاملة بين الاتحاد الأوروبي وجمهورية مصر العربية»[57] حيث ركزت الدراسة على عدد محدد من القطاعات وقيمت مدى (أو عدم) استفادتها من الشراكة، وحاولت أن تتنبأ بآثار تعميق الشراكة عليها.

ثم سنضع استنتاجات هذه الدراسة في سياق تحليلنا الكلي لآثار الشراكة على مصر والمشكلات الهيكلية التي تعوقنا عن الاستفادة على المستويين الاجتماعي والاقتصادي من التحرر التجاري.

**قطاع المنسوجات**

تتميز مصر بأنها البلد الوحيد في الشرق الأوسط الذي لديه صناعة منسوجات متكاملة رأسيا. وتمثل هذه الصناعة تقريبا ثلث القيمة المضافة الصناعية وحوالي 1.6 ٪ من الناتج المحلي.

وكما أشرنا من قبل فقد استفادت الصناعة من امتيازات اتفاقيتي الشراكة الأوروبية والكويز، ونما بقوة نصيبها في مجمل الصادرات، وقد اسقطت اتفاقية الشراكة بالفعل الرسوم الجمركية على الصادرات المصرية من الملابس والمنسوجات.

57- Trade Sustainability Impact Assessment in support of negotiations of a DCFTA between the EU and Egypt - Ecorys – 2014.

لكن الدراسة تشير من جهة إلى العوائق التي تحول دون استفادة مصر من الامتيازات الحالية، ومخاطر تحرير تجارة المنسوجات من الجانب الأوروبي على السوق المصري.

فمن ناحية يتسم هذا القطاع في مصر بضعف الإنتاجية، فبحسب أحد التقديرات يستغرق الأمر بين 6-7 دقائق لعمل تيشرت أساسي في مصر أما في سريلانكا وبنجلاديش فهو يحتاج لـ 4 دقائق.

وأحد من تفسيرات انخفاض الإنتاجية يعود إلى المشكلات الهيكلية المرتبطة باستخدام المعدات القديمة ونقص التطوير التكنولوجي في المصانع العامة. مع الافتقار للتدريبات الخاصة للعمالة في صناعة المنسوجات. وهو ما قد يفسر لماذا يميل منتجي المنسوجات على العمالة مرتفعة التعليم من الخارج.

كما أن الاتحاد الأوروبي يركز بقوة على عناصر الجودة الصحة والأمان ومتطلبات الاستدامة وهو ما يشكل عائق للمصنعين في مصر خاصة بالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

أما عن المنافسة الأوروبية فالدراسة تتعرض لإمكانية زيادة الصادرات الأوروبية لمصر مع رفع العوائق غير الجمركية الحالية تحت اتفاق الشراكة المعمقة.

وقد زادت الواردات المصرية من المنسوجات الأوروبية بنحو 20 ٪ بين 2009 و2013. بينما صادرات مصر للاتحاد زادت 5 ٪ خلال نفس الفترة، وهو ما يعكس قوة الوضع الأوروبي تحت الحماية غير الجمركية القائمة بالفعل. وتتوقع الدراسة أن تقل مساهمة صناعة المنسوجات في القيمة المضافة في مصر مع تطبيق الشراكة المعمقة ليس فقط بسبب زيادة المنافسة الأوروبية ولكن أيضا مع انتقال رؤوس الأموال لقطاعات تصديرية أخرى ستستفيد من الشراكة المعمقة مثل الماكينات والمعدات، وهو أمر قد يبدو جيد على المستوى الاقتصادي إذ أن صناعة الماكينات والمعدات ذات قيمة مضافة أعلى، ولكن بالنظر إلى أن المنسوجات من الصناعات كثيفة العمالة فإن هذا التحول لتوجهات الرأسمالية المصرية يعني خسارة الكثير من العاملين لوظائفهم.

وتؤكد الدراسة على ضرورة أن يكون هناك اهتمام أكبر بالتدريب لتقليل العمالة

الأجنبية وزيادة المهارات وجعل العمالة المحلية أرخص مقابل الأجنبية. مع دعم التنافسية فعلى مصر أن تنظر للمنتجات الاورجانيك التي يزيد عليها الطلب خاصة في الاتحاد الأوروبي.

**قطاع الماكينات والمعدات**

لا تعد مصر من المصدرين الأساسيين لهذه السلع في أوروبا، فاللاعبون الرئيسيون في هذا السوق هم الصين وأمريكا واليابان وسويسرا وفيتنام وكوريا.

لكن الدراسة تشير إلى الشراكة المعمقة ستساهم في زيادة القدرة التنافسية لهذا القطاع في مصر نظرا لأنها ستسمح بتخفيض تكاليف مدخلات إنتاجه المستوردة من أوروبا، والتي تواجه عوائق غير جمركية في الوقت الحالي وتتوقع أن تتحول مصر من مستورد صافي لهذه المنتجات إلى مصدر صافي في الأجل المتوسط.

وتشدد الدراسة مجددا على ضرورة إصلاح نظام التعليم لتوفير عمالة صناعية مؤهلة لسد فجوة الطلب التي قد تتزايد في هذا القطاع مع الشراكة المعمقة.

وبصفة عامة ترى الدراسة أن الشراكة المعمقة ستنعكس إيجابا على مصر، فهي تقدر أنها ستسهم في زيادة الدخل القومي للبلاد بما يساوي 1.2 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي على المدى القصير و1.8 ٪ من الناتج على المدى الطويل. معتبرة أن المكاسب الرئيسية ستتحقق من خلال تخفيض العوائق غير الجمركية بين الطرفين.

وتقول إنه في المدى القصير معظم قطاعات الصناعات التحويلية ستشهد زيادة طفيفة في القيمة المضافة، أما على المدى البعيد سيكون التغيير الأبرز هو الزيادة الكبيرة المتوقعة بنسبة + 376 ٪ في إنتاج الآلات والمعدات الأخرى، مضيفة أن «قطاع المنسوجات الذي يعتبر قطاعا هاما في الصناعات التحويلية بالنسبة لمصر ولكن من المتوقع أن ينكمش على كل من المدى القصير والمدى البعيد».

وعن الأوضاع الاجتماعية تقول «ومن المتوقع أن تزيد الأجور بالنسبة للعمالة ذات المهارات المرتفعة والمتوسطة والمنخفضة في المدى القصير بنسبة 1.9 و4.8 و0.1 في المئة على التوالي، بينما سوف تكون التغييرات المقدرة بالنسبة للعمالة ذات المهارة المنخفضة أقل إيجابية وربما حتى قد تصبح سلبية، ويرجع هذا بشكل رئيسي إلى التوقع بارتفاع

مستوى التنمية الاقتصادية في مصر، بالإضافة إلى أن المنتجين المحليين غير الأكفاء في مصر سيدفعون خارج الأسواق مما سوف يخفض الطلب على العمالة منخفضة المهارة ويزيد إلى حد ما الطلب على العمالة الأكثر مهارة (أي متوسطة المهارة).[58].

ولم تتعرض الدراسة لمستقبل قطاع صناعة السيارات في مصر مع رفع الحماية عنه، فقد حظي مجمعي السيارات المصريين بالحماية لسنوات طويلة ولم يطوروا موقفا تنافسيا يمكنهم من مواجهة السوق الأوروبي، الأمر الذي استلزام تأجيل تحرير الواردات الأوروبية من السيارات خلال 2017.[59] ومع اقتراب موعد التحرير المدرج في اتفاق الشراكة تحرك المصنعون المحليون بشكل محموم للضغط على الحكومة لفرض عوائق جديدة غير جمركية،[60] وهو أمر لم يتم حسمه بعد لكنه يحمل دلالة مهمة على عدم نجاح هذا القطاع على مواجهة السوق العالمي، والمستقبل الضبابي لهذه الصناعة التي تساهم بشكل بارز في التشغيل والقيمة المضافة الصناعية للبلاد.

هل تساهم مبادرة الاندماج مع إفريقيا في حل المشكلات الهيكلية؟

بقدر ما تثير مفاوضات الشراكة المعمقة الانتباه إلى مخاطر التوسع في الانفتاح التجاري للقطاع الصناعي المصري قبل تهيئة القطاع لمواجهة المنافسة الدولية، فإن مبادرة الاندماج مع إفريقيا CWA تبدو وكأنها تسعى لمعالجة المشاكل الداخلية.

المبادرة التي تم إطلاقها تحت رعاية مجموعة العشرية الكبار، والتي تعد مصر ضمن الأسواق المستهدفة فيها، تتطلع لتوفير التمويل لسد الفجوة في البنية الأساسية، وهو ما ينعكس بطبيعة الحال على تعزيز القدرات على التوسع في التصنيع.[61]

58 – نفس المصدر.

59 – الحكومة تؤجل التخفيضات الجمركية على السيارات الأوروبية لهذا السبب –أمل نبيل –التحرير –2017.

https://goo.gl/8JJ6RN

60 – مصنعو السيارات يراهنون على حماية الدولة لهم من منافسة السوق العالمية –محمد جاد –أصوات مصرية –2015–

https://goo.gl/jKpSMJ

61- The G-20 Compact with Africa A Joint AFDB, IMF and WBG Report - 2017 - https://goo.gl/jCXBAE

وتطرح تقديرات بأن العجز في البنية الأساسية يقلل النمو بـ 2 ٪ في السنة. وأن من كل 100 مليار دولار في السنة تحتاجها إفريقيا لسد فحوة البنية الأساسية فإن نصفها فقط متاح تمويله وفق الموارد الحالية.

ويرى القائمون على المبادرة أن تطوير البنية الأساسية سيكون داعما لجذب الاستثمارات الأجنبية في الدول الإفريقية، بجانب إصلاحات لجعل أسواق القارة أكثر جاذبية للمستثمرين تتعلق بالضوابط والإطار التشريعي الخاص بالاستثمار وآليات حماية المستثمرين وفض النزاعات، بجانب توفير ضمانات ضد المخاطر السياسية.

ويضع تقرير GLOBAL INFRASTRUCTURE HUB تقديرات بشأن استثمارات البنية الأساسية المطلوبة حتى 2040 لتوفير الاحتياجات الأساسية مثل الطاقة والمياه النظيفة، والفجوة بينها وبين الاستثمارات القائمة في البلدان المنضمة لمبادرة الاندماج مع إفريقيا، وتظهر من تقديراته أنها الأعلى إنفاقا على هذه البنية ولكنها أيضا الأكبر في فجوة الإنفاق.[62]

وقد ضخت مصر استثمارات ضخمة في قطاع الطاقة خلال السنوات الأخيرة وكان أحد أهدافها الحد من أزمة انقطاعات الكهرباء التي وصلت لذروتها في 2014 وأثرت على القطاع الصناعي بشكل بالغ، حيث تم إضافة 6882 ميجاوات تتضمن استكمال تنفيذ مشروعات إنتاج الكهرباء ضمن الخطة الخمسية للقطاع علاوة على إضافة حوالى 3636 ميجاوات كخطة عاجلة وسوف يصل إجمالي القدرات الكهربائية المضافة إلى الشبكة الكهربائية الموحدة بنهاية عام 2018 ،خلال السنوات الثلاث الأخيرة، إلى حوالى إلى 25 ألف ميجاوات(أي ما يعادل 12 ضعف قدرة السد العالي).[63] وساهمت تلك الجهود في إنهاء أزمة انقطاع الكهرباء وهو ما انعكس بشكل واضح على معدلات نمو قطاع الصناعات غير البترولية في الفترة الأخيرة. (حيث زاد معدل نمو الصناعات التحويلية من 0.1 في المائة في 2016–2017 إلى 4.6 ٪ في 2017–2018).[64]

62- Global Infrastructure Outlook - G 20 initiative - p.11, https://goo.gl/EEvXfn

63 – بيان لوزارة الكهرباء والطاقة 2018.

64 – بيانات البنك المركزي عن الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج.

كما تساهم مشروعات البنية الأساسية في حل معضلات كبيرة أمام الصناعة المصرية مثل تقليل تكلفة النقل الداخلي من خلال مشروع الطريق الدائري الإقليمي والذي تم افتتاحه في 2018، وأعمال تطوير شبكة الطرق وجذب الاستثمارات الخاصة لبناء مدن صناعية في مناطق مثل شرق بورسعيد وغيرها.

ويخدم نشاط البنية الأساسية القطاع الصناعي أيضا من زاوية أن أعمال الإنشاءات تدعم نشاط الصناعات الخاصة بالبنية الأساسية مثل الحديد والأسمنت والكابلات وغيرها.[65]

لكن من ناحية أخرى فإن مبادرة الاندماج مع إفريقيا مصحوبة ولا شك أن القطاع الصناعي يحتاج للتوسع في أعمال البنية الأساسية التي تخدم نشاطه أو تقوم عليها صناعاته لتعظيم نصيبه من الناتج المحلي الإجمالي الذي يمثل حاليا نحو 15٪ من الناتج المحلي الإجمالي[66].

لكن المبادرة تنطوي على توصيات وشروط قد يكون لها انعكاسات سلبية من وجهة نظرنا وسنسعى لإيجازها في النقاط التالية:

1 – تقول دول G20 إنها ستشجع القطاع الخاص لديها على الاستثمار في البنية الأساسية في إفريقيا، ولكنها تلح على نموذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص كمدخل لتمويل هذه الاستثمارات، وينطوي هذا النموذج على مخاطر على الوضع المالي في البلاد من وجهة نظر العديد من المنظمات الحقوقية في مصر، نظرا لضمانات الربح القوية التي يتم منحها في تعاقدات هذا النموذج للمستثمرين مما يضع الحكومات أمام مخاطر تحمل الخسائر المحتملة في هذه المشروعات.[67] مبادرة الاندماج مع إفريقيا تحت غطاء تمويل مجموعة العشرين، تتيح إطارا لدفع استثمارات القطاع الخاص وزيادة البنية التحتية. المبادرة تهدف لمساعدة الدول الإفريقية على جعل النمو أكثر شمولا وحشد الجهود لزيادة استثمارات البنية الأساسية في إفريقيا.

65- Infrastructure demand in Egypt set to keep industrial production levels high - Oxford business group - 2018 - https://goo.gl/usf96E

66 – حسابات الباحث من بيانات البنك المركزي عن الناتج الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج بالأسعار الثابتة.

67 – خبراء دوليون لـ«الشروق»: سياسات الاقتراض ضد التنمية –محمد جاد –الشروق 2012– https://goo.gl/JZCFkM

2 – لا ننكر أن هناك جوانب إيجابية في المبادرة فيما يتعلق بالشق التمويلي، فهي تطرح أيضا تعزيز الإيرادات الضريبية للحكومات الإفريقية من خلال دعم التعاون في مجال مكافحة التجنب الضريبي، في ظل التطور الكبير الذي أحرزته الشركات الدولية في سياسات التخطيط الضريبي خلال السنوات الأخيرة والحاجة الماسة لتعاون دولي لتعقب إيرادات هذه الشركات والحد من ممارستها للتهرب من الضرائب تحت ستار الحريات التجارية. لكن المبادرة تلح بشدة على التوسع في ضرائب القيمة المضافة كأحد آليات توفير الإيرادات، ولأنها تدرك الآثار الاجتماعية السلبية لهذه الضريبة نظرا لطبيعتها التنازلية تطرح فكرة تدخل الدولة بأشكال من المساعدة للفئات الهشة، وقد زادت مصر بالفعل السعر العام لهذه الضريبة مؤخرا من 10 إلى 14 ٪ وكان لها آثار بالغة على التضخم، ويرى حقوقيون أن أشكال التعويض الاجتماعية لم تكن كافية لمساندة الفئات الهشة إزاء هذا الإجراء وغير من الإجراءات المطبقة منذ 2016 تحت اسم برنامج الإصلاح الاقتصادي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي.[68]

3 – تطرح المبادرة أفكارا إيجابية لإدارة مشروعات البنية الأساسية سواء بجعل المشتريات الحكومية تجري وفق عمليات تنافسية وشفافة، وجعل خطط إدارة الاستثمارات العامة تحت نظام لرصد النتائج a results – based action plan ، لكنها تطرح أيضا خصخصة البنية الأساسية (commercializing) وهو التحول الجاري بالفعل في مصر من خلال تحرير تعريفة الكهرباء وأسعار الوقود وتذاكر مترو الأنفاق، وبقدر ما يسهم هذا التحول في تيسير حصول مشروعات البنية الأساسية على التمويل، لأنه سيصبح مشروعا مدرا للربح في كثير من الأحوال، بقدر ما تكون له آثار اجتماعية بالغة الضرر بالنظر لهشاشة شبكة الحماية الاجتماعية في مصر وتأثير ارتفاع أسعار الخدمات المرتبطة بالبنية الأساسية، خاصة تلك المتعلقة بإنتاج الطاقة، على السعر النهائي لحزمة ضخمة من السلع والخدمات. ولا تتحدث المبادرة بشكل مفصل عن أهمية توجيه الاستثمارات للتعليم الفني الذي يساعد على سد

68 – محمد جاد وحسناء محمد –النقود وحدها لا تكفي –المبادرة المصرية للحقوق الشخصية 2018 – - https://goo.gl/DKwr3e

الفجوة المطلوبة في المهارات لتعميق الصناعة المصرية، كما لا تتناول بشكل مفصل كيفية جذب الاستثمارات الخاصة لرفع مستوى التكنولوجيا الصناعية، بالنظر إلى أهمية الصناعة ذات القيمة المضافة المرتفعة في توليد النمو الاقتصادي.

**الخلاصة** أن تعميق الشراكة سيساهم في تيسير استيراد مدخلات الإنتاج الصناعية من أوروبا، مع إزالة العوائق الجمركية، وهو ما سيحفز قطاعات التجميع الصناعي على التصدير لأوروبا وغيرها، وهو طرح له وجاهته بالنظر لما يكشفه لنا تحليل الصادرات المصرية لأوروبا في فترة الشراكة وصعود نصيب صناعات عدة ذات قيمة مضافة مرتفعة نسبيا.

لكن في المقابل ستواجه قطاعات أخرى تحديات المنافسة الأوروبية مع الانفتاح بشكل أكبر بجانب الضغوط الداخلية، فالصناعات التي كانت تعتمد على ميزة الطاقة الرخيصة مثل الصناعات عالية الاستهلاك للطاقة كالكيماويات والبلاستيك والزجاج والأسمدة تواجه ارتفاع تكاليف الطاقة المحلية، والصناعات كثيفة الاستهلاك للعمالة تواجه تحديات ضعف الإنتاجية، لذا فالتعميق الحقيقي للشراكة، والتطلع لأن يكون للمزيد من الانفتاح للصناعة المصرية، يتطلب إصلاحات هيكلية حقيقية في الاقتصاد المصري تتعلق بتعزيز القطاع الصناعي والبحث والتطوير وتدريب العمالة بدلا من الاعتماد على المنافسة من خلال الطاقة الرخيصة والعمالة الرخيصة أيضا.

وبقدر ما تسلط مبادرة الشراكة مع إفريقيا الضوء على المشكلات الهيكلية في الاقتصاد المصري، فهي تنطوي على شروط لها آثار اجتماعية بالغة وعلى أنماط تمويل تمثل مخاطر على الوضع المالي المصري، ولا تعالج مشكلات الصناعة بشكل محدد سواء في مجال التدريب الفني أو رفع مستوى التكنولوجيا، وهو ما يجعل المبادرة التي ترعاها الدول العشرون الكبار المهيمنة على التجارة مع مصر ليست ذات جدوى كبيرة في معالجة آثار انفتاح مصر التجاري على تلك الدول.

# إنتاج الغذاء والجوع والتجارة «الحرة»... قراءة لآثار اتفاقية التجارة الحرة والمعمقة والشاملة على النظام الغذائى-الزراعى المصرى

صقر النور

**المقدمة**

تهدف هذه الدراسة لتحليل الآثار المتوقعة لاتفاقية التجارة الحرة والمعمقة والشاملة بين الاتحاد الأوروبي ومصر. ورغم اتجاه مصر إلى توسيع التجارة مع أفريقيا حيث تتفاوض حاليا حول الإنشاء التدريجي لمناطق التجارة الحرة مع القارة الأفريقية إلا أننا نركز على الاتفاقية مع الاتحاد الأوروبي، لأن الاتحاد الأوروبي هو الشريك التجاري الأكبر لمصر حيث إنه في عام 2017 حيث يمثل 29.7 ٪ من حجم التجارة في مصر وتوجه حوالي 33 ٪ من الصادرات المصرية إلى الاتحاد الأوروبي. في عام 2016 وصلت صادرات الاتحاد الأوروبي الغذائية إلى مصر الي 1.3 مليار يورو.[69]

انطلق مسار توسيع السوق الأوروبية المشتركة حول دول جنوب البحر الأحمر المتوسط عبر مسار برشلونة والذي بدأ عام 1995 حيث بدأ الاتحاد الأوروبي مشاورات مع 12 دولة في جنوب المتوسط وسمي هذا الاتفاق بإعلان برشلونة والذي وضع أسس إقامة شراكة أورو–متوسطية وتحرير التجارة الخارجية بين دول البحر المتوسط. جدير بالملاحظة أن الاتحاد الأوربي كان يتفاوض مع كل من هذه الدول بشكل منفرد كما أن توسع الاتحاد الأوربي من 15 عضو إلى 28 عضوا حاليا لم تؤدِ إلى إعادة التفاوض حول الاتفاقيات الموقعة رغم تأثير هذا التوسع على حجم السوق وعلاقات التبادل.

وقد وقعت مصر عام 2005 على مسار برشلونة. جاء هذا التوقيع متأخرا مقارنة بدول المغرب العربي الأخرى. بعد ذلك دخلت مصر سلسلة أخرى من المفاوضات بدأت عام 2008 في إطار مبادرة جديدة للشراكة تحت عنوان «الاتحاد من أجل المتوسط» قادها الرئيس الفرنسي في ذلك الوقت ساركوزي وذلك لتعزيز التعاون في مجال التجارة ولكن أيضا في إطار التحكم في حركة المواطنين. بعد ذلك قامت مصر بالتوقيع على اتفاقية تزيد من نفاذ المنتجات الزراعية والصناعات الغذائية إلى السوق الأوروبي عام 2010.

69- Egypt - Trade - European Commission, https://is.gd/dzfRbJ (تم الاطلاع عليه بتاريخ 9 نوفمبر 2018).

نتيجة للانتفاضات الشعبية عام 2011 وأزمة الاقتصاد التي تلتها وتنامي ظاهرة الهجرة إلى أوروبا قام الاتحاد الأوروبي بالدعوة إلى سلسلة جديدة من المفاوضات وتم تفويض مجلس الشؤون الخارجية في الاتحاد الأوروبي المفوضية الأوروبية بالشروع في مفاوضات تجارية جديدة مع كل من مصر والأردن والمغرب وتونس تحت مسمي «اتفاقيات تجارة حرة متعمقة وشاملة» (DCFTA)، تهدف إلى تجاوز التخفيضات الجمركية نحو اندماج «تجاري» أوسع يشمل حماية الاستثمار وتحرير المشتريات العامة وسياسة المنافسة.[70] في يونيو 2013، بدأ الاتحاد الأوروبي ومصر مناقشة اتفاقية تجارة حرة عميقة وشاملة (DCFTA). تهدف هذه الاتفاقية لتوسيع وتحسين الوصول إلى الأسواق ودعم مناخ الاستثمار وكذلك دعم برنامج الإصلاحات الاقتصادية المصرية والتي تتم بالتنسيق مع كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. تمتد الاتفاقية لتشمل التجارة في الخدمات والمشتريات الحكومية والمنافسة وحقوق الملكية الفكرية وحماية الاستثمار.

هذا هو السياق الذي يجري فيه حاليا إعادة التفاوض حول التبادل التجاري الحر الشامل والمعمق بين مصر والاتحاد الأوروبي. تمثل الزراعة جزءا أساسيا في اتفاقيات الشراكة بين الاتحاد الأوروبي ومصر حيث حدث تسهيل لتبادل السلع الزراعية وتقليص التعرفة الجمركية على انتقال المنتجات الزراعية. ورغم أن المشروع الأوروبي لبلدان جنوب المتوسط يروج علي أنه يهدف إلى جعل منطقة البحر المتوسط منطقة سلام وازدهار دائم إلا أن برنامج الاندماج يركز بشكل أساسي علي البعد التجاري وتوسيع السوق ويتجاهل مسائل حرية حركة العمال علي سبيل المثال.[71] تنقسم الدراسة إلى ثلاثة اقسام رئيسية، في القسم الأول نقوم بإجراء مقارنة بين السياسات الزراعية الأوروبية والسياسات الزراعية المصرية لفهم الإطار الذي يتم فيه إنتاج الغذاء بين الطرفين، بعد ذلك نناقش واقع التبادل التجاري الزراعي

70- منظمة العمل الدولية، اتفاقيات الشراكة الأورو-المتوسطية ومنطقة التجارة الحرة الأورو-المتوسطية: مقاربة عمالية، منظمة العمل الدولية، 2014. الموقع:
https://is.gd/7uYI0Z (تم الاطلاع عليه 22 نوفمبر 2018).

71 – منظمة العدل الدولية، 2014، المرجع السابق.

وطبيعة المنتجات التي يتم تصديرها من كل طرف للآخر، أما القسم الأخير فيحاول تقييم الآثار المتوقعة لتطبيق الاتفاقية من خلال التركيز علي مسائل الدعم والإغراق والسيادة الغذائية وتحولات النظام الغذائي-الزراعي المحلي في مصر.

**ملامح الاقتصاد السياسي للزراعة والغذاء بين أوروبا ومصر**

**سياسات الدعم الأوروبي للزراعة**

تمثل السياسة الزراعية المشتركة (PAC) المكون الأساسي للسياسة العامة للاتحاد الأوروبي وقد بدأت هذه السياسة عام 1961 وشهدت تقلبات عديدة نظرا للسجال بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا حول دعم القطاع الزراعي داخل منظمة التجارة العالمية. أدت هذه السجالات إلى تغيرات عديدة بهيكل سياسات الدعم لتنسجم مع الاتفاق حول الزراعة بالجات والتي تصنف الدعم وفقا لأربعة أشكال أو صناديق: الأخضر والأزرق والبرتقالي والأحمر. فالصندوق الأخضر يشتمل على المعونات الغذائية وحماية البيئة والاستثمار في البحث والتدريب ولا يخضع لأحكام الاتفاقية لأنه ليس له تأثير يذكر على التجارة وفقا لتصور المنظمة. أما الصندوق الأزرق فيشتمل على جميع أشكال المساعدات المدفوعة على عائد ثابت يهدف إلى تقليل الإنتاج. والصندوق البرتقالي المتعلق بآليات دعم الأسعار والسوق المحلية وأخيرا، الصندوق الأحمر والمتعلق بدعم الصادرات وهو المحور الرئيسي للاتفاقات والنقاشات بمنظمة التجارة العالمية[72]. حاولت السياسة الزراعية المشتركة التي وضعها الاتحاد الأوروبي بين 2014-2020 (راجع شكل (6) في الملحق) إلى الانسجام مع هذا التصنيف وتقليص أشكال الدعم للصادرات والتركيز على الصناديق المسموح بها وفقا لمعايير منظمة التجارة العالمية قدر الإمكان.

بين عامي 2014 و2020 خصص الاتحاد الأوروبي 95 مليار يورو لدعم السياسة الزراعية المشتركة (PAC)، هذا المبلغ يمثل حوالي 40 ٪ من ميزانية الاتحاد الأوروبي. كما يوضح الشكل أعلاه، تنقسم هذه السياسة إلى حزمتين رئيسيتين

72- Jacques Berthelot, L'agriculture talon d'Achille de la mondialisation. Clés pour un accord agricole solidaire à l'OMC, Paris, L'Harmattan, 2001.

الأولى تدعم المزارعين سواء عبر إعانات مباشرة تمثل 70 ٪ من ميزانية ال CAP. أو عبر دعم الأسواق الزراعية والحفاظ على ثبات الأسواق وتحقيق السلامة الغذائية وتمثل هذه 5 ٪ من الميزانية. اما الحزمة الثانية فهي مرتبطة بالتنمية الريفية وتشتمل على التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمناطق الريفية وتحسين الخدمات البيئية وتحسين الغابات وتمثل هذه الحزمة 25 ٪ من ميزانية ال PAC.

بالتأكيد هذا النظام يدعم المزارعين الأوربيين ويحافظ على الأمن الغذائي الأوروبي. لكن هناك نقاشا كبيرا حول تأثير هذه السياسات على الصادرات الأوربية للجنوب ... إن التعريف المتحيز للإغراق الذي صك عبر منظمة التجارة العالمية يعتمد على العلاقة بين الأسعار المحلية وأسعار البيع بالسوق العالمي. لذلك فإنه لا يوجد إغراق طالما أن الصادرات ليست أعلى من السعر السوق المحلي. وبعد العديد من قضايا الإغراق وشكاوى دول عديدة من سياسات الدعم الأوروبية جاءت التعديلات بالشكل الذي يركز على الدعم المباشر للمزارعين. كان من الضروري خفض الحد الأدنى للأسعار الزراعية –سعر التدخل في الاتحاد الأوروبي عن طريق جعلها أقرب إلى الأسعار العالمية وتعويض المزارعين عن طريق الإعانات. لم تعد مداخيل المزارع تعتمد في الأساس على أسعار مجزية، ولكن في جزء كبير منها على المساعدات المباشرة. ورغم هذه التغيرات التي تهدف بالأساس على تقليل تأثير السياسة الأوروبية على التجارة عبر تحويل غالبية الدعم إلى شكل دعم مباشر لدخول المزارعين فإن الدراسات توضح أنه لا زال لهذه الأشكال من الدعم تأثيرا كبيرا على الإنتاج الزراعي والتجارة حول العالم.[73]

**سياسات الغاء الدعم للزراعة المصرية**

تمثل الزراعة والمجتمعات الريفية مكون أساسي للاقتصاد والمجتمع المصري. وفقًا لبيانات تعداد عام 2017 للسكان فإن عدد سكان الريف وصل إلى نحو 54.75 مليون شخص يمثلون نحو 57.8 ٪ من جملة السكان في مصر، ومن الملاحظ زيادة

73- Ole Boysen et al., Impact of EU agricultural policy on developing countries: A Uganda case study, 2014.

نسبة السكان في الريف عنها عام 2006 والتي كانت تمثل 57 ٪ من جملة السكان[74]. ووفقًا لتعداد الزراعي لعام 2009/ 2010 فإن عدد السكان المنتمين للأسر الزراعية يمثل 28.4 مليون وهذا يعني 38 ٪ من جملة السكان و70 ٪ من المقيمين في الريف يعملون بالزراعة. في عام 2016 مثل الإنتاج الزراعي 11.9 ٪ من الناتج الإجمالي المحلي وغطي 63 ٪ من الاحتياجات المحلية للغذاء ومثل عدد نسبة العاملين في القطاع الزراعي 25 ٪ من جملة قوة العمل.

أحد أهم الملامح الأساسية لهيكل الملكية الزراعية في مصر منذ إقرار الملكية العقارية في نهايات القرن التاسع عشر هو أن صغار الفلاحين الذين يملكون حيازات أقل من خمسة أفدنة يمثلون 90 ٪ من هيكل الملكية. وأن الأسر الزراعية التي تمتلك أقل من واحد فدان هي الأكثر وتمثل نحو 37.7 ٪ من المجتمع الزراعي. ترتفع هذه النسبة إلى 69 ٪ لمن هم أقل من ثلاثة أفدنة في حين نحو 9 ٪ يملكون أقل من 20 فدان وواحد في المئة من الملاك يملكون أكثر من 20 فدان لكنهم يملكون 24.9 ٪ من المساحة المزروعة. الزراعة الفلاحية وصغار الفلاحين (أقل من خمسة أفدنة) إذن، المكون الأساسي للزراعة في الوادي والدلتا وهم المنتج الأساسي للغذاء في مصر[75]. استفاد الفلاحون من الإصلاح الزراعي الجزئي بالحقبة الناصر أدوات الثورة الخضراء من تكثيف في استخدام المبيدات والأسمدة الكيماوية. بعد ذلك انحسر دعم الدولة لصغار الفلاحين نتيجة لتطبيق سياسات التحول الليبرالي. فخلال الثلاثة عقود الماضية تمت عملية تقليص الدعم الموجه للفلاحين وتحرير القطاع الزراعي بدعم ومساندة من البنك الدولي والوكالة الأمريكية للتنمية والتي لعبت دورا أساسيا في رسم سياسات التنمية الريفية والزراعية. وقد قامت الدولة بتقليص دورها فيما يتعلق بالزراعات بالوادي والدلتا ودشنت استراتيجية لإلغاء كافة أوجه الدعم والدخل في «الوادي والدلتا» بالمقابل بدأت تدعم الزراعات التصديرية والمساحات الشاسعة بالصحراء من خلال

74 – الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، جدول أهم خصائص ومؤشرات التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت 2017، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2017.

75 – لمزيد من التفاصيل حول صغار الملاك ودورهم في الزراعة المصرية انظر:

Marzin، Jacques، et al.، Study on small-scale family farming in the Near-East and North Africa region : synthesis. 2017. FAO، Rome.

حزمة من الإجراءات والقوانين وتسهيلات النفاذ للموارد المحلية والأسواق العالمية.[76] ورغم تقليص الدعم الموجه لصغار الفلاحين بالإضافة الي تدهور حالة التربة وتلوث المياه وزيادة المترسبات الضارة بالنباتات وأيضًا تدهور التنوع الطبيعي بالوادي والدلتا، إلا أن الزراعة الفلاحية بالوادي والدلتا لا تزال هي سلة الغذاء لمصر[77].

يوضح الشكل أن الزراعة المحلية توفر قدرًا كبيرًا من الاكتفاء الذاتي للمصريين (راجع شكل (7) في الملحق) في العديد من المحاصيل الزراعية والمواد الغذائية. وتساهم بنحو 13 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام 2009/ 2010. وتوفر الزراعة المحلية نحو 63 ٪ من احتياجات السكان المصريين الغذائية. وفقا لدراسة Blanc وAbis[78]، فإن إنتاج القمح كان في حدود 1.5 مليون طن بالستينيات ووصل إلى 4 مليون طن بمنصف الثمانينيات ويتراوح بين 7 و8.5 مليون طن عام 2015-2016. وتنتج مصر نحو 22.5 مليون طنًا من الحبوب، ونحو 10 ملايين طن من الخضر، ونحو 10 ملايين طن من الفواكه، و3 ملايين طن من بنجر السكر ونحو 15.9 مليون طن من قصب السكر[79]. في عام 2012 كانت الصادرات الزراعية تمثل 17 ٪ من الصادرات و٪26 من الواردات. يتم تصدير الكثير من البطاطس والبصل والبرتقال. في عام 2013 تم تصدير 1.08 مليون طن برتقال (31.3 ٪ من حجم الإنتاج المحلي)، و815 ألف طن بطاطس (18.8 ٪ من الإنتاج المحلي)، وحوالي 490 ألف طن من البصل (بنسبة 21. ٪ من الإنتاج المحلي) بالإضافة الي كميات اقل من العنب والفراولة والكنتالوب والنباتات الطبية والعطرية[80]. عبر سلسلة من

76- محمد أبو مندور، جمال صيام (تحرير)، **الأرض والفلاح في مصر: دراسة في آثار تحرير الزراعة المصرية**، كتاب المحروسة رقم 10، (القاهرة: مركز الدراسات الاقتصادية الزراعية ومركز المحروسة للبحوث والتدريب والمعلومات، 1995)، ص 28.

77 – صقر النور، الأرض والفلاح والمستثمر: دراسة المسائل الزراعية والفلاحية في مصر، دار المرايا، 2017.

78 - Blanc، Pierre et Abis ,Sébastien, Égypte, entre insécurités alimentaires et inconnues géopolitiques. Paris, Le Demeter، 2015. pp. 193 - 250.

79 – أحمد السيد النجار، الفلاحون ... انحياز ناصر و«ساندو» مبارك وأمال الحاضر، سبتمبر 2014. الأهرام اليومي. الرابط: http://www.ahram.org.eg/News/413204//NewsPrint/328410.aspx (تم الاطلاع عليه 1 نوفمبر 2017)

80- Marzin, Jacques, et al., Study on small-scale family farming in the Near-East and North Africa region : synthesis. 2017. FAO، Rome.

الإجراءات الخطوات التنفيذية تدعم استراتيجية الدولة الزراعات التصديرية وزيادة المساحات المخصصة للمحاصيل التصديرية. أيضا، تحدد استراتيجية التنمية الزراعية 2030 أهداف الاكتفاء الذاتي للقمح والذرة بنسبة 81 ٪ و92 ٪ على التوالي[81].

**تطور تحرير التجارة الزراعية بين مصر والاتحاد الأوربي**

الاتحاد الأوروبي هو أكبر شريك في مصر سواء فيما يتعلق بالصادرات أو بالواردات حيث يبلغ حجم التبادل التجاري 28 ٪ من جملة التبادلات التجارية المصرية مع العالم[82]. الصادرات المصرية إلى السوق الأوروبية شهدت نموا كبير في السنوات الأخيرة خاصة الفواكه والخضر والزهور والنباتات الطبية والعطرية. مثل القطاع الزراعي مكونا أساسيا في الاتفاقات المصرية مع الاتحاد الأوربي منذ أن وقعت مصر الاتفاق الأول في 1 حزيران / يونية 2004 لزيادة تحرير التجارة بين مصر والاتحاد الأوربي في السلع الصناعية، والمنتجات، والمنتجات الزراعية. ثم بعد ذلك شهدت العلاقات التجارية جولة ثانية من المفاوضات بشأن زيادة تحرير المحاصيل الزراعية والمعالجة الزراعية في عام 2008، انتهت بالتصديق على الاتفاقية الزراعية لاتفاقية التجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي ومصر والتي دخلت حيز التنفيذ في يونيو 2010. تحرر هذه الاتفاقية دخول 90 ٪ من المنتجات الزراعية والصيد الأوروبية إلى السوق المصرية فيما عدا الدخان، الخمور، العجائن الغذائية والمخبوزات والتي تم تخفيض تعريفاتها الجمركية إلى النصف. بالمقابل فتح السوق الأوروبي أسواقه لجميع المنتجات الزراعية المصرية. حوالي 70 ٪ من الصادرات المصرية من السلع الزراعية إلى الاتحاد الأوروبي يستفيد بالفعل من التحرير الكامل. فيما عدا الطماطم والخيار والأرز والخرشوف والفراولة والتي تخضع لنظام الحصص السوقية[83].

81 – وزارة الزراعة واستصلاح الاراضي، استراتيجية التنمية الزراعية 2030، وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، 2009.

82- Blanc، Pierre et Abis, Sébastien, Égypte، entre insécurités alimentaires et inconnues géopolitiques. Paris، Le Demeter, 2015. pp. 193 - 250.

83- Torayeh, Neveen. The Competitiveness Of The Egyptian Agricultural Export In The EU Market: Should Egypt Diversify Its Trade Pattern? Applied Econometrics and International Development Vol. 132013) 2-).

**جدول 1: تطور الاتفاقات لتحرير التجارة الزراعية بين مصر والاتحاد الأوروبي.**

| المنتجات الزراعية | الصادرات المصرية إلى الاتحاد الأوروبي | الصادرات الأوروبية إلى مصر |
|---|---|---|
| 2010–2004 | تحسين وصول المنتجات الزراعية والصناعات الغذائية للسوق الأوروبي<br><br>إلغاء الجمارك بنسبة 100 ٪ على بعض المنتجات الزراعية والصناعات الغذائية<br><br>تخصيص حصص تصديرية للسلع الزراعية والصناعات الغذائية لعض السلع | خفض الرسوم الجمركية بين 25 ٪ –100 ٪ في نطاق الحصص المتفق عليها<br><br>خفض الرسوم الجمركية لبعض السلع المصنعة |
| **في إطار اتفاقية تعميق التجارة** | تخفيض التعريفة الزراعية بنسبة 95 ٪<br><br>تخفض التدابير غير التجارية<br><br>تحسين الوصول للأسواق الأوروبية | تخفيض التعريفة الجمركية بنسبة 80 ٪<br><br>الوصول للتحرير الكامل |

**المصدر**: الموقع الإلكتروني لوزارة الصناعة والتجارة المصرية، قطاع الاتفاقات التجارية. أيضا

ECORYS Nederland BV. "Trade Sustainability Impact Assessment in support of negotiations of a DCFTA between the EU and Egypt." Report made under the request of the European Commission– DG TRADE، Rotterdam، 2 September 2014.

خلال الفترة من توقيع أول اتفاقية تجارة مشتركة عام 2004 إلى التفاوض حول تعميق وشمولية تحرير التجارة حال تم اعتماد استراتيجية لإدماج الزراعة والمنتجات الزراعية المصنعة ومنتجات المصايد المصرية سواء عبر نظام الحصص التصديرية أو الاستثناءات الجمركية. كما تم أيضا تمويل عمليات دعم اليات الرقابة وتحسين الجودة لتحقيق شروط المنتج التي يتقبلها السوق الأوروبي. يوضح الجدول المقارن بين الاتفاقيات السابقة والمقترح حاليا في إطار التجارة الحرة الشاملة أنه سيتم تخفيض الرسوم الجمركية

فقط في الزراعة في مصر على واردات الاتحاد الأوروبي بنسبة 80 في المائة، في حين سيتم تخفيض التعريفات في الاتحاد الأوروبي على الواردات المصرية بنسبة 95 في المائة.

خلال السنوات الأخيرة مثلت محاصل البرتقال والعنب والبصل والبطاطس المصادر الرئيسية لإيرادات الصادرات الزراعية المصرية لأوروبا.[84] يوضح الجدول تطور حجم الصادرات الزراعية إلى أوروبا في الوقت الذي تتقلص فيه الواردات المصرية من السوق الأوربية. في عام 2017 مثلت الصادرات المصرية الزراعية 12 ٪ من حجم التبادل مع الاتحاد الأوروبي وبلغا قيمة الصادرات المصرية الزراعية لأوروبا 853 مليون يورو في حين تبلغ قيمة الواردات الأوربية 1.2 مليار يورو. ويتضح من الشكل الجدول انحسار حجم الصادرات الزراعية الأوربية خلال السنوات الأخيرة رغم الزيادة النسبية في الصادرات المصرية لأوروبا.

**جدول 2: قيمة الصادرات والواردات المصرية الزراعية والحيوانات الحية (القيمة بالألف يورو).**

| | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 |
|---|---|---|---|---|
| الصادرات المصرية للسوق الأوروبي | 646 | 718 | 780 | 853 |
| الواردات المصرية من السوق الأوروبي | 1،815 | 2،043 | 1،614 | 1،219 |

المصدر:

European Union، Trade in goods with Egypt، European Commission، 2018

أما فيما يتعلق بهيكل الصادرات وطبيعة الصادرات الزراعية المصرية إلى أوروبا (راجع شكل (8) في الملحق) فكما يتضح من البيانات يوضع الوضع الحالي لهيكل الصادرات الزراعية إلى مصر عام 2017 وفقا لبيانات الاتحاد الأوربي سيطرة الصادرات من الخضر والفواكه بنسبة تصل إلى 78 ٪ من حجم الصادرات الزراعة

84- Kassim, Yumna, et al. An agricultural policy review of Egypt: First steps towards a new strategy. Vol. 11. Intl Food Policy Res Inst, 2018.

ولا تتعدى نسبة المستخلصات والمحاصيل المصنعة عن 7 ٪ من حجم الصادرات. في المقابل فإن هيكل الواردات الزراعية الأوربية الي مصر (راجع شكل (9) في الملحق) تسيطر عليه القمح والحليب والسكر وهذه المنتجات تمثل حوالي ثلث الصادرات الأوربية إلى مصر ولا تخلو قائمة الصادرات من الخضروات الفاكهة أيضا.

**الخاسرون والرابحون من اتفاق التجارة الحرة المتعمقة والشاملة**

للتعرف على الآثار المحتملة لتطبيق اتفاق التجارة الحرة المتعمقة والشاملة بين الاتحاد الأوروبي ومصر قام بيت خبرة هولندي (ECORYS Nederland BV) في عام 2014 بتكليف من الاتحاد الأوروبي بإجراء دراسة تقييمية للاتفاق[85]. أوضحت الدراسة أن تأثير اتفاقية التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي إيجابي على الزراعة المصرية، حيث إنه من المرجح زيادة الصادرات الزراعية المصرية. كما أنه لا يوجد مخاطر من الاستيراد للسلع الزراعية حيث إن نقل الأغذية الطازجة من الاتحاد الأوروبي لمصر غير ذي جدوي اقتصادية للاتحاد الأوروبي[86]. وبذلك خلصت الدراسة إلى أن هذا الاتفاق يفيد الجانب المصري بدرجة أكبر من الجانب الأوروبي حيث يتيح للمنتجات المصرية الزراعية الدخول إلى السوق الأوروبي. ركزت دراسة بيت الخبرة بالإضافة إلى العديد من الدراسات الاقتصادية الزراعي المحلية (نوردها لاحقا) على مسألة القدرة التنافسية للمنتجات المصرية وقياس الميزة النسبية لتصدير أصناف الحاصلات البستانية من الخضر والفاكهة إلى السوق الأوروبي. هذه المؤشرات رغم أهميتها في إعطاء صورة لحالة واحتمالات نفاذ الصادرات المصرية إلى السوق الأوروبي إلا أنها قاصرة حيث إنها تتجاهل طبيعة علاقات القوى في مجال التصدير والإنتاج الزراعي بمصر بالإضافة إلى إغفال علاقات القوي على المستوي العالمي. وتتعامل تلك القراءات الاختزالية مع مسالة إنتاج واستهلاك الغذاء على أساس أن الغذاء سلعة

85 – لا يقصد من الإشارة الي أن المركز الذي قام بالدراسة هو مركز أوروبي مقره هولندا وأن الدراسة تم تمويلها من قبل الاتحاد الأوروبي التشكيك في نتائج الدراسة أو في كفاءة ونزاهة المركز ولكن نريد هنا أن نوضح طبيعة علاقات القوى والتي بدورها تؤثر على هامش التفاوض للأطراف المختلفة.

86- ECORYS Nederland BV. “Trade Sustainability Impact Assessment in support of negotiations of a DCFTA between the EU and Egypt.” Report made under the request of the European Commission– DG TRADE, Rotterdam, 2 September 2014.

مثل غيرها دون الأخذ بالاعتبار مسائل متعلقة بالحق في الغذاء والأبعاد الاجتماعية والثقافية المرتبطة بإنتاج والنفاذ للغذاء.

في هذا الجزء من الدراسة سنحاول استشراف آثار الاتفاقية اعتمادا على قراءة عرضية لتأثيراتها المحتملة على إنتاج واستهلاك الغذاء في مصر من خلال تحليل النظام الغذائي-الزراعي المصري. ويعني مدخل النظام الغذائي الزراعي فهم وتحليل مجموعة الأنشطة والعلاقات التي تتفاعل لتحديد ما، وكم، وبأي طريقة ومن ينتج الغذاء ويوزعه.[87] سيتم الاستعانة أيضا بدراسات أجريت على دول أفريقية اندمجت في شراكات مع الاتحاد الأوروبي ودول مجاورة من المغرب العربي تخوض مثل مصر جولات المفاوضات.

**مسألة الدعم الأوروبي واحتمالات الإغراق: ماذا نأكل ومن أين؟**

لم تتطرق أغلب الدراسات التي اطلعنا عليها في التبادل التجاري المصري الأوروبي لمسالة الدعم للمزارعين الأوروبيين في إطار CAP. فالاتحاد الأوروبي يرفض تماما مناقشة هذا الدعم الذي يقدر ب 45 مليار يورو تدفع مباشرا للمزارعين في أوروبا حيث إنها تدخل ضمن الصندوق الأخضر وهو مسموح به وفقا للجات.[88] كما أوضحنا في القسم السابق من الدراسة، في حين ركزت السياسة الزراعية علي دعم المزارع الأوروبي وتحقيق الأمن الغذائي للقارة مع دفع قدراتها التصديرية فإن السياسة الزراعية في مصر تركز رعاية الزراعة الصحراوية والزراعات التصديرية على حساب الزراعات الفلاحية والمحلية بقرى الوادي والدلتا. وزادت أزمات الزراعة الفلاحية في الريف من جراء القوانين التعسفية وتقليص الدعم وعدم ضخ الاستثمارات والإفقار المنظم للفلاحين. يمثل نظام الدفع المباشر الذي يقدمه CAP مثالا واضحا على عدم التماثل في السياسات الزراعية. في مقابل هذا الدعم الزراعي الهائل الذي يتلقاه مزارعي الاتحاد الأوروبي، إن الفلاح

87- Whatmore, S. 1995. From farming to agribusiness: the global agro-food system. In Johnston, R.J. Taylor, P.J. and Watts, M.J. (eds.) Geographies of Global Change: Remapping the World in the Late Twentieth Century. Blackwell, Oxford, pp. 3649-.

88- Driouech, Noureddin, Hamid El Bilali, Roberto Capone, Luigi Sisto, Sinisa Berjan, and Izabela Hanna Lipińska. "Exploring linkages between the Common Agricultural Policy and food security in the Mediterranean region." Zagadnienia ekonomiki rolnej 2 (339) (2014): 79103-.

المصري محروم من الدعم. ستؤدي الاتفاقية إلى حرية التجارة والمنافسة بين المنتجين الزراعيين الأوروبيين والمنتجين الزراعيين المصريين ورغم أن الاتحاد الأوروبي يشير إلى أن القواعد موحدة وعادلة إلا أن اللاعبين غير متساويين وبالتالي فان القواعد المتساوية بين لاعبين غير متساويين ليست قواعد متساوية[89].

تستورد مصر حوالي 50 ٪ من احتياجاتها الغذائية ويزداد العجز كما أوضحنا في الحبوب واللحوم والبقوليات وهي مكونات أساسية، ما بين 1994 إلى 2014 ارتفع العجز التجاري الزراعي من 2.3 مليار دولار في عام 1994 إلى 10.8 مليار دولار في عام 2014. وبلغت قيمة العجز التجاري الزراعي في مصر في عام 2014 حوالي أربعة أضعاف العجز في عام 1994.[90]

رغم إشارات دراسة بيت الخبرة الهولندي إلى أن تصدير الخضر والفاكهة من الاتحاد الأوروبي الي مصر ليس ذو جدوى وهذا قد يكون صحيحا لكن هناك احتمالات كبيرة لحدوث تدفق للصادرات الأوروبية الزراعية من القمح واللحوم والدواجن وأيضا الألبان الطازجة والمجففة وهي مكونات أساسية للنظام الغذائي المحلي. من المتوقع أن تؤثر دخول هذه السلع على المنتجين زراعة الحبوب وتربية الأبقار والأغنام وصناعة الدواجن والألبان في مصر. أيضا تشير التجارب العديدة بدول أفريقية تشير إلى احتمالات حدوث إغراق في منتجات زراعية وغذائية من تلك المحاصيل من إجراء تطبيق اتفاقية تجارة حرة.

يشرح جاك بيرتلوت عن آثار اتفاقية الشراكة بين غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي إلى التأثير سلبا على الفلاحين الصغار وذلك نتاج سياسات دعم المنتجات الغذائية من الاتحاد الأوروبي المصدرة والتي تسبب شكل من أشكال الإغراق. يشير الباحث إلى أن هذا الدعم مثل في عام 2015 حوالي 238 مليون يورو للحبوب المصدرة و72 مليون يورو لمنتجات الألبان و162 مليون يورو لمنتجات اللحوم. لكن الاتحاد

89- Carolan, Michael. The real cost of cheap food. Routledge, 2018.
90- Tellioglu, I., and P. Konandreas. 2017. Agricultural Policies, Trade and Sustainable Development in Egypt. Geneva: International Centre for Trade and Sustainable Development and Rome: Food and Agriculture Organization. http://www.fao.org/3/a-i7117e.pdf

الأوروبي يرفض التعامل مع هذه الإعانات مدعيا أنه لا يمكن مناقشتها إلا في منظمة التجارة العالمية[91]. أيضا، أحد النماذج البارزة لتأثير التجارة الحرة مع أوروبا المتوقعة على القطاع الزراعي والغذائي قطاع الدواجن. حيث تشير تقارير عديدة إلى التأثير السلبي للتجارة الحرة بين دول أفريقية والاتحاد الأوروبي. فنتيجة لفيض الواردات الأوربية أغلقت 70 ٪ من عمليات تربية الدواجن في السنغال وفي الكاميرون فقد 120 000 شخص وظائفهم أما في غانا فقد تم تخفيض معامل تصنيع الدواجن إلى 25 ٪ من الطاقة الإنتاجية، قلصت مصانع الاعلاف سعتها بنسبة 42 ٪.[92] خلال كلمته في اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2016، أشار الرئيس الغاني السابق، جون ماهاما، إلى العلاقة بين التجارة الحرة والهجرة غير الشرعية قائلا: «**بعض الشباب الأفارقة الذين يخاطرون للهجرة من بلدي إلى أوروبا هم من مزارعي الدواجن الشباب أو غيرهم من رجال الأعمال الذين يبيعون متاجرهم ويرحلون لأنهم لم يعودوا قادرين على منافسة أطنان الدجاج المجمد التي تغرق الأسواق الأفريقية**»[93].

يؤكد جاك بيرتلوت إلى حدوث إغراق للأسواق الأفريقية في منتجات الحبوب والألبان واللحوم لكن الدول الأفريقية لأسباب سياسية لن تستطيع أن تقاضي الاتحاد الأوربي أمام منظمة التجارة العالمية. ربما تعطينا هذه الشواهد لآثار تحرير التجارة على سلع أساسية مثل الحبوب والألبان واللحوم والدواجن صورة أكثر عمقا للآثار الكارثية المحتملة والقائمة على الشواهد في دول ليست بعيدة عنا. ربما تتوفر السلع بأسعار أقل لكن هذا سيتم دون شك على حساب المنتجين المحليين خاصة الصغار منهم الأقل قدرة على المنافسة خاصة في ظل هذا النظام غير عادل. وقد يزيد من معدلات الفقر والهجرة من المناطق الريفية المتضررة.

91- Jacques Berthelot. The West Africa-EU Economic Partnership Agreement: a lose-lose agreement. 2016. https://is.gd/hUd3uf

92- Chris Ward, EU chicken dumping starves Africa, Mail and Guardian, 10 Nov 2017, https://is.gd/WpOnJx

93- Daan Bauwens, Nicholas Ibekwe and Kolawole Talabi, Investigation: Europe in Africa: The Price of Partnerships, Premium Times, November 11, 2017. https://is.gd/e85LIW

**تصدير الخضر والفاكهة والأزهار: ماذا ننتج ولمن؟**

من المهم أن نشير إلى أنه ليس أكيدا أن تزداد فرص صادرات مصر إلى أوروبا. رغم أن الدراسة التقييمية لبيت الخبرة الهولندي توضح أن هناك ميزة نسبية وفرص محتملة إلى نمو الصادرات المصرية إلى أوروبا (2014) إلا أنه في المقابل هناك دراسات عديدة أجريت خلال السنوات الماضية توضيح تأثير الاتفاقيات السابقة بين الاتحاد الأوروبي والزراعة المصرية وقد أوضحت هذه الدراسات أن هناك مشكلات عديدة تواجه نفاذ الصادرات المصرية إلى السوق الأوروبية مرتبطة علي سبيل المثال بتضارب خطط الدولة، ضعف أنظمة الجودة والمواصفات (سليمان وموسى 2004، بغدادي وصبري 2009 : داوود 2010)[94] بالإضافة إلى المنافسة مع الدول الأخرى جنوب المتوسط والتي تتمتع بذات الميزات النسبية مع خبرة أطول في التجارة مع الاتحاد الأوروبي )حطاب وآخرون 2010)[95].

أيضا دراسة سليمان وهالة 2012[96] والتي استخدمت نموذجا رياضيا للتبوء أن الميزة النسبية للمنتجات الخضر والفاكهة المصرية التصديرية مائلة للانخفاض. ومع ذلك يبقى احتمال زيادة الصادرات ممكنا لزيادة الدعم المقدم للزراعة التصديرية وتحسين أنظمة الجودة بالإضافة إلى التحولات في النظام الغذائي الزراعي بأوروبا وزيادة

94- Dawoud, Seham (2010) “Competitiveness of the Most Important Egyptian Agricultural Exports in European Markets” J. Agric. Economics and Social Sciences, Mansoura Univ.Vol.1 .(7)

Soliman Ibrahim, and Gaber, Mosa, (2004) “Analytical Study for Market Performances of the Major Egyptian Vegetables and Fruits Exports”, L Égypte Contemporaine, Société Egyptian d’ Économie politique de Statistique et de legislation, 75 ANNEE, No. (473474-), P. (2360-).

Boghdady, M. M. and Sabry, E. M. (2009) “The Competitive Position of Exports for Some the Egyptian Food Products Manufactured in the World Market”, Egyptian Agricultural Economics journal, Vol. 19, No. 4, pp. 13611372-.

95- Hatab, A.A., Romstad, E. and Huo, X., 2010. Determinants of Egyptian agricultural exports: A Gravity model approach. Modern Economy, 1(03), p.134.

96- Soliman, Ibrahim and Bassiony, Hala (2012): Egyptian Agricultural Exports Competitiveness. MPRA Paper No. 66820. Online at https://mpra.ub.uni-muenchen.de/66820/ ,( consulted 23. November 2018).

الرغبة في الاعتماد على غذاء متوازن صحيا والرغبة في مزيد من الخضروات والفاكهة بالإضافة إلى عزوف المزارع الأوروبي عن زراعة الخضر والفاكهة خاصة تلك التي تتطلب كثافة عمل كبيرة مما يزيد الطلب عليها من الخارج.

عادة ما يتم إغفال علاقات القوى في الزراعة التصديرية بشكل عام والزراعة التعاقدية بشكل خاص. إن زيادة حجم الصادرات البستانية المصرية إلى أوروبا وتحسين قدرة المصدرين المصريين على النفاذ إلى السوق الأوروبي وتصدير الفواكه والخضروات الطازجة لن يفيد الجميع بشكل متساوٍ. سيستفيد من هذا الانفتاح بشكل أساسي كبار المصدرين الذين يتمتعون بعلاقات سياسية واسعة. عبر سيطرتهم على جمعية المصدرين والمجلس التصديري ولجنة الزراعة بمجلس الشعب استطاع المصدرين الكبار أن يستحوذوا علي أكبر قدر من المكاسب الناتجة عن التصدير.

أيضا في الوقت الذي يسيطر فيه كبار المزارعين على زراعات أشجار الفاكهة والتي لا تحتاج إلى عمالة مكثفة لفترات طويلة من العام فإنه يتم اللجوء إلى الزراعة التعاقدية في الخضر والأعشاب التي لا تحتاج إلى عناية فائقة وعمالة مستمرة ويصعب ميكنة عملها وارتفاع تكاليف ذلك مقارنة بتكلفة الزراعة التعاقدية وانخفاض الاستثمارات الثابتة في حالتها. تشبه عقود الزراعة التعاقدية شكل من إشكال إدماج لصغار المنتجين في التجارة الدولية ولكن دون أن يستفيدوا تماما من عوائد صادراتهم. تتم الزراعة التعاقدية وفق علاقات قوي غير متساوٍ بين المصدر والمزارع وينتج عنها عادة استغلال حيث يحصل المصدر على الجزء الأكبر من المنافع في مقابل المزارع الذي وإن كان يبيع محصوله مرة واحدة وبسعر أكبر من السعر المحلي إلا أنه يتحمل المخاطر وأعباء العمل وحده.

من ناحية أخرى، هناك مشكلات اخرى مرتبطة بمسالة التصدير للخضر والفاكهة وهو انخفاض مرونة السلع التي سننتجها للاتحاد الأوروبي لأنها تستهلك طازجة هذا بالإضافة إلى تنافس هذه السلع مع تلك المنتجة من دول أخرى مثل المغرب وتونس. وهذا يخفض من الميزة النسبية ويزيد من تنافس «الضعفاء». فالاتحاد الأوروبي كما أشرنا يتفاوض ككتلة واحدة ويرفض أن تتفاوض دول شمال أفريقيا

ككتلة واحدة بل يتركهم لتنافس بعضها البعض لدخول منتجاتهم الزراعية للسوق الأوروبي من أجل صالح المستهلك الأوروبي في الوقت الذي يتم استخلاص عائد العمل واستنزاف الموارد الطبيعية في الجنوب لإنتاج الخضار والفاكهة وتحقيق غذاء صحي وآمن للمستهلك الأوروبي.

**الاستحواذ على الموارد ... الاستعمار الجديد؟**

يؤكد مصطفى الراجحي في الحالة التونسية[97] وعمر أزيكي ولوسيل دوماس في حالة المغرب[98] على أن هذه الاتفاقية تمثل شكلا من أشكال الاستعمار الجديد حيث يطلب من دول الجنوب إنتاج الزراعات الكثيفة العمل والتي لا يتم إنتاجها بالقدر الكافي في أوروبا في حين تستقبل ما ينتجه الأوروبيون من لحوم وألبان وحبوب وهذا يؤثر سلبا على القطاعات الرعوية وإنتاج الألبان واللحوم وزراعة الحبوب. في تونس وصفت الجبهة الشعبية المعارضة الاتفاقية بأنها جريمة في حق الشعب التونسي موضحا أن «الاتفاقية ستفاقم الأزمة بتدمير قطاع الخدمات والزراعة بعد أن تمّ تدمير النسيج الصناعي التونسي بموجب اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي سنة 1995، داعية إلى وقف المفاوضات حول هذه الاتّفاقيّة". [99]

تشير Sophia Murphy [100] إلى أن اتفاقيات التجارة الحرة في العشرين سنة الماضية لعبت دورا أساسيا في الموجة الحالية من الاستيلاء على الأراضي. يوصف هذا الشكل من الاستحواذ على الأراضي والموارد بأنه استعمار جديد. تساعد الاتفاقية على دعم الاستثمار

97- Marco Jonville, En Tunisie, « L'ALECA c'est la reproduction du pacte colonial de 1881», 1 OCT. 2018, Blogs.Mediapart, URL : https://is.gd/D0BM9P (11 Novembre 2018).

98 – عمر أزيكي ولوسيل دوماس، العلاقات الأورو-متوسطية واتفاقيات التبادل الحر الأوروبية المغربية: سياسات استعمارية، أطاك المغرب 10 ابريل، 2018. الرابط الالكتروني:

تم الاطلاع بتاريخ (20 نوفمبر 2018). https://is.gd/cpT8Sj

99 – موقع ميديل إيست، جدل في تونس حول اتفاقية التبادل الحر والشامل مع الاتحاد الأوروبي 02 يونيو 2018. الرابط الإلكتروني:

تم الاطلاع عليه بتاريخ (01 نوفمبر 2018). https://is.gd/pULRC4

100- Murphy, Sophia. (2013). "Land Grabs and Fragile Food Systems." Institute for Agriculture and Trade Policy.

الأوروبي المباشر في مصر وهذا يمكن المستثمرين الأوروبيين والشركات الدولية من تسهيل النفاذ إلى الأراضي الزراعية والموارد المائية للإنتاج من أجل التصدير وهذا الشكل من الاستثمار يعرف الاستحواذ على الأراضي Resources Grabbing. ويعني انتزاع الموارد الطبيعية للإنتاج الزراعي من أرض ومياه من أناس وعائلات محلية وإعطائها لنافذين دوليين. هذا الشكل من استنزاف الموارد المحلية واستغلال العمال المحليين عبر ظروف العمل وتوزيع العائد غير عادلة. كذلك يتم عادة تقديم امتيازات ضريبية هائلة وإعفاءات من الضرائب في السنوات الأولى لهذا الشكل من الاستثمار[101].

من المحتمل أن يقلل التوجه نحو زراعة الخضر والفاكهة من أجل التصدير من المساحات المخصصة لتلك المحاصيل للسوق المحلي وأيضا من المساحة المخصصة لزراعة الحبوب والبقوليات خاصة من انخفاض القدرة التنافسية للمزارعين المحلين لتلك السلع في حالة الإغراق من الحبوب الأوروبية الرخيصة والمدعومة بقوة. من المحتمل أن تزيد هذه الاتفاقية هذا الشكل من الاستحواذ واستنزاف الموارد الطبيعية لصالح نموذج تنمية سلبي ويصب في مصلحة عدد محدود من الشركات العالمية للغذاء والفاعلة في مجال الاستحواذ على الموارد.

**تحولات محتملة للنظام الغذائي المصري: مزيد من الجوع والتبعية؟**

خلال هذين العامين 2016–2018 شهدت مصر موجة تضخمية كبيرة فقد وصل معدل التضخم في سبتمبر 2017 الي 33.3 ٪ بعدما كان 25.9 ٪ في ديسمبر 2015 ورغم بداية انخفاض معدلات التضخم في مطلع 2018 إلا أن الآثار المترتبة عليه ونتيجة للارتفاع الكبير في أسعار السلع الغذائية الأساسية والمستلزمات العائلية فقد زاد الجوع وفقد الكثير من الأسر والأفراد جزءا من قدرتهم الشرائية.[102] زادت الأزمات الغذائية وانتشرت صور ومشاهد الصراع على منافذ بيع الخضروات المخفضة وأيضا منافذ توزيع صناديق المعونة الغذائية التي تقدمها القوات المسلحة[103].

101 – لمزيد من التفاصيل انظر، صقر النور، تحديات السيادة الغذائية في العالم العربي "مصر نموذجا"، مؤسسة روزا لوكسمبورج / منتدى البدائل العربي للدراسات 2017.

102 – ناصر عامر نصر وآخرون، 2017. مرجع سابق.

103 – انظر على سبيل المثال: بوابة الأهرام الإلكترونية، 10 مايو 2017. الموقع الالكتروني: https://is.gd/Z2OpUH (تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 1 أغسطس 2018).

في الوقت الذي يتم الإشادة بنجاح المرحلة الأولى من برنامج الإصلاح الاقتصادي الحالي والذي يتم بدعم من صندوق النقد الدولي وتحسن مؤشرات الاقتصاد الكلي في مصر نشهد زيادة في الجوع ونقص الغذاء ومشاهد الاحتشاد أمام منافذ توزيع السلع الغذائية والخضروات مخفضة الأسعار. هذه المشاهد ليست بعيدة عن أذهان المتابعين للمسالة الغذائية والزراعية في مصر. ففي عام 2008 حين صندوق النقد الدولي يعلن أن الإصلاح الاقتصادي المصري يمثل «قصة نجاح جديدة»[104] وسط معدلات نمو عالية. في ذلك الوقت حدثت الأزمة الغذائية العالمية وارتفعت أسعار السوق العالمية للحبوب الغذائية بشكل كبير. بمنتصف عام 2008 تضاعف سعر الذرة؛ وزاد سعر الأرز ثلاثة أضعاف في ثلاثة أشهر فقط؛ وصل سعر القمح إلى أعلى سعر له منذ 28 عامًا[105].

وكان آثارها في مصر أن ارتفعت أسعار الحبوب بما فيها القمح بنسبة ٪129 وزاد كيلوجرام الطماطم (البندورة)، ثمانية أضعاف، زاد سعر العدس والحليب حوالي أربعة أضعاف وزاد سعر زيت الطعام ثلاث مرات. كما ارتفع سعر طن الأرز من 1200 إلى 2200 جنيه بزيادة 83 ٪[106]. في ذات الوقت سقط عدد من المصريين ضحايا وهم يتصارعون من أجل الحصول على الخبز المدعم نتيجة لأزمة الغذاء العالمية. ولأن مصر تعتمد على الواردات لأكثر من 50 في المائة من استهلاكها الغذائي، فإن البلاد معرضة بشدة للتغيرات في أسعار وإمدادات الأغذية الدولية.

تظهر دراسة لمعهد بحوث الغذاء العالمي[107] ان 31.2 ٪ من الأطفال من عمر 5–6 سنوات في مصر مصابين بالتقزم و29.2 ٪ وزنهم زائد. من ضمن هؤلاء المصابين

104- International Monetary Fund (IMF), Regional Economic Outlook: Middle east and central Asia, Washington DC: IMF. 2007. p. 32.

105- Pinstripe-Andersen P (end). 2014. Food Price Policy in an Era of Market Instability: A Political Economy Analysis. Oxford University Press: Oxford, UK.

106- Paul Weber and John Harris, Egypt and food security, Al-Ahram Weekly, 23 - 29 October 2008, Issue No. 919.

107- Olivier Ecker et al., Nutritional Economic Development; exploring Egypt's exceptionalism and the role of food subsidies, IFPRI, Washington DC, 2016, pp 4142-.

بالتقزم هناك 45 ٪ منهم وزنهم زائد أي حوالي 14 ٪ من جملة الأطفال هم مصابين بالتقزم ووزنهم زائد في ذات الوقت. كما تنتشر أيضا زيادة السمنة بين النساء. تؤكد ذات الدراسة أن سبب اختلال العلاقة بين النمو الاقتصادي وسوء التغذية يعود إلى عدة عوامل أساسية هي: التحول الغذائي الذي تشهده مصر عبر الارتكاز على أغذية عالية السعرات وأقل تنوعا؛ نمو نظام غذائي غير متوازن مع نمو نمط العيش الحضري وزيادة استهلاك الوجبات السريعة واللحوم؛ تعدد الأزمات الاقتصادية وزيادة معدلات الفقر؛ تمدد نظام دعم السلع الغذائية الأساسية وأخيرا محدودية الاستثمار المحدود في الإرشاد الغذائي والبنية التحية والخدمات العامة في التدخل الغذائي الفعال.

من المتوقع أن تزيد الاتفاقية من الاعتماد على الأغذية عالية السعرات الحرارية والتي يوفرها الاستيراد مثل الحبوب واللحوم والألبان وتقليل استهلاك الخضروات والفاكهة لتصديرها إلى الخارج وهذا يضعنا أمام احتمال زيادة تأزم النظام الغذائي القائم. كما أنه يضعنا أمام احتمال أزمة غذائية جديدة خاصة في ظل تقلب أسعار الحبوب والاحتمال القائم لتكرار أزمتي الغذاء بعامي 2008 و2011.

**الخاتمة**

يشير المدافعون عن التجارة الحرة مع أوروبا إلى الصادرات الزراعية المتوقع زيادتها نتيجة لحرية التجارة ويؤكدون أن الاتحاد الأوروبي هو سوق كبير سيفتح للمنتجات الزراعية المصرية وأن المستهلكين في مصر سيحصلون على الخبز واللحم والحليب بأسعار أرخص مما هي عليه. إلا أن هذه الصورة الوردية تخفي بعدين أساسيين وهما عدد المزارع الصغيرة والمتناهية الصغر التي سيتم تدميرها من جراء عدم قدرتها على المنافسة في ظل اختلاف نظم الإنتاج وارتفاع الدعم المقدم للمزارع الأوربي أيضا يتم إغفال احتمال ارتفاع أسعار الغذاء واحتمال تكرار حدوث أزمات غذائية (2008 – 2011) في ظل الاضطرابات المتكررة لسوق الغذاء وأيضا في ظل التغيرات المناخية تؤدي إلى انخفاضات في المحاصيل الزراعية الغذائية الأساسية وبالتالي تزيد من احتمال حدوث ارتفاع في أسعار الحبوب وأزمات جديدة.

هناك تناقض هيكلي بين السعي إلى تحرير سياسات التجارة والاستثمار الزراعيين

من الناحية وتحقيق السيادة الغذائية، والحفاظ على الموارد الطبيعية المحلية من ناحية أخرى. فلا يمكن للحكومة أن تسعى في الوقت نفسه إلى تحقيق الاكتفاء الغذائي، والسيادة الوطنية على أراضيها، وتحرير الاستثمار الكلي ودعم الزراعة التصديرية وفتح الأسواق للمنتجات الأوروبية. يجب علينا اختيار أي من هذه سوف نعطي الأولوية على الآخرين. يجب أن تعطى الأولوية وفقا للدستور المصري (مادة 79) للإنتاج المحلي من أجل السوق المحلية قبل التصدير. وعلى العكس من هذه الهدف الاستراتيجي، فإن الاتفاقية الأوروبية تعزز من الهشاشة والتبعية الغذائية لمصر. من المحتمل أن يقلل التوجه نحو زراعة الخضر والفاكهة من أجل التصدير من المساحات المخصصة لتلك المحاصيل للسوق المحلي وأيضا من المساحة المخصصة لزراعة الحبوب والبقوليات خاصة من انخفاض القدرة التنافسية للمزارعين المحلين لتلك السلع في حالة الإغراق من الحبوب الأوروبية الرخيصة والمدعومة بقوة.

تؤكد الصدمات المتكررة للجوع وأزمات الغذاء المتلاحقة التي تشهدها مصر مؤخرا، أن التجارة الحرة لا تعمل قط في الأسواق الزراعية لأنها لا تستطيع أن تنظم نفسها بنفسها. لأنه، في مواجهة الطلب المستقر على الغذاء وتذبذب الإنتاج الزراعي وفقا للأخطار المناخية –التي ستشتد مع تغير المناخ الحالية –وأيضا حق المواطنين في النفاذ إلى المواد الغذائية وحق الفلاحين في الإنتاج والحياة الكريمة فان مصر تحتاج إلى سياسة زراعية تستند على السيادة الغذائية.

هذه الاتفاقية مناهضة لمسألة السيادة الغذائية حيث إن مبدأ السيادة الغذائية يركز علي حق المواطنين في النفاذ لغذاء صحي ومناسب ثقافيا. واعتماد الغذاء كحق إنساني وليس سلعة لذلك لا يجب أن يخضع لقوانين السوق والمضاربات التجارية. كما أن السيادة الغذائية تؤكد على حقوق منتجي الغذاء في العيش والعمل بكرامة وتضع السيطرة على الأراضي والرعي والمياه والبذور والثروة الحيوانية بين أيدي منتجي الغذاء المحليين وتحترم حقوقهم. وتضع الأولية لمسألة النفاذ إلى الغذاء وتسويقه على المستوى المحلي والإقليمي عن تزويد الأسواق العالمية البعيدة. وكل هذا يتعارض مع النتائج المتوقعة لتطبيق هذه الاتفاقية والتي تدعم الزراعة التصديرية في مقابل

الزراعة للإنتاج والاستهلاك المحلي. كما أنها تهدد سبل عيش الفلاحين والمنتجين الزراعيين بالإضافة إلى ذلك فإنها تفتح البلاد لاستقبال الاستثمار الأوروبي المباشر في مجال الزراعة ومن ثم الاستحواذ على الموارد من أرض ومياه.

# تأثير اتفاقيتى منطقة التجارة الحرة العميقة والشاملة والاتفاق مع إفريقيا على الخدمات العامة والحماية الاجتماعية وسياسات التشغيل فى مصر

ريم عبد الحليم

**مقدمة:**

«في الواقع نتطلع لتعاون أكثر لأنه سيعزز اقتصادكم من خلال تقديم مزيد من الدخول للسوق الأوروبية وإرساء قواعد الحوكمة في دولكم»، هكذا بدأ مفوض الاتحاد الأوروبي لشئون التجارة، كاريل دي جوشت، حدثيه عن اتفاقية التجارة الحرة المعمقة والشاملة، التي شرع الاتحاد الأوروبي في التفاوض عليها مع عدد من دول جنوب المتوسط...»

مع دخول اتفاق التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي حيز التطبيق النهائي سنة 2000، شرعت دوائر القرار الأوروبية في إقرار جيل جديد من الاتفاقيات تمكن من تسريع وتعميق مكتسباتها في اتفاقات التبادل الحر، وسنت سنة 2002 السياسة الأوربية للجوار بهدف إرساء منطقة" رخاء واستقرار" على حدودها في الشرق والجنوب خاصة بعد توسيع الاتحاد الأوروبي. كما تهدف هذه السياسة إلى تعزيز الهيمنة السياسية والأمنية والاقتصادية والثقافية على جيرانها. وقد دخلت حيز التطبيق بدءا من سنة 2003 عبر اتفاقات ثنائية وبرامج عمل وآلية للتمويل وبرامج قطاعية، والآلية الجديدة، كما يعبر عنها اسمها، تهدف إلى إعادة صياغة علاقات أوروبا مع جيرانها.

هناك عدة اتفاقيات تجارة دولية وقعت عليها مصر من بينها اتفاقيات التجارة الحرة والاتفاق مع إفريقيا، تأتي هذه الاتفاقات في إطار من التحول نحو العالمية والمنافسة أو في إطار استهداف التكامل مع الدول المتقاربة، بعضها يحمل نفعا للدول النامية وبعض بنودها في حقيقتها هي الاستفادة من موارد الدول الأضعف والأقل قدرة على فرض شروط عادلة لعمالها ومواردها، ومن هنا تأتي أهمية الورقة في تحليل تأثير هذه الاتفاقيات على العدالة الاجتماعية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية لمعرفة كيف أفادت مصر وكيف ضرتها مع التركيز على التشغيل والعمالة والحماية الاجتماعية.

والواقع أن الأمر لا يتعلق بإنشاء منطقة شاسعة من التجارة الحرة بين جميع بلدان شمال إسكندنافيا إلى حدود السودان، ومن أذربيجان إلى المغرب، بين شركاء متساويين. ولكن يتم التفاوض على اتفاقيات التبادل الحر بين الاتحاد الأوروبي

من جهة وكل واحد من البلدان الشريكة المعنية في علاقة غير متماثلة وغير متوازنة تماما. إنها ليست اتفاقية متعددة الأطراف ولكنها سلسلة من الاتفاقيات الثنائية بين الكتلة الأوربية وكل دولة على حدى في جوارها. فالشركاء ليسوا متساوين لا في وزن اقتصادهم ولا في قدرتهم على الاستفادة من فتح الأسواق ولا في وزنهم السياسي. ومن الواضح أن الأمر يتعلق بمشروع أوروبي لأوروبا يسعى إلى تشكيل "دائرة من الدول الخاضعة (كذا!)، والتي يمكن للاتحاد الأوروبي أن يقيم معها علاقات وثيقة، على أساس التعاون، وتتمحور أساسا على ثلاثة أهداف: الاستعانة بشركاء من الخارج لتدبير تدفقات الهجرة، وتطوير جميع الإصلاحات التي تضمن مناخا ملائما للأعمال، وإنشاء منطقة للتبادل الحر».

وتجدر الإشارة أيضا إلى أنه عندما توسع الاتحاد الأوروبي من 15 إلى 25 عضوا، ثم إلى 28 عضوا، لم تكن اتفاقيات التبادل الحر المبرمة مع بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط محط مفاوضات جديدة في الوقت الذي تقوى فيه حجم الشريك الأوروبي ووزنه الاقتصادي إزاء كل بلد على حدى. بل بالعكس، ستتوسع السيرورة التي انطلقت مع السيرورة الأورو-متوسطية إلى البلدان الواقعة خارج الحدود الشرقية للاتحاد. وتشمل هذه المنطقة الجديدة، التي تدار تحت اسم سياسة الجوار الأوروبية، البلدان التالية: الجزائر وأرمينيا وأذربيجان وبيلاروس ومصر وجورجيا وإسرائيل والأردن ولبنان وليبيا ومولدوفا والمغرب وفلسطين وسوريا، وتونس، وأوكرانيا. ولما جرى وضع هذا الإطار العام، يتم تنفيذ سياسة الجوار الأوروبي وفق مفاوضات ثنائية بين الاتحاد الأوروبي من جهة وكل واحد من البلدان الشريكة المعنية.

محتوى اتفاقية التجارة الشاملة والمعمقة هو إزالة كاملة لكافة العوائق الخاصة بالتعريفة الجمركية على جميع السلع بما فيها السلع الزراعية، وتسهيل إجراءات الجمارك، ومعاملة المستثمر الأجنبي معاملة توطين مثل المستثمر المحلي دون أي فوارق من أي نوع، والدفع بالخدمات العامة وجميع السلع نحو السوق المنافسة وسياسات دعم مماثلة لما هو الحال في الاتحاد الأوروبي فقط، والالتزام باتباع المعايير الأوروبية في إنتاج الغذاء والمنتجات الحيوانية وحماية حقوق الملكية الفكرية مع الاتفاق على وجود

فترة انتقالية مقبولة من الطرفين واتخاذ خطوات لتحرير وانفتاح سوق الخدمات بما فيها جميع أنواع اللوجستيات المرتبطة بالشحن والنقل البحري.

تشترط هذه الاتفاقيات تحرير قطاعات الخدمات لصالح الاحتكارات الأوروبية المقصود هنا هو تعميم نموذج ليدك واماندیس على الخدمات العمومية والمرافق الاجتماعية من تعليم وصحة.... والدولة تستعد الآن للانفتاح المعمم من خلال عدة قوانين تسير في اتجاه تلبية المطالب الأوروبية: قانون الطب، الإصلاح الجامعي، قانون الشراكة القطاع العام والخاص.

لعل أهم ما يتأثر باتفاقيات التجارة المعمقة والشاملة مع الاتحاد الأوروبي واتفاقية التلاصق مع أفريقيا Compact with Africa على الحماية الاجتماعية موضوع شديد الأهمية وجديد كذلك، الحماية الاجتماعية مفهوم واسع يشمل الخدمات العامة وإتاحتها، وسياسات التشغيل وحقوق العاملين.

تبدأ الورقة باستعراض الموقف التجاري في السلع والخدمات بين مصر والاتحاد الأوروبي، يليها تحليل للتأثيرات على الحماية الاجتماعية بمفهومها الواسع كما سبق التوضيح، يلي ذلك تحليل للتأثير المتوقع على الخدمات العامة والحماية الاجتماعية والتشغيل في مصر.

**أولًا: تاريخ العلاقة التجارية بين مصر والاتحاد الأوروبي:** (راجع شكل (10) في الملحق)

ن الاتحاد الأوروبي هو الشريك التجاري الأول لمصر بنسبة 33 ٪ من إجمالي تجاراتها، فضلا عن كونه المصدر الرئيسي للاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة تتعدى 60 ٪ من إجمالي الاستثمارات، والتي بلغت في 2018 فقط 250 مليار يورو، فيما بلغ إجمالي التبادل التجاري في السلع بين الجانبين إلى7.6 صادرات و18.6 مليار دولار واردات في 2017، بينما بلغ التبادل التجاري في الخدمات 11 مليار يورو في 2017. ويوضح هذا الجزء المؤشرات الأولية التي تعطى صورة عامة للكاسب والخاسر من الاتفاقية الخاصة بالتجارة مع الاتحاد الأوروبي.

وعلى الرغم من وقد حقق الاتحاد الأوروبي ومصر تقدما جيدا في تحرير التجارة بينهما، فمنذ دخول اتفاقية الشراكة بينهما حيز التنفيذ في 2004 يتمتع الشركاء بمنطقة تجارة حرة على المنتجات الصناعية، نتيجة لإزالة التعريفات الجمركية على التجارة المتبادلة، حيث ألغاها الاتحاد الأوروبي بالكامل عن جميع المنتجات من اليوم الأول، بينما اختارت مصر إلغاء التعريفات الجمركية تدريجا حتى عام 2019.

ونتيجة لهذه الاتفاقية؛ خلال عام 2004 وعام 2011 قفزت الصادرات المصرية للاتحاد الأوروبي بنسبة 125 ٪، بينما ارتفعت صادرات الاتحاد الأوروبي لمصر بنسبة 83 ٪. وبالإضافة لهذا ففي عام 2010 استكملت منطقة التجارة الحرة تلك باتفاقية على التحرير الإضافي للتجارة في المنتجات الزراعية، والتي حررت أغلب التبادل التجاري الزراعي، وفي العام الماضي أول عام كان يتم فيه تطبيق هذه الاتفاقية نمت صادرات مصر من المنتجات الزراعية للاتحاد الأوروبي بنسبة 15 ٪.

فحجم التجارة يوضح خسارة وضع مصر مقارنة بالاتحاد الأوروبي على الرغم من تسارع نمو الصادرات المصرية للاتحاد الأوروبي من ناحية وعلى الرغم من نسبة الصادرات لناتج مصر الأقل حجمًا من ناحية أخرى، فالاتحاد الأوروبي هو الطرف الذي يفرض شروطًا كبيرة على تجارة السلع والدخول في سوقه، أما عن التبادل في قطاع الخدمات فنجد أن هناك تعادلا، أما عن الاستثمار الأجنبي المباشر فبالطبع تدفقات الاستثمار نحو مصر أكبر، ولكن يذهب أكثر من 80 ٪ منها لقطاع التنقيب عن البترول والغاز والذي يفرض شروطًا صارمة لصالح الشريك الأجنبي وهو قطاع منخفض في كثافة التشغيل بأي حال.

هذا هو الواقع على الرغم من أن الصادرات التجارية المصرية للاتحاد الأوروبي تصحب معافاة بالكامل من القيود الخاصة بالتعريفة الجمركية. في الوقت الذي تعاني فيه مصر من تضييقات تتعلق بالقيود غير الجمركية على الأخص في نفاذ المنتجات الزراعية المصرية إلى الأسواق الأوروبية، حتى وفق الحصص المتفق عليها، في الوقت الذي اتبعت مصر نظام الحصص مع خفض الرسوم الجمركية بنسب من 25 ٪ إلى 100 ٪ للمنتجات الأوروبية الداخلة في السوق المصري.

أنفقت برامج الاتحاد الأوروبي في مصر على التمويل الاجتماعي للتطوير (155 مليون يورو) وبرامج تحسين التعليم (100 مليون يورو) وإصلاح قطاع الصحة (110 مليون يورو) وبرنامج تحديث الصناعة (250 مليون يورو) ودعم هيئات تعزيز الاستثمار (4 مليون يورو) وبرامج أخرى مثل تعزيز التجارة والذي شمل تعزيز الصادرات ودعم الميزانية وتكوين مراكز لريادة وموارد الأعمال وكلها برامج لم يشعر المواطن بنتيجة واضحة منها على الخدمات العامة وتحسنها، في الوقت الذي توجهت فيه الدولة لتحرير الخدمات العامة. (راجع شكل (11/ 12/ 13) في الملحق)

**ثانياً: اتفاقية التجارة الثلاثية الأفريقية:**

يأتي الاتفاق Compact Africa في ظل وجود مسبق لاتفاقيات تجارية مع أفريقيا متمثلة في منطقة التجارة الحرة. تعمل منطقة التجارة الحرة الثلاثية «على إنشاء أكبر منطقة تجارة حرة في أفريقيا، ومن ثم تقديم إمكانات هائلة أعضائها على النحو التالي: –سيساعد توسع السوق بين 26 دولة الأعضاء في تحقيق نمو اقتصادي بمعدل يتراوح من 6 ٪ إلى 7 ٪ سنويا؛ وبناءً على هذا المعدل، من المتوقع أن يصل الناتج المحلي الإجمالي الأفريقي المشترك إلى 29 تريليون دولار أمريكي بحلول عام 2050 والذي سيعادل الناتج المحلي الإجمالي الحالي للاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. ومن المزمع أن يساهم هذا النمو بشكل كبير في نشر الرخاء والقضاء على الفقر. – تسهيل الوصول إلى الأسواق لأكثر من 626 مليون مواطن مما يوفر فرص عديدة لإنشاء سلاسل تجارية إقليمية والتي لا تزال تتسم بالضعف حيث لا يتم الحصول سوى على 12 ٪ من السلع الوسيطة المستوردة الإفريقية من المنطقة. – تعزيز التجارة البينية الأفريقية حيث إن إزالة الحواجز الجمركية داخل أفريقيا على السلع لم يمكنه سوى رفع حصة التجارة البينية الأفريقية من 2.10 ٪ عام 2013 إلى 5.15 ٪ على مدار 10 سنوات ويمكن أن يتضاعف بحلول عام 2022 نتيجة لتعزيز تسهيل التجارة والحد من التكاليف التجارية –ستوفر الاتفاقية أيضًا فرصا جديدة للاستثمارات الأجنبية والمحلية في أكثر الأسواق جاذبية على الصعيد الداخلي، والتي

تملك قطاعات واعدة عديدة مثل الطاقة والنقل والخدمات اللوجستية والنفط والغاز وغيرها. – سيعمل إلغاء رسوم الاستيراد بموجب اتفاقية «منطقة التجارة الحرة الثلاثية» المقترحة على تمكين الأعضاء من استيراد المواد الخام المطلوبة داخل أفريقيا بتكلفة أرخص، وهذا بدوره سيقلل من تكلفة إنتاج سلع التصدير المصنعة من تلك المواد مما يجعلها أكثر قدرة على المنافسة في الأسواق الإقليمية والدولية. – ستساعد منطقة التجارة الحرة الكبرى التي توفرها «اتفاقية التجارة الحرة الثلاثية» أيضا على تنشيط تبادل الخدمات، والاستفادة من وفورات الحجم بمثابة المستفيد ومن المرجح أن يكون القطاع المالي الذي سيكون قادرا الأول، وستعزز هذه الخدمات المالية الزيادة في استثمارات عبر الحدود من جانب الشركات الأفريقية الناشئة. – تعمل «منطقة التجارة الحرة الثلاثية» على حل مشكلة العضويات المتعددة بأكثر من تكتل أفريقي وترشيد المفاوضات التجارية والتقليل من تكلفة ممارسة الأعمال التجارية ودعم التصنيع ودعم مشروعات البنية التحتية عبر الحدود من خلال تكتل اقتصادي موحد له سياسات تجارية متناسقة وإطار تنظيمي.

وضعت مصر قائمة متفق عليها بشأن بنود التعريفة الجمركية مقسمة إلى ثلاث فئات وذلك من أجل تحرير 85 ٪ من بنود التعرفة الجمركية:

فئة أ: تحرير ما يصل إلى 60 ٪ من بنود التعريفة الجمركية بما في ذلك السلع بمعدلات تعريفة جمركية نسبتها0 ٪ و2 ٪ و5 ٪ وغيرها من السلع التي تتمتع بمعدلات تعريفة جمركية أعلى.

فئة ب: تحرير ما يصل إلى 25 ٪ من بنود التعريفة الجمركية بما في ذلك السلع التي تخضع لرسوم جمركية تتراوح من 20 إلى 10 ٪.

فئة ج: تحرير ما يصل إلى15 ٪ من بنود التعريفة الجمركية بما في ذلك السلع التي تخضع لرسوم جمركية 30 ٪ فأكثر. وعلى الرغم من عدم وضوح تأثير Compact Africa حتى الوقت الحالي، إلا أنه سوف يجعل القارة الأفريقية بمجملها تتبع نفس الشروط التحريرية للتجارة والخدمات مع الاتحاد الأوروبي، بما يعرقل اتفاقات التجارة الحرة البينية. من ناحية أخرى. كما أن تأثيرها المباشر يضر بقطاع الزراعة.

**ثالثاً: تأثير الاتفاقية المعمقة والشاملة مع الاتحاد الأوروبي على الحماية الاجتماعية والخدمات العامة والتشغيل:**

بسبب الاختلاف في حجم الاقتصاد المصري عن الأوروبي لصالح الأخير بالطبع، فإن اتفاق التجارة الحرة المعمقة والشاملة سيكون له تأثير أكبر على الاقتصاد المصري، عن الاتحاد الأوروبي، فمن المتوقع أن يكون تأثير الاتفاقية على الاقتصاد المصري نسبة لناتجه واضحة في حالة تحرير التجارة بشكل كامل وفعلي.

وعلى الرغم من الزعم وفق الدراسات المنشورة حول الاتفاقية بأن الاتفاقية سوف ترفع من أجور العمالة المصرية متوسطة المهارة بنحو 5 ٪، فإن الاتفاقية سيكون لها تأثير طفيف جدًا على أجور العمالة مرتفعة المهارة، والأهم أنه من المستحيل أن تستمر الزيادة المتوقعة في أجور العمالة منخفضة المهارة في مصر لأكثر من عام أو عامين حتى تتحول لتراجع، حيث يقود التحرر التجاري إلى تحول في نمط الطلب على العمالة نحو العمالة الأعلى مهارة بل ورفع مهارة العمالة في بعض القطاعات، ويزداد الأثر السلبي مع طرد الصناعات التقليدية من السوق وهى الصناعات غير القادرة على المنافسة في ظل السوق المفتوحة، ولكنها تستوعب العمالة الأقل مهارة والتي سوف تطرد من السوق.

في الأجل القصير، فإن زيادة المنافسة الناتجة عن تحرير التجارة سوف تؤدي إلى تراجع التضخم، بعبارة أخرى فإنه مع تخفيف القيود التجارية الواردات الرخيصة تدفع الأسعار، إلا أن الأسعار سوف تعاود الارتفاع مع استقرار الأسواق مع زيادة الطلب في بعض القطاعات التي سوف تتوسع نتيجة الاتفاقية.

إن تخفيض القيود غير الجمركية على السلع يبقي هو التحدي الأكبر، فالأثر المباشر للاتفاقية هو أهم ما تقدمه مصر للاتحاد الأوروبي هو تخفيف القيود الجمركية والتي في حد ذاتها من أهم موارد الموازنة العامة للدولة، فإن لم يقابل هذا الفقد دخولا للصادرات المصرية لأوروبا ووجود استثمارات تخلق فرص عمل حقيقية وتوطن التكنولوجيا والأرباح في مصر يبقي لمصر الأثر السيء فقط من تخفيض الجمارك.

**أما عن التأثيرات على القطاعات تفصيلاً:**

وفق بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء فإن أهم قطاعات التشغيل في مصر هي القطاعات الأولية والمرتبطة بصناعة الغذاء، خاصة في توظيف النساء، 60 ٪ من العمالة غير الماهرة تشتغل في القطاعات الأولية، و77–82 ٪ من العمالة متوسطة وعالية المهارة تشتغل في قطاع الخدمات.

غالبية المدخلات اللازمة للصناعات الأولية والقطاعات الأولية يتم إنتاجها محليًا وسوف يستمر إنتاجها محليًا، على عكس الصناعات الأكثر تعقيدًا، فإن قطاع المنتجات الغذائية والأولية من المتوقع أن يشهد تراجعًا كبيرًا على الأخص صناعة التبغ والدخان والصناعات الغذائية، بما يسهم في توليد نتائج عكسية على التشغيل في هذه القطاعات. كما أن النتائج الإيجابية على التجارة قد تكون ضعيفة لأن غالبية الصادرات المصرية من الأساس من السلع الأولية الأقل تعقيدًا وأقل من 25 ٪ من السلع المعقدة.

ننتقل للتأثير على الحماية الاجتماعية بشكل عام، فلا بد ن نظرة أولًا على الحماية الاجتماعية في مصر، في الحالة المصرية فإن نمط الحماية الاجتماعية في مصر مفتت، كان يقوم على الدعم الشامل لكن هذا النمط تحول الآن بعد رفع الدعم عن المحروقات وتحويل الدعم على الغذاء لدعم عيني. الشباب من سن 20–29 فقط 22 ٪ منهم حاصلون على اشتراك في نظام التأمين الاجتماعي، ترتفع النسبة إلى 58 ٪ فقط من السكان من 50 إلى 59 سنة. أي أن غالبية السكان يتخطون سن الستين دون معاش ملائم قائم على برنامج تساهمي، أضف لذلك تراجع جودة الخدمات الصحية يتوقع إضافات لنسبة الفقر فقط بسبب عدم وجود نظام عاش ملائم. يقدر البنك الدولي نسبة المشتغلين في القطاع غير الرسمي داخل المنشآت الرسمية بأكثر من 50 ٪، أي أن المنشأة تكون مسجلة وترفض عمل علاقة عمل موثقة للعاملين بها، وبالطبع تتضاعف هذه النسبة في المنشآت غير الرسمية كذلك.

مع تراجع الأجور المتوقع في القطاعات التقليدية وارتفاع الأسعار مع زيادة الطلب على الصادرات المصرية، ومع تزايد المنافسة فإن العمالة الزراعية والصناعات الأولية هي

أشد ما يتوقع التأثير السالب على حقوق العمال فيه، يزيد من قسوة الأثر تزايد ارتباط سعر الغذاء بالأسعار العالمية.

من المتوقع أن يحدث إحلال للعمالة labor displacement بين القطاعات المختلفة وتتوقع الدراسات أن يكون هذا الإحلال يبلغ 12 ٪ من قوة العمل خلال 5 سنوات، والشركات التي لا تتمكن من المنافسة فسوف تقوم بمزيد من الضغط السلبي على حقوق العمال في الحماية الاجتماعية.

تدخل الحكومة من أجل تعويض التشوهات في الحماية الاجتماعية وارتفاع البطالة يكون مقوض بتراجع العوائد من فرض التعريفة الجمركية، وبالطبع يمتد التأثير للخدمات العامة ويؤثر سلبًا على الحق في الصحة والتعليم والمستوى الملائم للمعيشة والخدمات العامة بشكل عام.

الاتفاق ينطوي على تحرير قطاع الخدمات، والخدمات مفهوم يشمل ثلاثة مفاهيم فرعية، الأول الخدمات المالية وخدمات الاتصالات ولا مشكلة في تحريرها، وهى تخضع لقواعد مسبقة عامة، ومجموعة الخدمات الخاصة التي تخضع لـservices directive لعام 2006، وأخيرًا الخدمات العامة من تعليم وصحة وهي المرتبطة بالحماية الاجتماعية وحقوق الإنسان خاصة مع ما تمثله اتفاقيات تحرير التجارة من ضغوط سبق توضيحها على الطبقات الأفقر تحديدًا، هذا في الوقت الذى تأمل فيه الاتفاقية التأثير الإيجابي على التعليم وعمل المنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال فتح المجال للمنافسة ونقل التكنولوجيا، حتى في مجالات اللوجستيات والصحة، فإن الواقع ربما لن يحقق هذا الأمل المزعوم لأسباب عديدة.

يعلن الاتفاق أنه يمكن لزيادة نوعية الخدمات وتقليص كلفتها أن يساعد قطاعي التصنيع والزراعة في مواجهة المنافسة العالمية من خلال تعزيز التنافس وخلق فرص بديلة لليد العاملة، وبالتالي تخفيض كلفة عملية التكيف المرافقة لتحرير التجارة. يجب أن تكون الإصلاحات شاملة، وليست مجزأة. ويمكن أن يكون لاستخدام الاتفاقيات الدولية لتحرير التجارة في السلع، والعمل على ضوء أجندة إصلاح قطاع الخدمات، مردود كبير مسهلًا الوصول لأهداف الإصلاح. إن حقيقة كون اتفاقيات

التجارة قد ركزت بشكل بالغ على التعرفة وما يتعلق بها من إجراءات حدودية فقط هي سبب رئيسي لمحدودية فائدتها. إن من الأفضل أن تترادف الإصلاحات التجارية مع إصلاحات قطاع الخدمات. إن استخدام اتفاقيات التجارة للتعهد بالقيام بإصلاحات تنظيمية متعلقة بالخدمات وانفتاح تجاري إضافي يمكن أن يعزز من مصداقية الإصلاحات عن طريق زيادة اهتمام أصحاب المصالح ذات العلاقة بوضعها موضع التنفيذ. ينبغي أن تشمل هذه الاتفاقيات صفقات مع الأطراف التجارية الرئيسية كالاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة بالإضافة للتعهدات المتعددة الأطراف المعمول بها في منظمة التجارة العالمية.

بالرغم من أن التجارة والاستثمار الأجنبي هما محركان هامان للنمو الاقتصادي، فإن هناك أيضًا محددات أخرى حاسمة. تشمل هذه المحددات سياسات اجتماعية واقتصادية شاملة، وسياسات ضريبية، بالإضافة لسياسة الإنفاق ونظم الأعمال التجارية. لكل هذه أثر على حوافز التجارة والاستثمار. قامت معظم الدول في المنطقة خلال العقد الماضي بتحسين سياساتها الاقتصادية الشاملة بشكل كبير.

ونسرد فيما يلي التأثيرات المتوقعة على قطاع الخدمات العامة في مصر، بتحليل مجموعة العوامل المكونة لصورة التأثير على الخدمات العامة والطلب عليها في الوقت نفسه:

- **العامل الأول**: الطلب على الخدمات العامة الجيدة الأقل سعرًا والمدعومة من الدولة سوف يرتفع مع التوقعات المتزايدة بتراجع الطلب على العمالة منخفضة المهارة، كما سبق التوضيح، وهو الأمر الذي سوف يتطلب وجود رعاية صحية وتعليم ومرافق مجانية، خاصة مع غياب كامل لأنظمة الحماية الاجتماعية المتعلقة بالفصل من العمل حين إفلاس المنشآت، ومع منشآت توظف أكثر من 50 ٪ من العاملين في القطاع الرسمي بها بشكل غير رسمي، غير التشغيل غير الرسمي الذي بطبيعة الحال يحدث في المنشآت غير الرسمية وفي قطاع الزراعة الذي سوف يتضرر كثيرًا.
- **العامل الثاني**: نصيب الطبقة الخاصة بالعمالة منخفضة المهارة من الاستهلاك المحلي سوف يتراجع، أي أن إنفاق هذه الطبقة الاستهلاكي سوف يتراجع

مع تراجع الدخول، مع فقدانهم لوظائفهم، وهو النصيب الذي يتخطى في الوقت الحالي 25 ٪، وهو النصيب الذي يركز بالأساس على استهلاك البضائع الرخيصة القريبة منهم ومصنعة ومتداولة في بيئتهم المحلية وهي الصناعات التي ربما تخرج من السوق مع المنافسة من الأساس. أي أن هناك تأثيرا متوقعا على «طحن» سوق الأفقر إنتاجًا واستهلاكًا كذلك، وهي أنماط الاستهلاك التي كانت تشكل نمطًا مستدامًا للأفقر وللاستهلاك المحلي.

- **العامل الثالث**: أنه في الوقت نفسه، تشترط الاتفاقية رفع جودة الخدمات العامة من تعليم وصحة ولوجستيات، ويدفع الاتحاد الأوروبي في هذا الإطار من خلال سياسة الجوار المتبعة مسبقًا نحو خصخصة هذه الخدمات العامة وعلى الأخص خدمات النقل والمواصلات والمرافق بشكل عام، وهو سوف يكون له أثر أكيد على أسعار هذه الخدمات المحررة خاصة مع مصاحبة الاتفاق تمويل هذه القطاعات من خلال بنك التنمية والإعمار الأوروبي بقروض ميسرة، وبشروط تتعلق بتحرير أسعار المرافق لضمان تسديد القروض كما هو الحال في الاتفاقات المبرمة مع البنك الدولي.
- **العامل الرابع**: على الأقل في الأجل القصير سوف تنخفض موارد الدولة الممكن توافرها للإنفاق الخاص ببنود الحماية الاجتماعية أي معاشات الضمان الاجتماعي والإنفاق على الاستثمار في مجال الصحة والتعليم وذلك بسبب التراجع المتوقع في حصيلة الإيرادات الجمركية مع بداية تطبيق الاتفاقية.
- **العامل الخامس**: استمرار إشكاليات حماية المستثمر الأجنبي بشكل عام وبشكل ضمني «فج» من خلال نظم تسوية المنازعات الدولية، وما قد يصاحبه من تحرير المشتريات الحكومية. وهو ما يتنافى حتى مع توجه الدولة المعلن من خلال إصدار قانون رقم5 ل سنة2015 بشأن تفضيل المنتج المحلي في المشتريات الحكومية والمعاملة الأكثر تميزًا للمنتجات المحلية الخاصة بالمنشآت المحلية الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر.
- **العامل السادس**: تعميق الفقر الجغرافي، حيث يؤدي ارتفاع تكاليف نقل السلع

المرتفعة والمعوقات القائمة أمام انتقال العاملين وانخفاض إنتاجية العمال في الأقاليم المتأخرة – التي تعتمد بالأساس في اقتصادها على رواج الصناعات الأولية التي سوف تطحنها المنافسة – إلى حلقة مفرغة يتركز فيها الفقر في بعض الأقاليم حجم السوق لا يزداد بنفس السرعة التي تشهدها المناطق الحضرية المتلقفة لثمار الاتفاقية، كما أن تقديم خدمات معينة باهظة التكلفة عنه في المناطق ذات الكثافة السكانية الأعلى، وفرص التعليم الأساسي محدودة للغاية، وسوف تهمل أكثر مع ضعف الموارد. ويظل الأفراد حبيسي الأقاليم منخفضة الإنتاجية بسبب ارتفاع تكاليف نقل السلع، وانخفاض مستويات التعليم، وارتفاع تكاليف الانتقال نتيجة لعدم قيام الأسواق بوظائفها بالنسبة لأصولهم (الأراضي) ولمحدودية توفر وحدات سكنية بتكلفة معقولة في المناطق الحضرية. تتمتع المناطق الحضرية في الوجه البحري، وخاصة مدن الموانئ على قناة السويس والبحر الأبيض المتوسط، بتقدم سريع في مستويات المعيشة والدخل، وقد ارتفع استهلاكها إلى ما يعادل مثيله في القاهرة. والواقع أن اندماج مصر في الاقتصاد العالمي منذ مطلع هذه الألفية وارتفاع نسبة السلع والخدمات القابلة للتبادل التجاري في الناتج المحلي الإجمالي يُفسران سرعة نمو الاستهلاك. وشهدت مصر خلال العِقد نفسه ارتفاع الطلب على العمالة الماهرة المتركزة في المناطق الحضرية، مما يؤدي إلى ارتفاع دخل الحاصلين على تعليم جامعي، بينما انخفض الطلب على ذوي المستويات التعليمية الأقل.

- **العامل السابع**: مع احتمالات تراجع الإنفاق على التعليم والصحة في الأجل الطويل، تستمر حلقات إنتاج عمالة متدنية المهارة ولكن هذه المرة مع عدم وجود فرص عمل في أعمال تتطلب عمالة منخفضة المهارة في الوقت نفسه، أي أن نسبة كبيرة من الداخلين لسوق العمل سوف تتحول للبطالة، مع ملاحظة أن القطاع غير الرسمي في الوقت الحالي يستوعب وفق إحصاءات مسح التشغيل وقوى العمل في عام 2014. وخلال الأربعة عشر عام من 1998 إلى 2012، كان هناك تحول نحو غير الرسمية بشكل كبير، فجميع الصناعات

تراجع فيها التشغيل الرسمي خلال الفترة 1998 و2006، وتراجع بصورة أكبر بين 2006 و2012. شهد قطاع النقل والتخزين أكبر تراجع في نسبة العمالة الرسمية بما يزيد عن 16.7 ٪ تراجع بين 1998 و 2012؛ وكذلك قطاع التجارة الداخلية بتراجع قدرة 14.5 ٪، ولم يحدث تناقل كبير بين القطاعات المختلفة بما يؤكد حدوث هذ التراجع في طبيعة عقود التشغيل بشكل فعلي؛ وهو ما أكدته دراسة Assad وآخرين في عام 2014، حيث أكدت أن ثلث التراجع في الطبيعة الرسمية لعقود العمل فقط يمكن إرجاعه إلى تغيرات طرأت على تركيبة القطاع الصناعي المصري، بل إن تحول بعض المنشآت في كثير من الصناعات للرسمية لم يعن تحويل عقود عمل العاملين بها للرسمية كذلك. ولا يمكن تبرير زيادة نسبة التشغيل غير المهيكل بتغيرات في تركيبة الداخلين لسوق العمل، فقد زادت نسبة التشغيل غير المهيكل على الرغم من ارتفاع نسبة المتعلمين الداخلين لسوق العمل. وبمراجعة تطور التركيبة التعليمية للمشتغلين الجدد وفق طبيعة العمل يلاحظ أن نسبة من يشتغلون بعقد عمل خاص غير مهيكل وهم حاصلون على تعليم فوق الثانوي زادت من 11 ٪ إلى 23.5 ٪ من إجمالي المشتغلين الجدد.

| القطاعات | مستوى التعليم | 1998 | 2006 | 2012 |
|---|---|---|---|---|
| رسمي خاص | أمي | 9.2 | 9.3 | 7.3 |
| | أقل من ثانوي | 17.4 | 17.3 | 13.6 |
| | ثانوي | 14.7 | 15.8 | 15.8 |
| | أعلى من الثانوي | 20 | 22 | 24 |
| عام | أمي | 1.3 | 10.4 | 9.5 |
| | أقل من ثانوي | 27.6 | 20 | 15 |
| | ثانوي | 36.3 | 26.6 | 24 |
| | أعلى من الثانوي | 58.6 | 48.6 | 43.3 |

| القطاعات | مستوى التعليم | 1998 | 2006 | 2012 |
|---|---|---|---|---|
| غير رسمي خاص | أمي | 54 | 47.5 | 58 |
| | أقل من ثانوي | 38.7 | 45.9 | 59.4 |
| | ثانوي | 26 | 38.6 | 47.5 |
| | أعلى من الثانوي | 11.7 | 16.8 | 23.5 |
| زراعة | أمي | 22.3 | 41.5 | 23.7 |
| | أقل من ثانوي | 12 | 14.8 | 9.7 |
| | ثانوي | 9.3 | 11.9 | 7.7 |
| | أعلى من الثانوي | 2.2 | 3.2 | 2.2 |
| بطالة | أمي | 3.3 | 1.3 | 2.1 |
| | أقل من ثانوي | 4.3 | 1.9 | 2.4 |
| | ثانوي | 13.7 | 7.1 | 4.9 |
| | أعلى من ثانوي | 7.5 | 9.5 | 7 |

**المصدر**: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بحث التشغيل وسوق العمل، أعوام متفرقة

**الخلاصة:**

على الرغم من الترويج للمزايا الخاصة بخلق وظائف عالية المهارة بسبب اتفاقيات التجارة المعمقة والشاملة، فإن الحقيقة التي تستنتجها هذه الورقة المختصرة أن الضرر من الحد من الوظائف متدنية الجودة أكبر من أي توظيف في فئات أخرى، خاصة مع التوقع بصعوبة استمرار خلق فرص العمل حتى في الوظائف الأكثر رقيًا في الأجل الطويل.

من ناحية أخرى، فإن آثار الاتفاقية سلبًا على التنمية المحلية للمناطق الأكثر حرمانًا والقائمة على النشاط الزراعي كبيرة للغاية، خاصة مع عدم ربط هذه المناطق بخطة تنمية تقوم على الصناعات الزراعية وتقوم على ربط الريف بالحضر.

ويبدو الأثر الأكثر قسوة على الموازنة العامة للدولة في خفض الحصيلة الجمركية، خاصة لو لم تواكب زيادة الصادرات خلق أثر إيجابي يعوض الخسارة في الجمارك على الناتج المحلي الإجمالي.

## المراجع:


- وزارة التجارة والصناعة، الموقع الرسمي، قطاع الاتفاقيات التجارية.

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بحث العمالة بالعينة.

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بحث التشغيل وسوق العمل.

- Federation of Egyptian Industries, Egypt, Libya, and Sudan Position from Joining the TFTA, Unpublished study. Cairo: The joint facilitation committee of the foreign trade and the rules of origin committees of the Federation of Egyptian Industries, 2012.

- The four African countries are Ethiopia, Rwanda, Uganda, and Tanzania. See Aljazeera, 'Disputed Nile Agreement signed', 14 May 2010, http://www.aljazeera.com/news/africa/2010/05/201051412498188812.html. 42 Sandrey R et al., Cape to Cairo: An Assessment of the Tripartite Free Trade Area. Stellenbosch: Trade Law Center for Southern Africa and National Agricultural Marketing Council, 2011, http://www.tralac.org/wp-content/blogs.dir/12/files/2011/uploads/CapeToCairo_ FinalCombo_201110601web.pdf

- Shayanowako P, Towards A COMESA, EAC, and SADC Tripartite Free Trade Area, Trade & Development Studies – Trust, 40. Harare: Trades Centre, 2011

- Trademark Southern Africa, Aid for Trade Case Story UK: Negotiating the COMESA–EAC– SADC Tripartite FTA. Paris & Geneva: OECD & WTO, 2011, http://www.oecd.org/aidfor trade/47407301.pdf

# اتفاقية منطقة التجارة الحرة العميقة والشاملة وقضايا العدالة البيئية فى مصر

عبد المولى إسماعيل

**مقدمة**

إن تناول اتفاقية منطقة التجارة الحرة العميقة والشاملة DCFTA بين الاتحاد الأوروبي ومصر، لا يمكن فصله عن المسارات الأخرى التي تحكم علاقات الاتحاد الأوروبي مع بلدان الجنوب ومن بينها مصر، وبخاصة أن تلك المسارات تستهدف بالأساس تعميق التجارة الحرة ليس مع مصر فقط بل مع بلدان جنوب المتوسط، ومن ثم نجد أن كل مسار يقود إلى المسار الذي يليه.

ومن ثم سيكون من الصعب مناقشة اتفاقية DCFTA بمعزل عن تلك المسارات، بما في ذلك الأدوار التمويلية للبنوك الأوربية في مصر، وذلك على خلفية أن اتفاقية منطقة التجارة مع مصر تهدف بالأساس لتسهيل وتيسير ولوج المؤسسات والاستثمارات الأوربية بسهولة ويسر للسوق المصرية.

في هذا السياق نجد أن علاقة بلدان جنوب المتوسط ومن بينها مصر مع بلدان الاتحاد الأوروبي قد مرت بعديد من المحطات بدأت من مسار برشلونة عام 1995، ثم سياسة الجوار في 2003، وما أعقبها من اتفاقيات الشراكة المصرية الأوربية، ثم الانتقال إلى مبادرة الاتحاد من أجل المتوسط عام 2008، بالإضافة إلى المؤسسات المالية الأوروبية.

وعلى الرغم من أن تلك المسارات قد أحدثت فجوات اقتصادية عميقة، فقد حاول الاتحاد الأوروبي التخفيف من نتائج تلك المسارات تجاه بلدان المتوسط عندما شاهد وقع الجماهير المنتفضة في ربيع 2011، حيث حاول «الاتحاد الأوروبي» إلى إحداث بعض التغييرات في سياساته تجاه بلدان جنوب المتوسط كان من بينها سياسة المزيد من أجل المزيد، إلا إنه سرعان ما تم النكوص عنها والذهاب إلى سياسات التجارة الحرة المعمقة.

إضافة إلى ما سبق وفى إطار ربط بلدان جنوب المتوسط بأسواق الموارد البيئية، هناك العديد من المسارات الأخرى ذات التأثير الهام على وضعية البيئة في بلدان جنوب المتوسط من بينها Compact with Africa فقد كنا نأمل أن تناول هذا المسار

ولكن وجدنا من الصعب الإحاطة بهذا الموضوع ضمن نطاق هذه الورقة، وأيضا حتى نحافظ قدر المستطاع على وحدة وتجانس موضوع الورقة.

انطلاقا مما سبق سنحاول من خلال هذه الورقة مناقشة التجارة المعمقة بين مصر وبلدان الاتحاد الأوروبي في إطار عدد من المحطات / المسارات التي قادت إلى تحرير أسواق الموارد البيئية وذلك قبل وبعد انتفاضة يناير 2011، وأثر تلك التغيرات على قضايا البيئة في مصر، والآثار المترتبة على تلك الاتفاقيات التجارية المعمقة على إدماج الموارد البيئية المصرية في سوق التجارة العالمي.

إلى ذلك تطرح الورقة عددا من الأسئلة لعل أهمها، ما هي طبيعة تلك الاتفاقية التجارية في وعلاقة ذلك بواقع الموارد البيئة في مصر؟ وما هي علاقة تلك الاتفاقات التجارية ومن بينها التجارة المعمقة بالمحطات / المسارات الأوربية الأخرى؟ وهل ساعدت في استدامة وعدالة الوصول للموارد البيئية في مصر؟ أم عمقت فجوة عدالة الوصول لتلك الموارد؟ وما هي أبرز النتائج المترتبة الناجمة عن تلك الاتفاقية في تشابكها مع المسارات الأخرى، وما هي أبرز البدائل المطروحة لاتفاقيات التجارة من واقع منظور عدالة الوصول للموارد البيئة؟

في هذا الإطار تحاول الورقة استعراض المسارات المختلفة التي قادت لاتفاقيات التجارة الحرة مع بلدان جنوب المتوسط ومن بينها مصر قبل 2011 وذلك ضمن المحور الأول من الورقة، بينما نتناول في المحور الثاني استعراض التغيرات التي شهدتها اتفاقات التجارة قبل وبعد ربيع 2011، ونناقش في المحور الثالث حصاد تلك المسارات الأوربية في علاقتها بمصر على واقع استدامة الموارد البيئية، ونخلص في المحور الرابع أبرز النتائج وبعض البدائل لتلك السياسات في تجسير فجوة الوصول للعدالة البيئية في مصر.

**المحور الأول: الإطار العام لسياسات الاتحاد الأوروبي في أبعادها التجارية مع بلدان جنوب المتوسط (من بينها مصر)، قبل ثورات الربيع العربي.**

**1/ 1 – مسار برشلونة 1995**

قام مسار برشلونة على ثلاث ركائز رئيسية

- الإطار السياسي والأمني.
- الإطار الاقتصادي والمالي.
- الإطار الخاص بحوار الشعوب والتنوع الثقافي والاجتماعي.

وقد اتخذ مسار برشلونة آلية أساسية تقوم على مبدأ الاتفاقيات الثنائية للشراكة المتوسطية مع دول جنوب المتوسط بدلا من اتفاق إطاري مع بلدان جنوب المتوسط بصورة جماعية، وذلك حتى يتسنى للاتحاد الأوروبي امتلاك قوة تفاوضية أكبر في إطار العلاقات الثنائية مع بلدان جنوب المتوسط كلا على حدة.

وقد تم اختزال مسار برشلونة لركيزتين أساسيتين هما تنظيم الحوار السياسي، والوصول إلى منطقة تجارة حرة.

على الجانب الآخر لم يتم إنجاز شيء مما جاء في مسار برشلونة، إلا فيما ندر ولعل ذلك راجع لعديد من الأسباب لعل أهمها يتجسد فيما يلي:

- الارتباط المباشر لمسار برشلونة بمسار عملية السلام في الشرق الأوسط إلى الحد الذي يمكن القول معه إن مسار برشلونة قد جاء أساسا في سياق التصورات الخاصة بالزخم الذي كان يتعلق بعملية السلام في الشرق الأوسط آنذاك.
- إعطاء الأولوية للملفات الاقتصادية والتجارية على حساب المواضيع السياسية.

**1/ 2 – سياسة الجوار**

وضعت تلك السياسة في عام 2003، تحت عنوان تكامل اقتصادي كامل في حال القيام بالإصلاحات المناسبة وذلك ضمن إطار عام تم تحديده في خطة عمل عبارة عن ورقة عمل سياسية ولكنها غير ملزمة من الناحية القانونية، وفي إطار خطة العمل تلك تم وضع عناوين عامة وتفصيلية لمدة تتراوح ما بين ثلاث لخمس سنوات قابلة للتجديد.

**المشكلات التي واجهت سياسة الجوار:**

- غلبة الجانب الأمني على ما عداه من جوانب أخرى -تفضيل العلاقات الثنائية على العلاقات المتعددة.

- تفضيل المشروطية الإيجابية (أي إعطاء المزيد من الدعم المالي في مقابل الإصلاحات الاقتصادية والتجارية والتعاون الأمني وغياب لقاعدة المشروطية السلبية في حال الانتهاكات التي ترد على حقوق الإنسان وذلك ضمن اتفاقيات الشراكة الأوربية مع بلدان جنوب المتوسط).

**1/ 3 - المؤسسات المالية الأوربية**

يمارس الاتحاد الأوروبي دوره المالي في علاقته بدول جنوب المتوسط ومنها مصر من خلال مؤسستين ماليتين هما، بنك الاستثمار الأوروبي، وبنك التنمية وإعادة الإعمار الأوروبي.

ويعمل بنك الاستثمار الأوروبي الذي أنشئ عام 1958 في إطار معاهدة روما بهدف تحقيق أهداف الاتحاد الأوروبي عن طريق التمويل طويل الأمد لأغراض الاستثمار وفتح الأسواق، وعلى الرغم من أن بنك الاستثمار الأوروبي يعمل داخل منظومة الاتحاد الأوروبي إلا أن الوضع القانوني للبنك لا زال مبهما وغير واضح[108].

وبالنسبة لبنك التنمية وإعادة الاعمار الأوروبي فقد تأسس عام 1991 لمساعدة انتقال دول الاتحاد السوفييتي السابق إلى اقتصاد السوق وهو يعمل الآن في 29 دولة في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى، ولم يكن للبنك أي نشاط في المنطقة العربية، إلا أنه ومع ثورات الربيع العربي أعلن البنك في سبتمبر من عام 2012 عن إطلاق أول استثماراته في مصر وتونس والمغرب والأردن بموجب صندوق خاص بقيمة مليار يورو بهدف توسيع نشاطاته في منطقة الربيع العربي بالإضافة إلى المغرب والأردن.

ويعمل بنك «التنمية وإعادة الأعمار الأوروبي» على تشجيع القطاع الخاص وتعميق مشاركته للقطاع العام والحكومي، الأمر الذي يدفع باتجاه المزيد من السياسات الرامية

108 - راجع ورقة الاعتمادات المالية من اجل النفع العام، شبكة مراقبة البنوك بأوروبا.

إلى خصخصة الانشطة الاقتصادية ذات الطابع الحكومي والعام. ومن ثم السير على نفس النهج الأوروبي الاقتصادي القائم على اعتماد حرية التجارة والنموذج الليبرالي الاقتصادي كأساس لسياسة الجوار مع بلدان جنوب المتوسط، القائم على اعتماد مبدأ النمو الاقتصادي.

إلى ذلك تتسم مشاريع المؤسسات المالية الأوربية بغياب واضح لأليات المراقبة والشفافية وبخاصة فيما يتعلق بأدوار منظمات المجتمع المدني وبخاصة في إطار سياسات تقييم الآثار البيئية للمشروعات التي تحصل على القروض من المؤسسات المالية الأوربية مثال اتفاقية إطار عمل بين مصر والمجموعة الأوربية وبنك الاستثمار الأوروبي بشأن تنفيذ التعاون المالي والفني ، حيث جرى التوقيع على هذه الاتفاقية في فبراير 1998 وتم نشر هذه الاتفاقية بالجريدة الرسمية المصرية في أبريل 200[109] إضافة للعديد من المشروعات التي تم تنفيذها في مصر سواء بتمويل من بنك الاستثمار الأوروبي أو التنمية والإعمار الأوروبي وأغلبها في مجال الطاقة، والغاز، وجل هذه المشروعات لم تخضع لمشاورات مجتمعية في عمليات تقييم الأثر البيئي لها ومن بين تلك الأمثلة «مشروع شمال الجيزة لإنتاج الطاقة الكهربائية» الذى بدأ العمل به في 2009، و لم يكن هناك أي دور للمشاورات المجتمعية في دراسة الآثار البيئية الناجمة عن هذا المشروع من خلال بنك الاستثمار الأوروبي.

**1/ 4 – اتفاقية الشراكة المصرية الأوربية**

أصبحت مصر شريكا في اتفاقيات التعاون الاورومتوسطية منذ العام 2002 [110]وما استتبعه من ملاحق أخرى وذلك بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم 235 لسنة 2002 والذي جاء في ديباجته النص على حرية التجارة نص في المادة الأولى منه قد ثار جدل كبير حول الغرض والأهداف من تلك الاتفاقيات، خاصة بعد مرور خمسة عشر عاما حتى 2018، وهل هي بالفعل مهتمة بتعزيز الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق التنمية المستدامة لشعوب الإقليم، أم أنها مقتصرة على الحكومات فقط فيما يتعلق بسياسات التحرير الاقتصادي والإصلاحات الهيكلية؟

109 – الجريدة الرسمية، في 18/ 4/ 2002.
110 – الجريدة الرسمية العدد 47، 30 نوفمبر 2003.

وإذا ما نظرنا إلى الإطار العام لاتفاقيات الشراكة نجده يشتمل على مجموعة من الأبعاد التي تتناول الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وقد حددت المادة الأولى من تلك الاتفاقيات مجموعة من الأهداف الأساسية بشأن أوجه التعاون بين مصر ودول شمال المتوسط على النحو التالي:

- التحرير المطرد للتجارة في السلع والخدمات ورؤوس الأموال.
- تدعيم التنمية المتوازنة في العلاقات الاقتصادية والاجتماعية.
- المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- تشجيع التعاون الإقليمي من أجل ترسيخ التعايش السلمي والاستقرار الاقتصادي والسياسي.
- التعاون في المجالات الأخرى ذات الاهتمام المشترك[111].

ثم جاءت المادة الثانية، لتحدد بوضوح على أن العلاقات بين الأطراف المتعاقدة، فضلا عن بنود الاتفاق نفسها، يجب أن تقوم على احترام مبادئ الديمقراطية، وحقوق الإنسان الأساسية، كما بينها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والذي يرشد سياستهما الداخلية والدولية ويشكل عنصرا أساسيا لهذا الاتفاق.[112]

وقد جاءت المادة السادسة من هذا الاتفاق لتنص وبوضوح كامل على أن تقيم مصر والجماعة الأوربية منطقة تجارة حرة خلال فترة انتقالية لا تتجاوز اثنتي عشرة سنة من دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ.

إلى ذلك أفرد هذا الاتفاق فصلا كامل هو الفصل الثاني منه حول التجارة المنتجات الزراعية والسمكية وقد أكدت المادة 13 على ضرورة تحرير المنتجات الزراعية والسمكية والزراعيةالمصنعة

على الجانب الآخر اقتصر الاتفاق فيما يتعلق بالجوانب البيئية على نصوص عامة ضمن مادتين من بين 91 مادة، حيث جاء في المادة 44 من الاتفاقية، أهمية التعاون من أجل منع تدهور البيئة، والحد من التلوث، من خلال ضمان الاستخدام الرشيد

111 – راجع أيضا قرار رئيس الجمهورية رقم 11 لسنة 2004، بشأن الموافقة على التنفيذ المبكر لبعض أحكام الاتفاق الأوروبي مع مصر، الجريدة الرسمية، العدد 13 (تابع)،25 مارس 2004.
112 – المصدر السابق.

للموارد الطبيعية، بهدف ضمان التنمية المستدامة، بينما جاءت المادة 53 لتتحدث وفي عمومية شديدة عن تطوير الطاقة المتجددة، بينما جاءت الفقرة الثانية من تلك المادة لتتحدث عن دمج أسواق الطاقة المصرية مع مثيلتها في الأسواق الأوربية من خلال الربط المشترك بينهما. سبل ترشيد الطاقة

وهو ما يضع الكثير من الجدل، حول الغرض منها، لأنها لم تتعرض للآثار المحتملة والناجمة عن التعاون في مجال الطاقة والمنتجات الزراعية والسمكية، وموارد المياه، وغيرها من أوجه التعاون الاقتصادي التي تضمنت في الاتفاقية، والتي لها تأثيرات عديدة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر على الموارد البيئية.

على الجانب الآخر تناول اتفاق الشراكة في بعض بنوده قضية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام دون تحديد أو تفصيل أو حتى ربطها بما يمكن أن ينجم عن تحرير التجارة وآليات السوق من مشكلات خاصة في المجال الزراعي والذي يشهد تدهورا لأوضاع الفلاحين في مصر التي تعاني الإفقار والتهميش، خاصة في ظل تحرير سوق الأراضي.

فضلا عن أن إنشاء مناطق التجارة الحرة في ظل تلك المنافسة والتي تسعى مبدئيًا إلى تنشيط الأسواق ببلدان المتوسط عمل على ظهور الاقتصاد غير المهيكل، كمخرج وحيد، والذي من شأنه أن يخل بشروط المنافسة، وتعميق التفاوت، والحد من مقدرة تحرك الدولة، وإلحاق الضرر بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وبظروف العمل، داخل القطاع المهيكل. الأمر الذي سيؤدي إلى المزيد من الهجرة غير الشرعية على الرغم مما احتوى عليه الاتفاق من نصوص شديدة الوضوح وبشكل مفصل في المواد من 68 إلى 70 حول على العمل على منع الهجرة غير الشرعية والسيطرة عليها وبهدف الحد منها. في المقابل فإن واقع الحال لاتفاق الشراكة يدفع بالمزيد من الهجرة غير الشرعية وبخاصة بين أبناء الفلاحين الذين تدفعهم سياسات إعادة هيكلة النشاط الزراعي، إلى العمل في البحث عن فرص عمل في الضفة الشمالية من المتوسط بسبب هشاشة الموارد البيئة من أرض ومياه في ظل سياسات التحرير التجاري المستمر. والتي بدورها تؤثر على الآفاق والخيارات اليومية للفلاحين الفقراء من النساء

والرجال. ويخلِّف الوصول إلى الأرض وأمن حيازتها، أثره على القرارات المتصلة بطبيعة المحاصيل المزروعة، سواء أكانت لأغراض خاصة باقتصاد الكفاف أو حتى لأغراض تجارية. كما أنها تؤثر على مدى استعداد المزارعين للاستثمار في تدابير تحسين الإنتاج، والإدارة المستدامة.[113]

**المحور الثاني: الإطار العام لسياسات الاتحاد الأوروبي مع مصر بعد 2011**

**2/ 1 – المزيد من أجل المزيد More for More**

أطلق الاتحاد الأوروبي إعلان أو وثيقة المزيد من اجل المزيد – More for More – في أعقاب ثورات الربيع العربي التي تقوم على أساس برنامجي سبرينج اللذان يتضمنان دعم الشراكة والإصلاح والنمو الشامل، وأيضا مرفق المجتمع المدني Civil Society Facility، ووفقا للإعلان الصادر عن الاتحاد الأوروبي في 25 مايو 2011، لتقييم سياسات الاتحاد الأوروبي مع بلدان الضفة الجنوبية من المتوسط وبالتحديد دول الربيع العربي حيث تقوم هذه السياسة على أساس «المزيد في مقابل المزيد»، ولكون هذه الوثيقة هي وثيقة أوروبية وليست نتاج مفاوضات مع الأطراف الاخرى من بلدان المتوسط.

قامت سياسة المزيد في مقابل المزيد على أساس المزيد من الدعم المالي من الاتحاد الأوروبي للدول التي تقوم بالمزيد من الإصلاحات الاقتصادية والسياسية.

**2/ 2 – اتفاقيات تجارة حرة عميقة وشاملة Deep and Comprehensive Free Trade Agreement**

في 26 سبتمبر من عام 2011 أطلق الاتحاد الأوروبي جولة جديدة من المفاوضات التجارية القائمة على أساس الاستعداد لإيجاد مناطق حرة في إطار من الاتفاقيات التجارية الحرة الشاملة والعميقة باعتبار ذلك أداة لدعم الانتقال الديمقراطي والاصلاح الاقتصادي، وتقوم هذه المفاوضات على أساس عدد من المعايير الواردة

113 – المبادئ التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي، لجنة الأمن الغذائي التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة بالأمم المتحدة (الفاو) 2012.

ضمن برنامج «سبرينج» السابق الإشارة إليه في مجال عملية التحول الديمقراطي، وفي مجال الإصلاح الاقتصادي فإن الأمر يتضمن عددا من الشروط والالتزامات الاقتصادية تقع على عاتق الدول المتوسطية من بينها النفاذ للأسواق وبخاصة الأسواق الزراعية، وأسواق الخدمات والسلع العامة والاستثمارية ومن بينها المشتريات الحكومية وذلك في إطار تخفيض التعريفة الجمركية على السلع والبضائع الأوربية، والتفاوض بشأن اتفاقيات التجارة الحرة العميقة والشاملة وذلك على أساس مجموعة من المعايير والأسس التي تنسجم مع سياسة الاتحاد الأوروبي في علاقته مع بلدان جنوب المتوسط والتي تقوم على عدد من الركائز الأساسية التي تهدف إلى المزيد من حرية التجارة وفتح أسواق بلدان جنوب المتوسط ومن بينها مصر والتي تقوم على العديد من العناصر من بينها:

- إصلاح البنية القانونية والتشريعية بما يضمن المزيد من التقارب بين بلدان الاتحاد الأوروبي وبلدان جنوب المتوسط، ومن بين الأمثلة الدالة على ذلك قوانين الملكية الفكرية، حيث قامت مصر في عام 2002 بإصدار القانون 82 الخاصة بالملكية الفكرية، ويعد هذا القانون بمثابة استلاب للأصول الوراثية النباتية والحيوانية للفلاحين المصرين وأيضا تراجع كبير لحق الفلاحين في الأصول للموارد الوراثية وبخاصة تقاوي الحاصلات الزراعية حيث بات السوق المصري مفتوحا على مصراعيه أمام الشركات عابرة القوميات الأوربية والأمريكية ولم يعد باستطاعة الفلاح المصري أي قدرة على إعادة استخدام التقاوي الأوربية والأمريكية الجديدة من خلال تربيتها او إكثارها، أو حتى مبادلتها بين الفلاحين المصريين وبعضهم البعض وهو ما يمثل أيضا تراجعا في دور الاتحاد الأوروبي في هذا الشأن. وبخاصة بعض الامتيازات للفلاحين التي كانت في اتفاقية الـ UPOV في نسختها الأولى التي كانت تتيح للفلاحين بعضا من الحقوق فيما يتعلق بمبادلة البذور بين الفلاحين وبعضهم البعض طالما لا يتم الإتجار بها ضمن أسواق التبادل التجاري.
- ربط التجارة بالاستدامة التنموية.

في السياق ذاته تجدر الإشارة إلى أن اتفاقيات التجارة الحرة العميقة والشاملة سبق وأن قامت المفوضية الأوربية بطرح هذه الاتفاقية عام 2007 ضمن سياسة الجوار الأوروبي/ المتوسطي والتي استهدفت آنذاك تعميق الجوار الاقتصادي كمدخل لسياسة الجوار.

ولا شك أن طرح هذا النوع من اتفاقيات التجارة الحرة الشاملة بعد ثورات الربيع العربي يؤكد أن سياسة الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالتجارة والاستثمار لم يطرأ عليها تغيير وأن فتح الأسواق وحرية التجارة والاستثمار يجب أن تمتد إلى القطاعات الخاصة بالسلع العامة الحكومية كالمشتريات الحكومية وقطاعات الصحة، التعليم ...إلخ ، وكأن ما قامت به الثورات العربية ضد هذا النوع من النمط الاقتصادي يريد الاتحاد الأوروبي الترويج له مرة أخرى وبصورة أكثر حدة وكأن لا شيء تغير بمنطقة الربيع العربي ومنها مصر، التي ثارت شعوبها من أجل مزيد من العدالة الاقتصادية وحرية وكرامة العيش.

### 2/ 3- أولويات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي 2017 - 2020 [114]

تأتي أولويات الشراكة بين مصر والاتحاد الأوروبي-في إطار اتفاق الشراكة المصري الذي وقع 2001 ودخل حيز التنفيذ في 2003 في إطار سياسة الجوار الأوروبية التي ستقود الشراكة بين مصر والاتحاد الأوروبي خلال السنوات الثلاث القادمة.

وتهدف أولويات الشراكة إلى معالجة العديد من القضايا والتحديات التحديات المشتركة التي تواجه الاتحاد الأوروبي ومصر، وتعزيز المصالح المشتركة وضمان الاستقرار على المدى الطويل على جانبي البحر المتوسط. تسترشد أولويات الشراكة بالتزام مشترك بالقيم العالمية للديمقراطية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان. كما تهدف إلى تعزيز التعاون لدعم استراتيجية التنمية المستدامة لمصر 2030.

وتتناول أولويات الشراكة عدد من المحاور والتي تبنى بالأساس على استراتيجية مصر 2030

114 تم توقيع هذا الإطار المؤسسي بين الاتحاد الأوروبي وجمهورية مصر العربية في بروكسيل، يونية 2017.

وهناك عدد من المحاور ضمن إطار «أولويات الشراكة» من بينها ما هو اقتصادي مثال محور التحديث الاقتصادي وريادة الأعمال التي تولي أهمية كبيرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) ومشروع المثلث الذهبي للموارد المعدنية في صعيد مصر واستصلاح أربعة ملايين هكتار (10 مليون فدان) للزراعة والتحضر.

وفى إطار محور التجارة والاستثمار فإن الهدف الأساسي منه هو تعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية بين الاتحاد الأوروبي ومصر من خلال ضمان تنفيذ أحكام التجارة الخاصة باتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والمؤسسة لإنشاء منطقة تجارة حرة (FTA) بطريقة تمكنها من تحقيق كامل إمكاناتها. والعمل على مسار اتفاقية شاملة وعملية للتجارة الحرة (DCFTA) من أجل تعميق وتوسيع اتفاقية التجارة الحرة الحالية.

وفى إطار التنمية والعدالة الاجتماعية فإن الاتحاد الأوروبي سيدعم جهود مصر لحماية الفئات المهمشة من الآثار السلبية المحتملة للإصلاحات الاقتصادية من خلال شبكات الأمان الاجتماعي والحماية الاجتماعية. علاوة على ذلك، سيواصل الاتحاد الأوروبي ومصر تعزيز التنمية الريفية والحضرية، وكذلك تحسين تقديم الخدمات الأساسية.

**2/ 3/ 1 – الأمن الطاقة والبيئة والعمل المناخي**

سوف يتعاون الاتحاد الأوروبي ومصر في تنويع مصادر الطاقة، مع التركيز بشكل خاص على مصادر الطاقة المتجددة، وفي هذا المجال سيقوم الاتحاد الأوروبي، بناء على طلب من الحكومة المصرية، بدعم جهود مصر لتحديث استراتيجيتها المتكاملة للطاقة التي تهدف إلى تلبية متطلبات التنمية المستدامة في البلاد والحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. علاوة على ذلك، فإن اكتشاف حقول الغاز البحرية في مصر، يوفر مجالا هاما للتآزر بين الاتحاد الأوروبي ومصر في مصادر الطاقة التقليدية، نظرا للبنى التحتية الحالية لتسييل الغاز في مصر. والتي من شأنها أن تساهم في المزيد من توليد الطاقة، بما يمكن أن يساهم في سد الفجوة الاستهلاكية لسكان مصر من

هذا المصدر، وكفاءة توريد تنويع توريد تلك الطاقة لبلدان الاتحاد الأوروبي الأمر الذي يمكن أن يساهم في تعزيز الحوار حول الطاقة بين الاتحاد الأوروبي ومصر في تحديد مجالات التعاون الرئيسية (مثل المساعدة التقنية لإنشاء مركز إقليمي للطاقة)، والبحوث المشتركة، وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات، ونقل التكنولوجيا.

أما فيما يتعلق بالمناخ ضمن هذا الإطار فإن الاتحاد الأوروبي ومصر سيساعد في تعزيز العمل بشأن المناخ والبيئة في سياق تحقيق التنمية المستدامة. تماشيا مع التزاماتهم بعد اعتماد اتفاق باريس 2015 تغير المناخ، وذلك من خلال ما يمكن أن يقدمه الاتحاد الأوروبي من مساهمات تتعلق بتنفيذ استراتيجية مصر في مجالات التخفيف والتكيف. علاوة على ذلك، سيتعاون الاتحاد الأوروبي ومصر من أجل تحقيق الأهداف المحددة في جملة أمور منها جدول أعمال التنمية لعام 2030 للحد من مخاطر الكوارث البيئية.

أيضا ستقوم مصر والاتحاد الأوروبي باستكشاف التعاون المحتمل في مجالات مثل إدارة الموارد المستدامة، بما في ذلك الموارد المائية، والحفاظ على التنوع البيولوجي، والصرف الصحي، وإدارة النفايات الصلبة، بما في ذلك الحد من الملوثات الصناعية، والمواد الكيميائية وإدارة النفايات الخطرة، بالإضافة إلى مكافحة التصحر وتدهور الأراضي.

كما تسعى مصر والاتحاد الأوروبي ضمن هذا الإطار في العمل معا على استكشاف الفرص المتاحة ضمن الإعلان الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط عن الاقتصاد الأزرق من خلال مرفق IMP / CC1. والتي تشمل مجالات التعاون في مجالات الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، ومصايد الأسماك البحرية.

**المحور الثالث: حصاد المسارات (التجارية) الأوربية في علاقته بالأوضاع البيئية المصرية**

من واقع ما تم استعراضه في سياق تلك الورقة نستطيع التأكيد على أن الهدف الأساسي من كل المسارات الأوربية وفي القلب منها التجارة المعمقة مع مصر هي ذات طبيعة تجارية وأمنية في المقام الأول، بهدف ضمان المصالح التجارية لبلدان

الاتحاد الأوروبي، وأن الهدف من تلك الاتفاقيات هو تعميق الاتفاقيات الثنائية بين مصر ودول الاتحاد الأوروبي، بدلا من الاتفاقات الإطارية الجماعية التي تضم مصر ضمن اتفاقيات دولية سواء أكانت معاهدات أممية، أو حتى اتفاقيات تجارية ضمن منظمة التجارة العالمية على سبيل المثال لا الحصر ومن الأمثلة الدالة على ذلك:

**3-1 اتفاق الشراكة والتجارة الحرة المعمقة بين مصر والاتحاد الأوروبي بدلا من الاتفاقيات الإطارية في إدماج الموارد والأصول الوراثية ضمن سوق التجارة العالمي.**

في الوقت الذي لا تلزم فيه اتفاقيات منظمة التجارة العالمية أي دولة على الانخراط في أي اتحاد دولي بعينه، نجد أن اتفاق الشراكة الأوربية مع مصر يلزمها بضرورة الانخراط في الاتحادات المعنية بالملكية الفكرية، مع ما يترتب على ذلك من إهدار لعديد من الحقوق لمصر جراء تلك السياسات التي يفرضها الاتحاد الأوروبي ومؤسساته.

ولعل الانظمة الخاصة ببراءات الاختراع تعطي صورة أكثر وضوحا، حيث من المعروف أنه بموجب نظام براءات الاختراع Patent يستطيع أي فرد أو شركة أن يضع براءة اختراع على جينات أحد الأصناف النباتية باعتباره اختراع من صنعه الخاص مثل ما حدث مع نبات «النيم» في الهند الذي قامت بموجبه شركة أمريكية بتسجيله باعتباره إحدى الاختراعات والاكتشافات لهذه الشركة على الرغم من وجود هذا النبات منذ قديم الزمان بالهند.

- النظام الثاني: يطلق عليه النظام الفريد Sui generis ويتم بموجب هذا النظام إسباغ الحماية على كامل الصنف النباتي وهذا النظام يطبق عن طريق الاتحاد الدولي لحماية الأصناف النباتية الجديدة والمسمى اختصارا بالـUPOV.

- النظام الثالث: وهو خليط بين النظامين السابقين من خلال حماية الجينات النباتية عن طريق الـ Patent أو عن طريق حماية كامل النبات Sui generis، وعلى الرغم من أن اتفاقية الـ Trips لا تلزم الدول الأعضاء الموقعين على تلك الاتفاقية والمنخرطين ضمن إطارها على الالتحاق بعضوية أي منظمة أو اتحاد دولي بعينه يعمل

في مجال حماية الملكية الفكرية النباتية، نجد أن اتفاق الشراكة الأوربية مع مصر، وأيضا اتفاقية التجارة يلزمها بضرورة الانضمام إلى الاتحاد الدولي لحماية الأصناف النباتية الجديدة الـUPOV.

وكان من جراء تلك الاشتراطات أن تقدمت مصر بطلب الانضمام إلى الـ UPOV في 2012، وتم قبول عضوية مصر في ذلك الاتحاد عام 2015، بعد أن قامت مصر بإحداث العديد من التعديلات الهيكلية والتشريعية للتوائم مع معايير الانضمام للاتحاد الدولي لحماية الأصناف النباتية الجديدة UPOV.

وكان من بين التعديلات التي أجرتها مصر على البنية التشريعية الخاصة بإسباغ الملكية الفكرية على النباتات، ما تناوله النص الدستوري الصادر 2014 في المادة 69 «تلتزم الدولة بحماية حقوق الملكية الفكرية بشتى أنواعها في كافة المجالات، وتُنشئ جهازًا مختصًا لرعاية تلك الحقوق وحمايتها القانونية، وينظم القانون ذلك»[115]، وما قد سبق ذلك من تعديلات أخرى لعل أهمها قرار وزير الزراعة واستصلاح الأراضي رقم 804 لسنة 2005 [116] والخاص بتحديد الأجناس النباتية التي تتمتع أصنافها بالحماية المقررة في قانون حماية حقوق الملكية الفكرية، فيعتد بالاختبارات التي أجريت على هذا الصنف في مصر (اختبارات التميز والتجانس والثبات)، ويجوز لمكتب حماية الأصناف أن يعتد بنتائج الاختبارات المتعلقة بالتميز والتجانس والثبات للصنف المطلوب حمايته التي أجريت بمعرفة جهة أجنبية متخصصة مسئولة ومعتمدة لدى الدولة التابع لها الجهة التي أجريت هذه الاختبارات، وبشرط أن تكون هذه الدولة عضوا في الاتحاد الدولي لحماية الأصناف النباتية الجديدة UPOV، أيضا أجاز القرار لمكتب حماية الأصناف النباتية في مصر إجراء الاختبارات على الأصناف النباتية خارج البلاد إذا تعذر فنيا إجرائها في مصر، بشرط أن تكون الجهة التي تجري هذه التجارب ضمن الدول المنخرطة في اتحاد الـUPOV.

115 – الجريدة الرسمية، العدد 3 مكرر أ، 18 يناير 2014.
116 – جريدة الوقائع المصرية، العدد 167، 26 يوليو 2005.

ثم تلي ذلك وفى نفس اليوم صدور قرار وزير الزراعة رقم 807 لسنة 2005 [117] بتحديد الأجناس النباتية التي تسري عليها حماية الملكية الفكرية على أصنافها والتي ضمت كافة أنواع المحاصيل ضمن قائمة ضمت مائة جنس نباتي من بينها القمح، الذرة، الأرز، البرسيم المصري والحجازي.... إلخ، وذلك بعد أن كانت لا تتجاوز 20 جنس نباتي عند صدور قانون 82 لسنة 2002.

ولعل صدور قرار رئيس الجمهورية بقانون رقم 26 لسنة 2015 [118] بتعديل بعض أحكام القانون 82 لسنة 2002 الخاص بحقوق الملكية الفكرية، هو بمثابة التتويج لإدماج الموارد البيئية المصرية ضمن السوق العالمي، والذي جاء في ديباجته بناء على قرار رئيس الجمهورية رقم 235 لسنة 2003 بشأن الاتفاق الأوروبي المتوسطي لتأسيس شراكة بين حكومة جمهورية مصر العربية من جانب والجماعة الأوروبية ودولها الأعضاء من جانب آخر والموقع في 25/ 6/ 2001، وأيضا القوانين ذات الصلة فقد تم إصدار هذا القانون.

وبموجب هذا القانون تم تعديل العديد من المواد (192،189، 193، 194، 195، 196 ، 197 ، 198، 199 ، 200، 201،202 ) ولأنه من الصعب الإتيان على كافة تلك التعديلات ضمن إطار هذه الورقة، فإننا نعرض فقط لبعض أبرز تلك التعديلات وهى المتعلقة بالمادة 189 التي تعطى الحق للمربين المحليين والأجانب الذين ينتمون أو يقيمون أو يتخذون من مصر مركز نشاط حقيقي وفعال لهم في إحدى الدول أو الكيانات أو المنظمات الأعضاء في منظمة التجارة العالمية أو الاتحاد الدولي لحماية الأصناف النباتية الجديدة UPOV أو التي تعامل مصر بالمثل أن يتمتع بالحماية المقررة للأصناف النباتية ضمن هذا القانون. وبموجب هذا القانون فقد تم ربط سجلات الأصناف النباتية في مصر بمثيلتها في الاتحاد الدولي لحماية الأصناف النباتية الجديدة UPOV، حيث يتم رفض تسجيل أي صنف نباتي في قائمة السجلات النباتية المصرية إذا كان مطابقا أو متشابها أو مماثلا لسجل الأصناف النباتية في الـ UPOV. وبموجب هذا القانون أيضا يكون لعضو هذا الاتحاد الدولي

117 – الوقائع المصرية، العدد 167، 26يوليو 2005.
118 – الجريدة الرسمية، عدد 25 مكرر ب، 22 يونية 2015.

لحماية الأصناف النباتية الحق في أولوية تسجيل الصنف النباتي وإسباغ حقوق الحماية عليه مقارنة بآخرين حتى لو كانوا مواطنين محليين (مربين محليين).

**المحور الرابع: نتائج والتوصيات**

**أبرز النتائج**

هناك العديد من النتائج التي يمكن ملاحظتها ضمن إطار الموضوع التي تتناوله الورقة من بينها:

- من الصعب الفصل بين مسار التجارة الحرة والمعمقة والمحطات أو المسارات الأوربية المختلفة في علاقتها بمصر، حيث إن كل المسارات التي يتم التوافق حولها بين مصر والاتحاد الأوروبي مكملة لبعضها البعض وفي ترتيب تصاعدي بمعنى أن كل مسار يقود للمسار الذي يليه، بمعنى أن اتفاق الشراكة الذي جرى التوقيع عليه في 2001 في ارتباط وثيق باتفاقات التجارة الحرة المعمقة، وأن أدوار مؤسسات التمويل الأوروبية المالية هي في تكامل وتنسيق مع تلك المسارات. ومن ثم يصعب الحديث عن مسار بمعزل عن المسارات الأخرى.
- مركزية التجارة الحرة وسهولة النفاذ والوصول للموارد الطبيعية، والأمن على ضفتي المتوسط هو الإطار الحاكم للتجارة الحرة والمعمقة وما يرتبط بها من المسارات الأوربية الأخرى في علاقته بمصر.
- في الوقت الذي يجري فيه دمج الموارد البيئية في مصر من خلال الشراكات الأوربية المختلفة، في المقابل تغيب الشراكة مع منظمات المجتمع المدني وحقوق الفلاحين فيما يتعلق بمعالجة الآثار السلبية لتلك السياسات حيث لا توجد أي أطر مؤسسية لدمج منظمات المجتمع المدني على ضفتي المتوسط بالمشاركة الفعالة والجادة في صياغة العلاقة بين الاتحاد الأوروبي ومصر.
- غياب آليات للمراجعة والمراقبة على سياسات الاتحاد الأوروبي في علاقته ببلدان جنوب المتوسط بصفة عامة ومصر بصفة خاصة.
- هناك إصرار أوروبي على اتباع نفس النهج الاقتصادي النيو ليبرالي وبخاصة

السياسات المتعلقة بحرية التجارة والاستثمار دون إحداث تغيير جدي يقوم على دمج العدالة الاجتماعية ضمن سياق هذا النموذج الاقتصادي.

- تتحرك المؤسسات المالية الأوربية وبخاصة بنك الاستثمار الأوروبي والبنك الأوروبي للتنمية وإعادة الإعمار بمعزل عن السياق السياسي الناظم لعلاقات الشراكة الأوربية المصرية، حيث تغيب المعايير الخاصة بدمج المعايير الخاصة بحقوق الإنسان وضعف آليات المشاورة المجتمعية وتقييم الآثار البيئية ضمن أنشطة البنكين في الكثير من أنشطتها.
- ملف الزراعة غائب في اتفاقات الشراكة الأوربية المصرية وبخاصة ما يتعلق بحقوق الفلاحين، ففي الوقت الذي يطالب فيه الاتحاد الأوروبي بتحرير الموارد والمصادر البيئية في مصر نجد على الجانب الآخر المزيد من المخصصات المالية لدعم السلع الزراعية بدول الاتحاد الأوروبي.

**بعض البدائل**

هناك العديد من البدائل التي يتوجب الأخذ بها لخلق علاقة شراكة ذات نفع متبادل بين مصر وبلدان الاتحاد الأوروبي من بينها:

– إعادة تقييم المسار الأوروبي بأن تكون المقاربة الحقوقية في مقدمة وقلب علاقات الجوار الأوروبي.

– العمل باتجاه ترسيخ اتفاقيات التجارة والاستثمار في مقاربات حقوقية وتنموية، حيث إن تحرير التجارة والاستثمار التي طبقت منذ انطلاق مسار برشلونة أدت الى ضغوطات جمة على القدرات الإنتاجية في دول جنوب المتوسط.

– ضرورة وجود آلية لتقييم النتائج المحققة حتى اليوم من عملية تحرير في قطاع الزراعة والموارد البيئية في مصر.

– مراجعة السياسات الخاصة بأشكال البراءات على الأصول النباتية والحيوانية والعمل على تضمين حقوق الفلاحين ضمن هذه السياسات، وأيضا إعمال كافة المعايير المتعلقة بالشفافية في مقابل القرصنة الحيوية التي تستنزف الموارد الحيوية لبلدان الجنوب ومنها مصر.

– احترام الاتفاقيات الإطارية وبخاصة التريبس ضمن نطاق الاتفاقيات التجارية الثنائية مع دول الاتحاد الأوروبي، والتي تتم بالأساس على الالتفاف على الحقوق التي وردت بالاتفاقيات الإطارية للانتقاص منها وبخاصة في مجال الزراعة والملكية الفكرية على الموارد والأصول الوراثية.

– تقييم ومراجعة دور المؤسسات المالية الأوروبية -بما في ذلك بنك الاستثمار الأوروبي والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية.

– ضرورة أن يضع بنك الاستثمار الأوروبي سياساته الخاصة في قطاعات الطاقة، الغابات، النقل، المياه والأرض، إدارة النفايات وغيرها استنادا إلى مبادئ التنمية المستدامة.

– توسيع المقاربة الاقتصادية في إطار الشراكة مع الاتحاد الاوروبي من التركيز على النمو الاقتصادي إلى العمل باتجاه التأسيس لنموذج يعطي الأولوية لبناء القدرات الإنتاجية، وترسيخ آليات إعادة التوزيع، وتوفير فرص العمل اللائق وتعزيز المساواة في المشاركة الاقتصادية والاستفادة من عوائد النمو الاقتصادي[119]

## المراجع:


– ورقة الاعتمادات المالية من أجل النفع العام ، شبكة مراقبة البنوك بأوروبا.

– المبادئ التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي، لجنة الأمن الغذائي التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة بالأمم المتحدة (الفاو) 2012.

– ورقة مقدمة من شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية ومنظمات عربية أخرى للاتحاد الأوروبي، بمطالب تلك المنظمات من الاتحاد الأوروبي.

– الجريدة الرسمية، 18/ 4/ 2002.

- الجريدة الرسمية العدد 47، 30 نوفمبر 2003.

– الجريدة الرسمية، العدد 13 (تابع)، 25 مارس 2004.

– جريدة الوقائع المصرية، العدد 167، 26 يوليو 2005.

– الوقائع المصرية، العدد 167، 26 يوليو 2005.

– الجريدة الرسمية، العدد 3 مكرر أ، 18 يناير 2014.

– الجريدة الرسمية، عدد 25 مكرر ب، 22 يونية 2015.


119– ورقة مقدمة من شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية ومنظمات عربية أخرى للاتحاد الأوروبي، بمطالب تلك المنظمات من الاتحاد الأوروبي.

# الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للنساء واتفاقيات التجارة الحرة

منى عزت

شهدت مصر منذ منتصف السبعينيات تحولات مهمة في سياستها الاقتصادية، بانتهاج سياسات "الانفتاح الاقتصادي"، والتي تضمنت إجراءات جزئية وتدريجية نحو تحرير الاقتصاد، ومع مطلع التسعينيات ازدادت وتيرة الإسراع في تنفيذ هذه السياسات في مصر، وعرفت باسم مصطلح "الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي"، للتعبير عن مجمل سياسات التحرير الاقتصادي التي طبقتها الحكومة المصرية تنفيذا لاتفاقاتها مع صندوق النقد والبنك الدوليين، وتحديدا منذ مارس 1991، وهو عام توقيع خطاب النوايا مع صندوق النقد الدولي.[120]

واشتملت حزمة سياسات التكيف الهيكلي والتحرير الاقتصادي على خمسة موضوعات أساسية، وهي: سياسات خفض الإنفاق العام، سياسة إدارة الطلب، سياسة الخصخصة، سياسة تحرير التجارة، سياسة تحرير الزراعة.

ترتب على هذه السياسات مجموعة من الآثار التوزيعية مثل إعادة توزيع الدخل القومي لصالح عنصر رأس المال على حساب عنصر العمل، كما ترتب على الطابع الانكماشي لسياسات التحرير الاقتصادي آثارا اجتماعية قاسية، تتمثل في تسريح العمالة الحكومية وزيادة معدلات البطالة وخفض الإنفاق العام الموجه للخدمات الاجتماعية، ومن أكثر الشرائح الاجتماعية تضررًا من هذه السياسات هم العمال وصغار الملاك وفقراء الفلاحين وبعض شرائح الطبقة الوسطى، كما امتد تأثير هذه السياسات على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للنساء في جميع القطاعات السابقة، فكانت النساء أكثر تأثرا بتقليص العمالة في القطاعين العام والأعمال، وصلت نسبة النساء في عام 2010 في القطاع العام إلى 1.4 ٪ بينما الرجال 3.7 ٪ فعندما بدأت الدولة بتطبيق نظام المعاش المبكر تمهيدا لخصخصة الشركات بدأت بالصناعات كثيفة العمالة النسائية مستغلة ثقافة المجتمع التقليدية والنمطية تجاه عمل النساء والاتجاه العام في المجتمع بأن دور النساء الأساسي داخل المنزل وبالتالي كان هناك قبولا لفكرة خروج النساء للمعاش المبكر مع الترويج أن خروج النساء سوف

120- د. هويدا عدلي أستاذ العلوم السياسية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، نساء في سوق العمل (2)... العاملات في قطاع الاستثمار، مؤسسة المرأة الجديدة، 2012

يحل مشكلة البطالة بتعيين أبنائهم[121]، ومع تراجع الدولة أيضا في دعم الخدمات الأساسية وتدهور جودتها أثر ذلك أكثر على أوضاع النساء وبدأت تتصاعد ظاهرة «تأنيث الفقر» وزيادة أعداد المنخرطات في العمل غير المنظم في أعمال هامشية وعائدها محدود لم يخرج النساء من دائرة الفقر.

وتستمر معاناة النساء ما يقرب من الخمسين عاما الماضية فهي بين حجري رحى؛ من جهة ثقافة ذكورية تنميطية تقلص أدوار النساء داخل المنزل وتجعل مهمتها الأساسية هي دور الرعاية للأسرة، ومن جهة أخرى سياسات اقتصادية تزيد من معدلات البطالة بين النساء، ويتم العمل مع النساء باعتبارها عمالة رخيصة وقدرتها على المقاومة ضعيفة وسوف تقبل بأي شروط مجحفة لاحتياجها للمال فتعرضت لظروف عمل صعبة في المناطق الاستثمارية والحرة التي اعتمد على النساء القادمات من الريف أو المناطق الفقيرة المجاورة لهذه المدن، وأيضا الدولة كما قدمت حوافز وتسهيلات للمستثمر اشتملت أيضا على تعديلات تشريعية تجلت في قانون العمل رقم 12 لسنة 2003 الذي مثل انعكاس لهذه العلاقة غير المتكافئة بين أصحاب رأسمال الذين حصلوا على امتيازات تحت ذريعة جذب الاستثمار الأجنبي والخاص، وعمال وعاملات يعملون في بيئة عمل تفتقر لتوفير الحد الأدنى من الاستقرار وتقنين عملية الفصل وضعف الرقابة على تطبيق القانون، فلم تلتزم أغلب هذه الجهات بإعطاء النساء إجازة رعاية الطفل والوضع وعدم توفير دور الحضانة، فضلا عن تعرضهم لأشكال متعددة من العنف والتمييز[122].

رغم ما أنتجته السياسات الاقتصادية والاجتماعية من آثار سلبية على حقوق المواطنين والمواطنات الاقتصادية والاجتماعية، لم تراجع الحكومات المتعاقبة هذه السياسات والاتجاه إلى تطبيق سياسات بديلة تتمحور حول مشروع تنموي وطني يعمل على خلق فرص عمل مستدامة ويعالج الاختلالات التي سببتها سياسات الخصخصة و يواجه اللامساواة والتمييز، لكن استمرت الدولة في نفس النهج ومزيد من الربط

121 – المرأة والرجل في مصر 2011، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نوفمبر 2011

122 – منى عزت، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للنساء في مصر، نصوص حول حقوق المرأة والعدالة الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، 2012

بالعامل الخارجي فوقعت مصر اتفاقات مع الاتحاد الأوروبي أسهمت في مزيد من التأثير على سياستنا الاقتصادية والاجتماعية، وتشمل هذه الاتفاقيات عدد من الدول العربية في المنطقة وهي (المغرب، الجزائر، تونس، مصر، فلسطين، لبنان، سوريا، الأردن)، وتعرف باسم اتفاقيات سياسات الجوار، ويتعامل الاتحاد الأوروبي مع المنطقة أنها مجرد أسواق لمنتجاته، ومجالا للاستثمارات المربحة، ومكانا لإعادة بعض الصناعات لا سيما الملوثة منها وكثيفة اليد العاملة، ويتم ذلك على حساب تعزيز القدرات الإنتاجية للدول الشريكة معها في اتفاقيات سياسات الجوار تتعامل الدول العربية مع الاتحاد الأوروبي بطريقة فردية حيث يتم التفاوض مع كل دولة من خلال مفاوضات ثنائية ولا يوجد أي إطار تنسيقي يجمع الدول العربية للتشاور والتفاوض الجماعي، وهذا يؤدي إلى علاقة غير متكافئة ويقوض فكرة الشراكة من أساسها التي تفترض ضمنا قدرا من التوازن والندية.[123]

وكان للانتفاضات العربية تأثير على اعادة النقاش حول سياسات الجوار، بعد أكثر من عقد من اعتمادها، قامت في العام 2015 مؤسسات الاتحاد الأوروبي بمراجعة شاملة لسياسة الجوار، أعلنت عن الالتزام بإطار المبادئ المعلنة لسياسة الجوار، والسعي إلى تطوير أدوات وطرق العمل بما ينسجم مع التطورات، والانتقال من اتفاقيات التجارة الحرة التقليدية إلى «اتفاقيات التجارة الحرة العميقة والمتكاملة»، وتم تحديد أولويات التعاون ضمن ثلاثة محاور وهي: التنمية الاقتصادية لدعم الاستقرار –الأمن –الهجرة وحركة السكان[124].

ووفقا لمذكرة أولويات الشراكة بين الاتحاد الأوروبي ومصر من 2017 إلى 2020 [125] فتحدث الطرفان عن ضرورة أن تساهم أولويات الشراكة في تلبية تطلعات شعوب البحر الأبيض المتوسط، وخاصة فيما يتعلق بتحقيق العدالة الاجتماعية وفرص العمل اللائقة والرخاء الاقتصادي والارتقاء بظروف المعيشة بشكل كبير، مما يعزز

123 – أثر سياسات الاتحاد الأوروبي الاقتصادية والاجتماعية على التنمية وحقوق الإنسان على الضفة الجنوبية للمتوسط، ورقة بحثية مقدمة في اجتماع مجالات، عمان 20 – 21 أيلول 2018.

124 – المصدر نفسه.

125 Note: EU-Egypt partnership priority 20172020-

الاستقرار في مصر والاتحاد الأوروبي، واتفقا على أن تحقيق ذلك يتطلب العمل على النمو الشامل وتطبيق الحوكمة الفعالة التشاركية، التي تحكمها سيادة القانون وحقوق الإنسان والحريات الأساسية، ويتعاون كل من الاتحاد الأوروبي ومصر كشركين رئيسيين في إحراز تقدم في تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية الواردة في «استراتيجية التنمية المستدامة – رؤية 2030» .

أما عن قضايا النساء نصت المذكرة في هذا الشأن على أن أولويات الشراكة بين الحكومة والاتحاد الأوروبي العمل على تمكين الشباب والمرأة و إيجاد فرص العمل – خاصة للشباب والنساء – بما في ذلك الدفع بإدماج القطاع غير الرسمي في الاقتصاد، وتزويد الشباب والنساء بالأدوات القانونية والعملية ليتمكنوا من أداء دورهم في المجتمع من خلال مشاركتهم النشطة في الاقتصاد والتصدي للتمييز ضد المرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين، ويدعم الاتحاد الأوروبي جهود مصر لحماية الفئات المهمشة من الآثار السلبية المحتملة للإصلاحات الاقتصادية من خلال شبكات الأمان الاجتماعي والحماية الاجتماعية علاوة على ذلك، يواصل الاتحاد الأوروبي ومصر تعزيز التنمية الريفية والحضرية، وكذلك تحسين تقديم الخدمات الأساسية، مع التركيز على تحديث التعليم (بما في ذلك التدريب التقني والمهني) والنظم الصحية ويشارك الاتحاد الأوروبي خبرته في تأسيس تغطية شاملة لخدمات الرعاية الصحية وتحسين خدمات الرعاية الصحية.

وأطلقت في العام 2017 مبادرة من مجموعة العشرين مع أفريقيا (CwA)[126] من أجل تعزيز الاستثمار في أفريقيا، وزيادة الاستثمار الخاص، وانضمت حتى الآن لهذه المبادرة 11 دولة أفريقية: بنين وكوت ديفوار ومصر وإثيوبيا وغانا وغينيا والمغرب ورواندا والسنغال وتوغو وتونس.

حددت مجموعة العشرين و الدول الأفريقية في اجتماعهم في ديسمبر 2016 الخاص بأولويات العمل وفيما يتعلق بقضايا النساء تم الاتفاق على تحسين بيئة العمل والقضاء على التمييز وتحقيق المساواة بين الجنسين من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية

126- About the Compact with Africa, https://goo.gl/xZPGtk

المستدامة، واعتبرا أن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة اقتصاديًا عامل حاسم من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية، والتنمية المستدامة للمجتمعات، وتعهد مجموعة العشرين تقليل الفجوة الحالية بين توظيف الذكور والإناث بنسبة 25 في المائة بحلول عام 2025، والتركيز على تحسين نوعية عمل المرأة، وهذا يشمل تحقيق الأمن الوظيفي والاجتماعي، والتحول الرقمي الذي يخلق آفاقا مهنية جديدة للنساء.[127]

يلاحظ من الاتفاقيات السابقة عدم تبني الدول مقاربة شاملة لقضايا النوع الاجتماعي، وتم الإشارة لقضايا النساء في فقرات منفصلة مع اتباع نهج مكرر ونمطي وهو ربط قضايا النساء بقضايا فئوية فتم الربط بين قضايا الشباب والنساء في حين أن قضايا النساء تتقاطع مع جميع الفئات ويجب مراعاتها في جميع مجالات عمل الاتفاقيات، واتسمت الفقرات التي تحدثت عن قضايا النساء بالعمومية، وعدم الإشارة إلى إجراءات محددة سوف يتم تنفيذها في هذا الشأن، ولم يتم الإشارة إلى كيف سوف يتم التعامل مع التحديات التي تواجهه النساء في تمتعهن بحقوقهن الاقتصادية والاجتماعية، وتحديدا البعد المتعلق بالأوضاع الثقافية والاجتماعية السائدة والمتمثلة في الهيمنة الذكورية والسلطة الأبوية التي تكرس لعادات وتقاليد تحول دون وصول النساء للموارد الاقتصادية والمشاركة في صنع القرار الاقتصادي وتنميط مجالات عمل النساء وزيادة معدلات البطالة.

أكد الطرفان المصري والاتحاد الأوروبي في مذكرة أولويات الشراكة 2017 إلى 2020 على التعاون كشريكين رئيسيين في إحراز تقدم في تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية الواردة في «استراتيجية التنمية المستدامة –رؤية 2030".

نصت هذه الاستراتيجية على 17 هدفا يجب على دول العالم العمل على تحقيقهم، فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي موضوع هذه الورقة فهو محور أساسي في الاستراتيجية ، وتضمن في العديد من الأهداف، فركز الهدف الأول من الاستراتيجية على القضاء على الفقر، ونص الهدف الثامن على «تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام والعمالة الكاملة المنتجة، وتوفير العمل اللائق»، ونص الهدف التاسع على

127 – أولويات قمة العشرين في برلين لعام 2017، ديسمبر 2016

«إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار»، كما خصصت الاستراتيجية الهدف الخامس لـ«تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات»، وحرصت الأمم المتحدة على تخصيص هدف قائم بذاته على تحقيق المساواة بين الجنسين ليس لمجرد أن المساواة حق أساسي من حقوق الإنسان فحسب، لكن أرادت التأكيد مجددا على أن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب القضاء على جميع أشكال التمييز القائم على الجنس.

وانبثق من كل هدف عدد من المقاصد بمثابة خطة عمل وإجراءات ينبغي على الدول القيام بها من أجل تحقيق هذه الأهداف، وقياس مدى التقدم الذي حققته الدول في هذا الشأن، ومن بين القضايا المتعلقة بالتمكين الاقتصادي للنساء التي ركزت عليها الاستراتيجية في أكثر من هدف على النحو التالي:[128]

- الاعتراف بأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي وتقديرها وتعزيز تقاسم المسؤولية داخل الأسرة المعيشية والعائلة، حسبما يكون ذلك مناسبًا على الصعيد الوطني.
- القيام بإصلاحات لتمكين النساء من حقوق متساوية في الموارد الاقتصادية، وكذلك إمكانية حصولها على حق الملكية والتصرّف في الأراضي وغيرها من الممتلكات، وعلى الخدمات المالية، والميراث والموارد الطبيعية، وفقًا للقوانين الوطنية.
- تعزيز استخدام التكنولوجيا التمكينية، وبخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من أجل تعزيز تمكين المرأة.
- توفير فرص العمل للرجال والنساء، وخلق بيئة عمل آمنة، وتطبيق شروط العمل اللائق.
- تحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار، وريادة الأعمال وخاصة للنساء اللائي يتعرضن للتهميش الاقتصادي والاجتماعي.

يتعين على كل دول العالم إعداد خطط وطنية من أجل العمل على تحقيق أجندة

128 – المصدر نفسه.

التنمية، وفي هذا السياق أصدرت الحكومة المصرية في 2015 (استراتيجية التنمية المستدامة ... رؤية مصر 2030)[129] تتضمن هذه الاستراتيجية ثلاثة أبعاد، الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وينطوي تحت كل بعد عدد من المحاور ومؤشرات للقياس، بالنسبة لقضايا النوع الاجتماعي في هذه الاستراتيجية محدودة للغاية ففي البعد الاقتصادي أشار مؤشر إلى أن نسبة مشاركة النساء في قوة العمل المستهدفة أن تصل إلى 35 ٪ في عام 2030 ، دون الإشارة إلى إجراءات محددة عن كيفية تحقيق هذه النسبة، وتحت عنوان سياسات الاستثمار تم الإشارة في فقرة مختصرة لبرنامج تمكين المرأة يركز على توفير الخدمات الصحية للنساء والضمان الاجتماعي بالقطاع غير المنظم، وتجرى وزارة التخطيط بالتنسيق والعمل مع كل الوزارات تطوير لهذه الاستراتيجية ولم تصدر حتى الآن في شكلها النهائي بعد التطوير.

فيمكن القول إن البعد الاقتصادي تضمن إشارات عابرة ومجتزئة بشأن التمكين الاقتصادي للنساء، ولهذا كان هناك ضرورة موضوعية لصدور استراتيجية تمكين المرأة الصادرة عن المجلس القومي للمرأة في مارس 2017 «الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030»[130]، تتضمن هذه الاستراتيجية الأهداف التي تعتزم الدولة تحقيقها من أجل تحقيق أهداف التنمية 2030 الخاصة بالمساواة بين الجنسين، وتشمل عدد من المحاور «السياسي والاقتصادي والاجتماعي»، فيما يتعلق بمحور التمكين الاقتصادي للنساء فتبنت الاستراتيجية في هذا المحور هدف عام ينص على:

«تنمية قدرات المرأة لتوسيع خيارات العمل أمامها، وزيادة مشاركتها في قوة العمل، وتحقيق تكافؤ الفرص في توظيف النساء في كافة القطاعات بما في ذلك القطاع الخاص، وريادة الأعمال، وتقلد المناصب الرئيسية في الهيئات العامة والشركات الخاصة» الأهداف التفصيلية:

129 – الموقع الرسمي لوزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري:
http//:mpmar.gov.eg/

130 – الموقع الرسمي للمجلس القومي للمرأة:
http://ncw.gov.eg/ar

- مساندة المرأة العاملة: العمل على رفع إنتاجيتها وتقديم الخدمات المساندة للمرأة العاملة، خلق بيئة عمل محفزة وآمنة، إصدار قوانين من منظور النوع الاجتماعي، ودور أكبر للمرأة في حوكمة الشركات والهيئات.
- زيادة معدلات تشغيل النساء: فتح مجالات العمل الجديدة والقضاء على التمييز في شغل الوظائف وتشجيع مجالات العمل كثيفة العمالة النسائية، وتشجيع إداراتها للمشروعات.
- نفاذ المرأة للموارد الاقتصادية: تدريب وبناء قدرات النساء ونشر ريادة الأعمال بين النساء، والخدمات المالية.

**مؤشرات قياس الأثر لمحور التمكين الاقتصادي:**

| مؤشرات قياس الأثر | القيمة الحالية | المستهدف في 2030 |
|---|---|---|
| نسبة المرأة المعيلة تحت خط الفقر | ٪ 26.3 | ٪ 9 |
| نسبة مشاركة المرأة في قوة العمل | ٪ 24.2 | ٪ 35 |
| معدل البطالة بين الإناث | ٪ 24 | ٪ 16 |
| نسبة النساء في وظائف إدارية | ٪ 6 | ٪ 12 |
| نسبة النساء في وظائف مهنية | ٪ 38 | ٪ 4 |
| الدخل المكتسب المقدر فجوة الدخل بين الذكور والإناث | ٪ 29 | ٪ 58 |
| نسبة المشروعات الصغيرة الموجهة للمرأة | ٪ 22.5 | ٪ 50 |
| نسبة الإقراض متناهي الصغر الموجه للمرأة | 5٪ 4 | ٪ 53 |
| نسبة الإناث التي لديهن حساب بنكي | 9٪ | 18٪ |

تعد استراتيجية تمكين المرأة أكثر تفصيلا وتحديدا وتتضمن مؤشرات يمكن القياس عليها، كما ذكرت الاستراتيجية بوضوح ضرورة التعاون بين أطراف التنمية الثلاثة الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

يتبين لنا من العرض السابق اتساع الفجوة بين الرؤية الشاملة والكلية التي تحددها الاستراتيجيات الوطنية، وتطابقها مع أهداف التنمية 2030 الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة، وبين ما يجرى على الواقع من تحديات ومعوقات ثقافية واجتماعية تحول دون تحقيق تمكين اقتصادي للنساء، كما لا يزال حق النساء في العمل هو حق مقيد بقوانين تنطوي على أشكال من التمييز والعنف مثل قوانين العمل والأحوال الشخصية، وغياب السياسات التي تراعي النوع الاجتماعي، وتحقق المساواة بين الجنسين داخل أماكن العمل.

كما هو واضح أن الجانب الخاص بالتمكين الاقتصادي في رؤية 2030 به أهداف متعددة ويتطلب تطبيق سياسات تنموية قادرة على تحقيق العدالة الاجتماعية، ومقارنة ذلك بما ذكر في مذكرة الأولويات بين الاتحاد الأوروبي ومصر لم يتبين كيف سوف يتم العمل على أهداف التمكين الاقتصادي للنساء وفقا لرؤية 2030 ، وركزت المذكرة ومبادرة مجموعة العشرين وأفريقيا على زيادة الاستثمار ودور القطاع الخاص في توفير فرص العمل ونصت مذكرة الأولويات على تزويد الشباب والنساء بالأدوات القانونية والعملية ليتمكنوا من أداء دورهم في المجتمع من خلال مشاركتهم النشطة في الاقتصاد والتصدي للتمييز ضد المرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين، كما تم الاتفاق في الاجتماع الذي عقد ديسمبر 2016 بين مجموعة العشرين ودول الأفريقية على تحسين بيئة العمل والقضاء على التمييز وتحقيق المساواة بين الجنسين، لم توضح لنا الدول كيف سوف تلزم المستثمرين و أصحاب الأعمال على تشغيل النساء، وتوفير بيئة عمل آمنة ومحفزة للنساء والرجال، خاصة وأن التجارب السابقة مع أغلب الشركات متعدية الجنسيات والمناطق الاستثمارية والحرة والقطاع الخاص أن أغلبها لا تلتزم بتنفيذ القوانين بشان علاقات العمل والحد الأدنى للأجور، فضلا عن أن الكثير من الشركات والمصانع الخاصة لا ترحب بتشغيل النساء حتى لا تلتزم بنصوص القانون الخاصة بتوفير دور الحضانة وإجازات الوضع ورعاية الطفل، وشهدت معدلات البطالة الخاصة بالنساء خلال العشرة سنوات الأخيرة انخفاضا طفيفا، ففي العام 2005 نسبة البطالة لدى النساء 25.1 ٪ وفي العام 2017 انخفضت 2 ٪ لتصل إلى

23.1 ٪ بينما تستهدف الدولة وفقا لما تنص عليه استراتيجية تمكين المرأة أن تنخفض بطالة النساء إلى 16 ٪ في 2030.

ركزت أولويات الشراكة بين مصر والاتحاد الأوروبي العمل على تمكين الشباب والمرأة وإيجاد فرص العمل – خاصة للشباب والنساء – بما في ذلك الدفع بإدماج القطاع غير الرسمي في الاقتصاد، وأشارت مبادرة مجموعة العشرين مع أفريقيا على خلق فرص عمل غير تقليدية للنساء من خلال التحول الرقمي خطورة هذا التوجه إلى زيادة أعداد المنخرطين في القطاع غير المنظم أنه قطاع متضخم وهش ويمثل ما بين 30 ٪ إلى 40 ٪ من الناتج الإجمالي المحلي[131]، ويدار دون استراتيجيات اقتصادية تستند على بيانات عن حجم النشاط وأثره، فضلا عن أن أغلب العاملين في هذا القطاع داخل دائرة الفقر ولا يتمتعون بأي حماية القانونية.

**النساء في القطاع غير المنظم:**

يعد هذا القطاع المصدر الأول لخلق فرص العمل للنساء الفقيرات ممن لا يملكن مهارات الدخول إلى القطاع المنظم، وأغلبهن رؤساء لأسر وتبلغ نسبتهن في الحضر 17 ٪ والريف 16.5 ٪، ونسبة الأميات منهن في ال حضر 44.7 ٪ والريف 66.6 ٪ ونسبة الأرامل والمطلقات منهن في الحضر 83.9 ٪ والريف 70.9 ٪،[132] ومع ارتفاع معدلات البطالة اتجهت العديد من النساء من مراحل تعليمية مختلفة للعمل في هذا القطاع، إجمالي نسبة الرجال في هذا القطاع 47.3 ٪والنساء 44.7 ٪.

تتجه سياسات الدولة في المرحلة القادمة على زيادة أعداد المنخرطين في هذا القطاع من الرجال والنساء ويتوافق هذا الاتجاه مع التوجه على المستوى الدولي بشأن حل مشكلة البطالة في دول المنطقة من خلال التوسع في هذا القطاع خاصة بعد توقف الدولة عن التعيينات في الحكومة والقطاع الخاص لا يكفي بمفردة معالجة مشكلة البطالة.

131– برنامج عمل الحكومة 2018/ 2019–2021/ 2022، رئاسة مجلس الوزراء، 26 يونيو 2018

132– المرأة والرجل في مصر 2015، صادر عن الجهاز المركز للتعبئة العامة والإحصاء، فبراير 2017

ووفقا لما ورد في تقرير عن العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ومصر في إطار سياسة الجوار الأوروبية (2017-2018)[133] يدعم الاتحاد الأوروبي برامج متعددة المستويات لريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر والمتوسطة ويعتبر أن هذا الاتجاه سوف يسهم في تحقيق النمو الاقتصادي وامتصاص بعض الآثار السلبية الناتجة عن الإصلاح الاقتصادي، وبالتالي يكثف الاتحاد الأوروبي جهوده في هذا المجال والعمل على دعم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال، ويخصص الاتحاد الأوروبي 400 مليون يورو لدعم سهولة وصول الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل وتمكين البيئة وتعزيز الإصلاحات الاقتصادية لصالح الشركات، تنفيذ مشروعين، أحدهما حول الضرائب والآخر على المالية والإشراف والرقابة المصرفية، لتحسين الروابط التجارية وسلاسل القيمة وفرص التصدير وتطوير إمكانيات الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتم توقيع اتفاقين مع بنك الاستثمار الأوروبي والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير بشأن الإجراءات التي تدعم الالتزام الضريبي والجمركي الأفضل للشركات الصغيرة والمتوسطة، وجاري اتخاذ إجراءات تعزيز النظام البيئي للابتكار بين الشركات الصغيرة والمتوسطة.

بالإضافة إلى برامج التأهيل والتدريب للدخول لسوق العمل ومنها قيام الاتحاد الأوروبي بتدريب أكثر من 50 ألف شاب، كثير منهم من النساء، اكتسب مهارات جديدة وتمكنهم من الحصول على وظائف، تلقى ما يقرب من 10 آلاف على دعم محدد للحصول على وظائف دائمة أو بدء أعمالهم الخاصة (ريادة الأعمال)، ينفذ الاتحاد الأوروبي برامج مباشرة مع الحكومة المصرية منها وزارة الصناعة للعمل على تنفيذ برامج تطوير التعليم الفني وبرامج التدريب التقني والمهني وتركز هذه المشروعات والبرامج على توظيف الشباب وتستهدف ستة قطاعات: الملابس الجاهزة ، والأعمال التجارية الزراعية، وتجهيز الأغذية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والبناء.[134]

133- Report on EU-EGYPT relations in the framework of the revised ENP (2017-2018), 10/12/2018, https://goo.gl/k1cZYA

134- المصدر نفسه.

كما أعلنت الحكومة المصرية في خطتها المستقبلية 2018 إلى 2022 [135]، أن عدد المتعطلين 3.2 مليون فرد والهدف الاستراتيجي الخاص بالنهوض بمستويات التشغيل مستهدف توفير 900 فرصة عمل سنويا بإجمالي 3أ6 مليون فرصة عمل على امتداد الأربع سنوات القادمة، ولم يتم الإشارة هنا إلى المستهدف من النساء والرجال، وتضمنت الخطة إجراءات من اجل تحقيق هذه المستويات في التشغيل، ولم تشير هذه الإجراءات للنساء إلا في الجزء الخاص بـ«تفعيل مشاركة المرأة في سوق العمل، ولاسيما في مجال المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، التي تدر دخلا للمرأة المعيلة وخاصة في المرأة الريفية»

كما نصت الخطة على عدد من البرامج من أجل تحقيق الهدف الخاص بالنهوض بمستويات التشغيل، فركز برنامج تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، ومن بين أهداف هذا البرنامج زيادة فرص أصحاب المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، والحصول على الخدمات المالية، وذلك من خلال الوصول في نهاية البرنامج إلى 335 ألف مشروع، توفر 460 ألف مشروع، وزيادة نسبة النساء إلى 48 ٪، كما يستهدف البرنامج تنفيذ 2400 برنامج نشر الوعي بريادة الأعمال للشباب والشبات والطلبة والطالبات، وتقديم برامج تدريب وتأهيل في مجال ريادة الأعمال، تستهدف 4000 شاب وفتاة، وإصدار أكثر من 48 ألف رخصة ريادة أعمال، بالإضافة إلى برنامج (قرية واحدة، منتج واحد) وتستفيد منه 8 قرى، وتوفير 10.2 فرصة عمل لشباب الخرجين (نساء ورجال) .

تتجه الحكومة لتوسيع نطاق عمل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر للنساء والرجال ممن هم في مستويات تعليمية منخفضة أو لا يجيدون القراءة والكتابة، أو تنقصهم خبرات ومهارات، وأيضا توسيع مجال ريادة الأعمال لدمج الخريجين والخريجات من التعليم العالي، والتوسع في برامج ريادة الأعمال وربط الصناعة بسوق العمل، هذا يؤكد على أن هذا التوجه هو السياسة البديلة التي تتبناها الدولة

135- برنامج عمل الحكومة 2018/ 2019-2021/ 2022، رئاسة مجلس الوزراء، 26 يونيو 2018.

لحل مشكلة البطالة بعد وقف التعيينات في الحكومة، ولا يستطع القطاع الخاص توفير فرص عمل للرجال والنساء بما يسهم في حل مشكلة البطالة، بل تواجه النساء صعوبة في التوظيف في القطاع الخاص الذي يفضل توظيف الرجال لكي لا يتحمل الالتزامات القانونية الخاصة بأشكال الحماية للدور الإنجابي للنساء من توفير إجازات الوضع ورعاية الطفل ودور الحضانة والساعة الرضاعة، ويبدو أن هذه الحقوق أيضا لا تستطيع النساء الحصول عليها في هذا السوق الجديد للعمل الذي يتسع بوتيرة سريعة دون أي استراتيجيات للدولة كيف سوف تعمل على تنفيذ التزامها الدستوري في المادة 11 بأن «تكفل الدولة تمكين المرأة من التوفيق بين واجبات الأسرة ومتطلبات العمل» فالنساء تدفع لهذا السوق الجديد وهى محملة أيضا بأعباء ومسئوليات رعاية الأسرة دون أي خدمات تقدم لها تمكنها من القيام بأدوارها المتعددة التي تفرض عليها.

تركز برامج الدورات التدريبة لإلحاق النساء بسوق العمل الوارد في خطة الحكومة على المهن والحرف التقليدية التي اعتادت النساء القيام بها والتي تعرف بأنها مهن كثيفة العمالة النسائية، وهي الخياطة والتطريز والتفصيل والحرف اليدوية والسجاد والكليم وصناعة المواد الغذائية ومنتجات الألبان وتجهيز الخضروات مع إضافة ثلاث حِرف أخرى غير تقليدية وهي السباكة وأعمال النجارة والحدادة.

كما يتبين من البرامج السابقة أن المستهدف هو زيادة الأعداد المنخرطين في مجال المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة دون أن يكون هناك دراسات حول الطاقة الاستيعابية لهذا السوق الجديد، ودراسات الجدوى والتسويقية خاصة وأن جميع المؤشرات والدراسات التقييمية لهذا القطاع تشير إلى أنه يعاني من ركود وكساد ولم يتمكن الكثير من الرجال والنساء في هذا القطاع من الاستدامة في العمل ومنهم من لم يستطع تسديد القروض التي يحصل عليها لتمويل المشروع الخاص به.

تجدر الإشارة إلى أن وزارتي التضامن الاجتماعي[136] ووزارة القوى العاملة[137] هم أكثر الوزارات المعنية بملف العمالة غير المنظمة فحددت المواد من 131 إلى 144 من قانون العمل رقم 12 لسنة 2003 أدوار وزارة القوى العاملة بشأن هذا القطاع فيما يتعلق بالتدريب والتأهيل المهني، وقياس مستوى المهارة وإصدار ترخيص مزاولة الحرف، وإعداد سياسات التدريب، وتخصص إدارة ولها موارد مالية للقيام بعملية تدريب العمالة غير المنظمة هي الإدارة المركزية للتدريب المهني ويوجد مراكز تدريب في 22 محافظة، ومجالات التدريب (أجهزة منزلية/ لحام/ تبريد وتكييف/ إلكترونيات/ سيارات/ معمل لغات/ تفصيل وخياطة)، كما تستخدم وزارة التضامن الاجتماعي نظم تعليم وتدريب وبناء الشراكة بين الجهات الحكومية ذات الصلة والجهات الأهلية والقطاع الخاص من أجل تنفيذ عدد من المشروعات والبرامج منها مشروع الأسر المنتجة وتقديم القروض وفقا للإحصائيات المنشورة على الموقع الرسمي للوزارة فهي على النحو التالي:

- يبلغ إجمالي مشروعات الأسر المنتجة 12 ألف مشروع من بينهم 9000 مشروع تديرهم نساء.

- يبلغ قروض «مستورة» التي أتاحها بنك ناصر 2.687 قرض بإجمالي 63.546 مليون جنيه مصري، وذلك لعمل إجمالي مشروعات صغيرة ومتناهية الصغر.

- يبلغ عدد المشروعات الموجهة لتنمية المرأة الريفية 75.000 مشروع على مستوى الجمهورية، ويبلغ عدد النساء 79.000.

كما ينفذ المجلس القومي للمرأة عدد من البرامج والمشروعات التي تستهدف تدريب وتأهيل النساء المعيلات والفقيرات في المناطق الشعبية والعشوائيات والقري من أجل الإتاحة فرص عمل لهن وتركز محاور العمل التي يقوم بها المجلس القومي

136 – الموقع الرسمي لوزارة التضامن الاجتماعي:
https://goo.gl/pCyC6o

137 – وزارة القوى العاملة:
http://www.manpower.gov.eg/

للمرأة على تطبيق نظم مجموعات الادخار والاقتراض بقرى محافظات مصر، والتدريب على إدارة المشروعات والتسويق في مجالات الحرف اليدوية والمشروعات صديقة البيئة ومجالات التكنولوجيا المعلومات، وتدريب النساء على ريادة الأعمال وسبل دخول سوق العمل.

نلاحظ مما سبق أن هناك تقاربا في الأدوار التي تقوم بها الجهات الدولية والحكومية السابقة والجمعيات الأهلية فالجميع يركز على زيادة أعداد المنخرطين في المشروعات دون أن يكون هناك تصور متكامل حول سبل تطوير هذا القطاع، أو كيف يتم دمجه في القطاع المنظم، والخطوة التي اتخذت في هذا الإطار هي المبادرة التي أطلاقها البنك المركزي[138] الخاصة بالشمول المالي بحيث يكون للبنوك دور في الإقراض وتقديم الخدمات المالية وفي إطار دعم زيادة أعداد النساء المستفيدات من الخدمات البنكية وقع البنك المركزي مع المجلس القومي للمرأة في 13 سبتمبر 2017 مذكرة تفاهم من أجل تنظيم التعاون بين الطرفين فيما يتعلق بدعم وتمكين المرأة المصرية اقتصاديا وماليا، وتضمنت هذه المذكرة عدد من الإجراءات تتسق مع أهداف استراتيجية تمكين المرأة ومنها رفع نسب الادخار فتبلغ نسب النساء التي لديها حسابات بنكية 9 ٪ والمستهدف الوصول إلى 18 ٪ في 2030 من خلال رفع معدلات حصولها على الخدمات المالية وبخاصة المصرفية، وزيادة الوعى المالي من خلال نشر الثقافة المالية للمرأة وبين طالبات المدارس والجامعات[139] وهذا الإجراء مفيد في تمكين النساء من

138 – تعريف البنك المركزي المصري للشمول المالي : هو أن كل فرد أو مؤسسة في المجتمع تحصل على منتجات مالية مناسبة للاحتياجات، منها مثلا: حسابات توفير – حسابات جارية – خدمات الدفع والتحويل – التأمين – التمويل والائتمان – وغيرها من المنتجات والخدمات المالية المختلفة المنتجات تقدم من خلال القنوات الشرعية، مثل البنوك وهيئة البريد والجمعيات الأهلية وغيرهم، ويصبح كل فئات المجتمع عندهم فرص مناسبة لإدارة أموالهم ومدخراتهم بشكل سليم وآمن لضمان عدم لجوء الأغلبية للوسائل غير الرسمية التي لا تخضع لآلية رقابة واشراف،

لمزيد من التفاصيل يمكن الاطلاع على الموقع الرسمي للبنك المركزي: الكتاب الدوري بتاريخ 6 أبريل 2017 بشأن الأسبوع العربي للشمول المالي،

http://www.cbe.org.eg

139 – الموقع الرسمي للمجلس القومي للمرأة

http://ncw.gov.eg/ar-

المشاركة في صنع القرار الاقتصادي وتطوير قدرتها على الإدارة المالية لكن هذا يحتاج لجهود كبيرة للتغلب على المعوقات الثقافية والاجتماعية التي تفرض تبعية اقتصادية على النساء داخل الأسرة أو نقص الجهات التي تقدم الخدمات المالية خاصة للنساء في القرى والمناطق الفقيرة، كما يتطلب العمل على استراتيجيات لدراسة السوق واحتياجاته والجدوى الاقتصادية من هذه المشروعات وكيف توفر فرص عمل مستدامة تضمن تحقيق دخل يحقق حياة كريمة للأسر، فضلا عن أن الأمر يحتاج لإصدار القوانين المناسبة لهذا القطاع ونظم الحماية الاجتماعية، لأن دون ذلك لا يمكن الحديث عن العدالة الاجتماعية و تمكين اقتصادي حقيقي للنساء.

# تأثير اتفاقيتى التجارة الحرة المعمقة والشاملة والتعاون مع أفريقيا على وضعية الحقوق السياسية والثقافية فى مصر

شيماء الشرقاوى

**مقدمة:**

بدأت المشاورات بين الاتحاد الأوروبي مع مصر عام 2011 لعمل اتفاقية التجارة الحرة والشاملة والتي تستهدف وفقا للمعلن تعزيز مناخ الاستثمار في مصر وتأييد خطة الإصلاحات الاقتصادية التي تتبناها مصر منذ التوقيع على قرض صندوق النقد الدولي، إلى جانب ذلك سوف يمتد اتفاق التجارة الحرة إلى أبعد من اتفاقية الشراكة لتغطية التجارة في الخدمات والمشتريات الحكومية والمنافسة وحقوق الملكية الفكرية وحماية الاستثمار. وبالنسبة لاتفاقية التعاون مع أفريقيا فهي أيضا تهدف لتعزيز الاستثمار الخاص في أفريقيا، بما في ذلك الاستثمار في البنية التحتية.

لا تنفصل الأثار الاقتصادية التي ستتركها تلك الاتفاقيات على آثارها على مستوى الحقوق السياسية والاجتماعية، فعلى سبيل المثال كيف ستؤثر تلك الاتفاقيات على حق المواطنين في المشاركة في صنع السياسات العامة سواء كانت السياسات الاقتصادية أو سياسات تتعلق بالخدمات العامة والتي يقع تطويرها ضمن الجوانب التي تغطيها الاتفاقيات. على الناحية الأخرى كيف ستؤثر تلك الاتفاقيات على الحقوق الثقافية، فعلى سبيل المثال من الجوانب التي تغطيها الاتفاقيات تتعلق بحقوق الملكية الفكرية، وبالتالي فكيف من الممكن أن تؤثر الاتفاقيات على هذا الحق.

وبالتالي سنحاول في هذه الورقة قراءة بنود الاتفاقيتين المذكورتين وآثارهما على الحقوق السياسية والثقافية في مصر من خلال إطار نظري يتلمس آثار اتفاقيات التجارة على الحقوق السياسية والثقافية في الدول الموقعة عليها.

ومن خلال محاولة تناول ما هو التأثير الذي تتركه اتفاقية التجارة الحرة المعمقة والشاملة مع الاتحاد الأوروبي واتفاقية التعاون مع أفريقيا على وضعية الحقوق السياسة والثقافية في مصر، إلى جانب التعرف على الجوانب الإيجابية والسلبية لهذه الاتفاقيات.

**أولا: الإطار النظري: اتفاقيات التجارة وأثرها على الحقوق السياسية والثقافية:**

برزت في السنوات الماضية، العديد من الرؤى حول ما إذا كان تحرير التجارة من

شانه أن يعزز أم يقوض حقوق الإنسان، وما إذا كان ينبغي للاتفاقيات التجارية أن تتضمن أو لا تتضمن بنودا لتعزيز حقوق الإنسان ويمكن أن يكون التركيز منصبا بشكل أكبر على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن هذه الدراسات أيضا أشارت لأهمية الحقوق السياسية والثقافية فيما يتعلق باتفاقيات التجارة حتى وإن لم يكن مركزا عليها بشكل كبير.

وتأتي هذه الرؤى من أطراف مختلفة ومنها المدافعون عن حقوق الإنسان الذين يريدون التأكد من أن التجارة والقواعد المتداولة بها لا تقوض التمتع بحقوق الإنسان، وأولئك الذين يريدون رؤية العقوبات التجارية المستخدمة كأدوات لضمان احترام الحد الأدنى من معايير حقوق الإنسان، وهناك المؤمنون بالتجارة الحرة والدول النامية الذين يخشون أن تطبق معايير حقوق الإنسان بطريقة تعمل ضد التجارة الحرة وبالتالي تقوم بتقييد الرفاهية الاقتصادية، وهناك أيضا الناشطون في مجال التنمية الذين يرون «حقوق الإنسان» كشعار.[140]

تنبع هذه التخوفات من طبيعة السياسة التجارية والتي يصفها البعض بكونها غير شفافة وغير ديمقراطية. فالافتقار إلى الشفافية والمشاركة في حد ذاتها لا يؤدي بالضرورة إلى نتائج ضارة بحقوق الإنسان. لكنهم غالبا ما يؤدون لتقييد حقوق الإنسان.

وتأتي هذه التخوفات نتيجة لتناقض اتفاقيات التجارة المباشر مع مبادئ حقوق الإنسان، فعلى سبيل المثال حق كل مواطن في المشاركة في حكومة بلده المنصوص عليها في المادة 21 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وأيضا الحق في الوصول إلى المعلومات، المنصوص عليه في المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وحقوق المواطنين في المشاركة في إدارة الشؤون العامة المنصوص عليها في المادة 25 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.[141]

140- Caroline Dommen, Trade and human rights: towards coherence, Sur. Revista Internacional de Direitos Humanos, December 2005, https://goo.gl/48uGFC

141- Ibid.

وعلى الرغم من وجود بعض التحسن في عملية الوصول إلى الوثائق والاجتماعات داخل منظمة التجارة العالمية، إلا أنه لا تزال العديد من الوثائق الرئيسية غير معلنة حتى تتوقف عن كونها ذات أهمية، هذا إذا تم الإعلان عنها على الإطلاق. تبقى أيضا حقيقة أن هذا التحسن في منظومة عمل منظمة التجارة العالمية قابله عدد متزايد من المفاوضات التجارية الثنائية السرية للغاية لدرجة أنها قد تجعل منظمة التجارة العالمية تبدو شفافة بصورة عكسية.[142]

في الواقع، يتم التفاوض على المفاوضات التجارية الثنائية بشكل دائم تقريبا بعيدا عن أعين الناس، وغالبا ما تتقدم هذه المفاوضات بشكل سريع بحيث يستحيل على منظمات المجتمع المدني –وفي بعض الأحيان حتى الوزارات الحكومية بخلاف التجارة أو المفاوضين السياسيين رفيعي المستوى –التعليق على مشروعات النصوص. أو تقديم خبرتهم في إصدارات محددة للمفاوضات.

على سبيل المثال في حالة تايلاند. وكما ذكرت تقارير مجموعة FTA Watch التايلاندية، في المفاوضات التايلاندية الأمريكية للتوصل إلى اتفاقية تجارية ثنائية، فإن الولايات المتحدة تطالب الحكومة التايلاندية بالموافقة شفهيا على إبقاء عملية المفاوضات سرية. وأيضا وقعت الحكومة التايلاندية اتفاقية تجارية أخرى (مع أستراليا) دون تدخل البرلمان ودون الكشف عن محتوى الاتفاق للجمهور حتى بعد إبرام الاتفاقية، ثم باللغة الإنجليزية فقط.[143]

وبالتالي فبالإضافة إلى كونها مخالفة للمعايير الدولية لحقوق الإنسان الموضحة أعلاه، فإن هذا يتناقض مع الدستور التايلاندي، الذي يشجع على المشاركة العامة في صنع القرار السياسي ومراقبة ممارسة الدولة للسلطة، والقواعد التجارية للولايات المتحدة التي تهدف إلى الحصول على أوسع شفافية في عملية التفاوض. وتتكرر هذه الحالة عبر العديد من الاتفاقات التجارية الثنائية التي تم التفاوض عليها بين الدول الصناعية والدول النامية.[144]

142- Ibid.
143- Ibid.
144- Ibid.

ويؤدي هذا الافتقار للشفافية إلى النتائج المهددة وغير المتسقة مع حقوق الإنسان. فعلى سبيل المثال في كثير من الحالات، يعطى دور أقوى للأعمال التجارية بالمقارنة بمجموعات المصلحة العامة، حيث تميل الحكومات عادة إلى التشاور مع مجموعات الأعمال وتقديم مصالحها أكثر من تلك التي يدافع عنها المجتمع المدني. على سبيل المثال، مصالح البحث الصيدلي والمصنعين من أمريكا تنعكس تقريبا في جميع اتفاقات التجارة الثنائية الأمريكية المعتمدة مؤخرا، مما أدى إلى وضع الأدوية بأسعار بعيدة عن متناول العديد من المواطنين، وذلك خلافا لمبدأ الحق في الصحة وتسهيل الحصول على الأدوية.[145]

في الواقع، في الترويج «للتجارة الحرة»، تسعى منظمة التجارة العالمية والاتفاقات الثنائية إلى التخلص من التدخلات التنظيمية المحتملة مع التدفق الحر للسلع والخدمات، مما يحد من قدرة الحكومات على التنظيم لصالح التنمية، وحماية البيئة، أو للدفاع عن الفئات الأضعف أو الأقل حظا. وقد أعطى هذا الأمر قلقا خاصا فيما يتعلق بالعناصر الأساسية لكسب الرزق مثل الغذاء أو الصحة، وتوفير الخدمات الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية أو المياه.[146]

على الناحية الأخرى، يعتمد تحرير التجارة، حتى في مفهومه الضيق كاستراتيجية للنمو الاقتصادي على حكم القانون وعلى إجراءات إدارية وقضائية تتسم بالنزاهة والشفافية ويخضع فيها المسؤولون العموميون للمساءلة.

وبالتالي فإن السياسات التجارية لحكومة فاسدة، مبهمة، وتعسفية تدعم غياب القانون والفساد في القطاع الخاص وبالتالي يؤدي هذا إلى سوق مشوهة وغير آمنة إلى حد كبير. وفي مثل هذه الحالات، لا يهم كثيرًا حتى لو احتوت الاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف على أحكام تعمل على ضبط الحدود أو تتصدى للتمييز الصريح. فعلى الرغم من أن المادة العاشرة من اتفاقية الجات تتضمن أحكامًا هامة تتعلق بالشفافية، إلا أنها نادرًا ما تم تطبيقها أو تفسيرها في تسوية المنازعات. وأيضا على الرغم من تفويضها

145- Ibid.

146- Caroline Dommen, Trade and human rights: towards coherence, Sur. Revista Internacional de Direitos Humanos, December 2005, https://goo.gl/48uGFC

الطويل الأمد للتعامل مع مسائل الشفافية، فإن منظمة التجارة العالمية ليس لديها خبرة مؤسسية في هذا المجال. وقد عزّزت العزلة المؤسسية لمنظمة التجارة العالمية عن مؤسسات حقوق الإنسان، من بين أمور أخرى، عجزها عن التعامل مع الشفافية والأحكام المتعلقة بالطريقة الواجبة في اتفاقات منظمة التجارة العالمية.[147]

في حين أنه يمكن أن تؤدي الشفافية على نطاق أوسع في المفاوضات إلى تعزيز المساءلة اللازمة لمساعدة الدول النامية على تحقيق اتفاقات تجارية تكون أكثر ملاءمة للتنمية، وتخدم احتياجات أكثر السكان ضعفا من سكانها، بما يتفق مع مبادئ حقوق الإنسان. وهذا هو الحال على وجه الخصوص في المفاوضات التجارية الثنائية حيث تكون اختلال توازن القوى كبيرة وكثيرًا ما تُضغَط الدول النامية في اتفاقات ليست في مصلحتها.[148]

إلى جانب ذلك لا تؤثر الاتفاقيات التجارية على اقتصاد الدول والشركاء التجاريين فحسب، بل تؤثر أيضًا على مجتمعهم وبيئتهم. ولذلك على سبيل المثال وردًا على انتقادات المجتمع المدني القاسية لنظام التجارة الدولية لكونه متحيزا، قرر الاتحاد الأوروبي إجراء ما يسمى بـ"تقييمات تأثير الاستدامة التجارية» قبل إبرام كل اتفاقية تجارية، كجزء من سياسة التنمية المستدامة للاتحاد الأوروبي.

وقد وجه المدافعون عن حقوق الإنسان انتقادات واسعة لتقييمات الاستدامة التي يقوم بها الاتحاد الأوروبي، وكانت الانتقادات مبنية على فكرة أن المنهاجية والممارسة الحالية لا تسفر عن تقييم كاف لكيفية تأثير اتفاقية تجارة معينة على حقوق الإنسان؛ فضلا عن ذلك، فقد أشاروا إلى أن هذه التقييمات قد فشلت في مواجهة التحديات الأساسية التي تواجهها الدول الفقيرة، على سبيل المثال، ضعف القدرة الإنتاجية، وارتفاع معدلات البطالة، وانعدام البنية التحتية.[149]

147- Robert Howse and Makau Mutua, Protecting Human Rights in a Global Economy: Challenges for the World Trade Organization, HUMAN RIGHTS IN DEVELOPMENT YEARBOOK 1999/2000: THE MILLENNIUM EDITION, pp. 51-82, Hugo Stokke, Anne Tostensen, eds., 2001, https://goo.gl/iFZwSP

148- Caroline Dommen, Trade and human rights: towards coherence, Sur. Revista Internacional de Direitos Humanos, December 2005, https://goo.gl/48uGFC

149- Elisabeth Bürgi Bonanomi, Improving The Methodology For Measur-

أصبحت حاليا بعض الدول مثل كندا والاتحاد الأوروبي تعمل على تضمين لغة حقوق الإنسان في اتفاقيات التجارة الخاصة بها. اعتمدت هذه الدول استراتيجيات مختلفة لتضمين أحكام حقوق الإنسان ولكن تبقى الإشكالية في أن بعض هذه الأحكام ملزمة؛ بينما تبقى الأخرى منها بلاغية أي أنها غير ملزمة. وتشمل حقوق الإنسان التي يتم الترويج لها في هذه الاتفاقيات حقوق الخصوصية والمشاركة السياسية ومراعاة الأصول القانونية والوصول إلى أحكام المعلومات والحقوق الثقافية وحقوق السكان الأصليين. وبينما قد تدفع هذه الاتفاقات بعض الدول إلى تغيير قوانينها أو تخصيص موارد أكبر لإنفاذ حقوق الإنسان، فلا يُعرف إلا القليل عن تأثيرها الفعلي على أوضاع حقوق الإنسان. إلى جانب ذلك، فإن البعض يرى أن أحكام حقوق الإنسان تكون مكلفة على الأرجح بالنسبة للدول النامية لتنفيذها (مثل حقوق الملكية الفكرية).[150]

وفي هذا السياق، تم تطوير عدة منهجيات لإجراء ما يسمى «تقييمات تأثير حقوق الإنسان» للإجراءات الحكومية. في عام 2011، تم تقديم المبادئ التوجيهية بشأن تقييم اتفاقيات التجارة والاستثمار المتعلقة بحقوق الإنسان في الدورة التاسعة عشرة لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. لا تتمتع بشرعية عالية من المبادئ التوجيهية الأخرى مثل مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، لأنها لم تعتمد بعد عملية تشاركية مكثفة وشاملة مثل هذه الأخيرة. ونتيجة لذلك، بدأ جيل جديد من الاتفاقات التجارية الخاصة بالاتحاد الأوروبي في دمج حقوق الإنسان إلى حد معين.[151]

ربما ستركز معايير تقييم حقوق الإنسان في البداية على الجوانب المتعلقة بأثر الاتفاقيات التجارية على الحقوق الاقتصادية والثقافية ولكن النص أيضا على الحقوق

ing Social And Human Rights Impacts Of Trade Agreements, CDE Working Paper, 2014, https://goo.gl/e1bo1A

150- Susan Ariel Aaronson and Jean Pierre Chauffour, The Wedding of Trade and Human Rights: Marriage of Convenience or Permanent Match?, WTO Publications, 15 February, 2011, https://goo.gl/QBNoEi

151- Elisabeth Bürgi Bonanomi, Improving The Methodology For Measuring Social And Human Rights Impacts Of Trade Agreements, CDE Working Paper, 2014, https://goo.gl/e1bo1A

السياسية والثقافية حتى وإن بدت نصوصها غير ملزمة في بعض الأحيان من شأنه أن يوجه النظر إليها بشكل أكبر.

**ثانيا: اتفاقية التجارة الحرة المعمقة والشاملة DCFTA بين الحقوق السياسية والثقافية:**

في ديسمبر 2011 اعتمد مجلس الشئون الخارجية التابع للاتحاد الأوروبي افتتاح مفاوضات التجارة مع مصر، والأردن، والمغرب وتونس للبدء في المفاوضات حول اتفاقية التجارة الحرة العميقة والشاملة (Deep and Comprehensive free Trade Agreements). جاءت مبادرة الاتحاد الأوروبي في أعقاب الثورات العربية، وفي تقرير صدر في مايو 2011 بعنوان «استجابة جديدة لجوار متحول»[152]، نص على جملة من الملامح الجديدة لتعزيز التعاون الأوروبي في منطقة دول الجوار، من بين هذه الملامح بناء شراكات مع المجتمع، ليس فقط مع الحكومات، وذلك عن طريق دعم المجتمع المدني، والعمل على تعميق الديمقراطية في دول جنوب المتوسط، وذلك من خلال تعزيز الانتخابات الديمقراطية، والقوانين والممارسات التي تحترم حقوق الانسان، وتعزيز التعاون بين المجتمعات والشعوب، وإقامة شراكات في كل دولة مجاورة وجعل دعم الاتحاد الأوروبي أكثر سهولة لمنظمات المجتمع المدني من خلال منصة مخصصة للمجتمع المدني. إلى جانب دعم إنشاء مؤسسة (وقفية الديمقراطية الأوروبية European Endowment for Democracy) لمساعدة الأحزاب السياسية والمنظمات غير الحكومية غير المسجلة والنقابات العمالية وغيرها من الشركاء الاجتماعيين وتعزيز حرية الإعلام من خلال دعم منظمات المجتمع المدني دون عائق للوصول إلى الإنترنت واستخدام الاتصالات والتقنيات الإلكترونية.[153]

ومن أهم الفرضيات التي تبناها التقرير حول سياسات الاتحاد الأوروبي في منطقة دول الجوار هي أن المجتمع المدني المتطور من شأنه أن يعمل على تمكين المواطنين من التعبير عن مخاوفهم والمساهمة في صنع السياسات ومساءلة الحكومات. ويمكن أن يساعد

152- European Commission. A New Response to a Changing Neighborhood: A Review of European neighborhood Policy. May 25 2011, https://goo.gl/WNadiQ
153- Ibid.

أيضًا في ضمان أن يصبح النمو الاقتصادي أكثر شمولية. إلى جانب ذلك فحرية الإعلام والوصول الحر إلى المعلومات عنصرين أساسيين للديمقراطيات وتلعب الشبكات الاجتماعية والتكنولوجيات الجديدة دورًا مهمًا في تعزيز التغيير الديمقراطي.[154]

وأما بالنسبة لوضعية الحقوق السياسية في مصر، فنبدأ بالحق في حرية تنظيم المجتمع المدني والتي أصبح عليها العديد من القيد في أعقاب إصدار قانون الجمعيات الجديد في مايو 2017، والذي يمكن وصفه بصفته يقضي على ما تبقى من مساحة ضئيلة للمجتمع المدني في مصر، وأن يُنهي العمل الحقوقي ويقضي على أنشطة الجمعيات المستقلة الأخرى. حيث يجرّم القانون عمل المنظمات غير الحكومية، وينص على عقوبة بالسجن 5 سنوات لمن لا يلتزم بأحكامه من قبيل العمل أو استلام تمويل دون موافقة حكومية. كما ينص على مراقبة يومية من قبل المسؤولين، ومنهم عناصر الأجهزة الأمنية، ويحظر الأنشطة التي «تضر بالأمن القومي للبلاد أو النظام العام أو الآداب العامة أو الصحة العامة»، وهي نصوص فضفاضة يمكن أن تستخدمها السلطات في حظر أي أنشطة مشروعة.[155] وقد أثر ذلك القانون على وضعية المجتمع المدني في مصر ولجأت العديد من المنظمات إلى الإغلاق أو توفيق أوضاعها وفقا للقانون بما يعني عدم قدرتهم على ممارسة عملهم سواء في المناصرة أو في مراقبة عملية صنع السياسات العامة. وفي وقت سابق تم إدخال تعديلات على قانون التظاهر لعام 2013 والتي أدت لكون التجمعات السلمية محظورة وخاضعة للعقاب في مصر.[156]

على الناحية الأخرى جاء ترتيب مصر في مؤشر الشفافية الدولية 117 من أصل 180 دولة.[157] ووفقا للدستور المصري 2014، وتحديدا المادة 27، يلتزم النظام الاقتصادي بمعايير الشفافية والحوكمة، ودعم محاور التنافس وتشجيع الاستثمار، والنمو المتوازن جغرافيا وقطاعيا وبيئيا، ومنع الممارسات الاحتكارية، مع مراعاة

154- Ibid.

155 – تقرير مصر لعام 2018، هيومن رايتس ووتش،
https://goo.gl/EyXTtp

156 – تقرير مصر لعام 2018، هيومن رايتس ووتش،
https://goo.gl/EyXTtp

157- Egypt Country profile, Transparency International, https://goo.gl/9My35h

الاتزان المالي والتجاري والنظام الضريبي العادل، وضبط آليات السوق، وكفالة الأنواع المختلفة للملكية، والتوازن بين مصالح الأطراف المختلفة، بما يحفظ حقوق العاملين ويحمى المستهلك.[158]

وفي المادة 218، تلتزم الدولة بمكافحة الفساد، ويحدد القانون الهيئات المستقلة والأجهزة الرقابية المختصة بذلك. وتلتزم الهيئات والأجهزة الرقابية المختصة بالتنسيق فيما بينها فى مكافحة الفساد، وتعزيز قيم النزاهة والشفافية، ضمانًا لحسن أداء الوظيفة العامة والحفاظ على المال العام، ووضع ومتابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد بالمشاركة مع غيرها من الهيئات والاجهزة المعنية، وذلك على النحو الذي ينظمه القانون.[159]

وبالتالي عندما تصبح عملية صنع السياسات العامة، التي من شأن هذه الاتفاقية أن تساهم في تحديد أولوياتها وخصوصا فيما يتعلق بالخدمات العامة والسياسات الاقتصادية، مقتصرة على الحكومة دون دمج المواطنين تصبح السياسات العامة مفتقرة لأحد أهم معاييرها لتصبح عملية فعالة وهو معيار الشفافية خاصة في ظل استمرار غلق المجال العام والقيود على حرية التعبير والنفاذ إلى المعلومات.

وفي السادس عشر من مايو 2014 قامت مؤسسة «إيكوريس» الاستشارية المكلفة من الاتحاد الأوروبي بتقييم آثار اتفاق التجارة الحرة العميقة والشاملة بين الاتحاد الأوروبي ومصر، بنشر تقريرها المؤقت.

وللمرة الأولى تناول التقرير بالتقييم مخاطر هذا الاتفاق على حقوق الإنسان. وقد ألقى التقرير الضوء على الخاصة بمشاركة المجتمع المدني، والمرتبطة بالقيود الحالية التي تُمارس على حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات، وحرية التجمع، والمناخ السياسي غير المستقر في مصر وخلص التقرير إلى أن المعاهدة إذا أخفقت في الاشتمال على البنود والآليات ذات الصلة بقضايا الديمقراطية والشفافية والحوكمة وإشراك

158- دستور مصر 2014،

https://goo.gl/UbS2WX

159- نفس المرجع.

المجتمع المدني والمواطنين في صنع السياسات العامة، وإذا كانت التدابير المخففة للآثار السلبية غير كافية أو سيئة التنفيذ، وإذا أخفق الاتحاد الأوروبي في استخدام مفاوضات التجارة في الضغط للحصول على تحسن في حالة هذه الملفات في مقابل المضي قدما بعمل الاتفاقية، فسوف تحدث آثار سلبية على حقوق الإنسان، وسوف تتضاءل قدرة مصر على عمل تشريعات في صالح حقوق الإنسان، وتؤدي المعاهدة إلى «سباق للقاع» فيما يتعلق بتدابير حماية حقوق الإنسان، في سبيل الاحتفاظ بالتنافسية.[160]

لا تتعامل اتفاقية التجارة الحرة الشاملة والمعمقة بشكل مباشر مع الجوانب الثقافية، ولكن يبقى هناك تماس بين ما تنصه تلك الاتفاقية وبين ما يترتب عليها من آثار على وضعية الحقوق الثقافية. فوفقا للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، من حق كل فرد: أن يشارك في الحياة الثقافية، وأن يتمتع بفوائد التقدم العلمي وبتطبيقاته، وأن يفيد من حماية المصالح المعنوية والمادية الناجمة عن أي أثر علمي أو فني أو أدبي من صنعه. وتراعي الدول الأطراف في هذا العهد، في التدابير التي ستتخذها بغية ضمان الممارسة الكاملة لهذا الحق، أن تشمل تلك التدابير التي تطلبها صيانة العلم والثقافة وإنماؤهما وإشاعتهما.[161]

وهناك عدد من الجوانب فيما يتعلق بقضية الحقوق الثقافية واتفاقيات التجارة الحرة، تتعلق الناحية الأولى بقضية الملكية الفكرية والناحية الثانية بقضية حماية الصناعات الثقافية. فبموجب إطار منظمة التجارة العالمية فحقوق الملكية الفكرية، والتي تعتبر جزء من الحقوق الثقافية، هي أول «حقوق خاصة» يجب حمايتها، هذا على الرغم من أنه قد تم قبول اتفاقية الجوانب المتعلقة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية بتردد كبير من قبل العديد من الدول والذين يخشون من ألا تكون المستويات العالية من حماية

160 – تقييم أثر التجارة المستديمة لدعم اتفاقية التجارة الحرة العميقة والشاملة بين الاتحاد الأوروبي وجمهورية مصر العربية، المفوضية الأوروبية الإدارة العامة للتجارة، سبتمبر 2012،
https://goo.gl/RX6J63

161 – العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية،
https://goo.gl/RZx3DE

الملكية الفكرية ملائمة لنقل التكنولوجيا والأهداف الاجتماعية الأخرى.[162]

وبالنسبة لاتفاقية التجارة الحرة المعمقة والشاملة، فوفقا للتقرير حول تقييم آثار اتفاق التجارة الحرة العميقة والشاملة بين الاتحاد الأوروبي ومصر، فإن فقط زيادة حماية الملكية الفكرية كجزء من اتفاقية التجارة الحرة العميقة والشاملة ربما قد يؤدي إلى المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وهو ما سيؤثر بدوره على الاستثمارات المصرية في هذا القطاع. إلى جانب ذلك، تطبيق اتفاقية التجارة الحرة العميقة والشاملة قد يؤدي إلى تغييرات في القيود المتعلقة بوضع الاستثمار المباشر، مما سيؤدي بدوره إلى حل الشراكات الحالية، وبالتالي أيضا زيادة المنافسة الأجنبية في السوق.[163]

على الناحية الأخرى، لم تتعامل الاتفاقية مع فكرة حماية الصناعات الثقافية والتي تتسم بالخصوصية والتنوع باختلاف الدول. فعلى سبيل المثال من ضمن محتوى اتفاقية التجارة الشاملة والمعمقة هو إزالة كاملة لكافة العوائق الخاصة بالتعريفة الجمركية على جميع السلع، وتسهيل إجراءات الجمارك، ومعاملة المستثمر الأجنبي مثل المستثمر المحلي والدفع بجميع السلع نحو السوق للمنافسة. وتكمن الإشكالية هنا في تهديد الصناعات الثقافية المحلية من ناحية قدرتها على المنافسة ومن ناحية أخرى قدرة الحفاظ على خصوصيتها وعدم تأثرها بفتح الأسواق.[164]

**ثالثا: اتفاقية التعاون مع أفريقياCWA: تعاون أم انتزاع للحقوق السياسية والثقافية:**

تختلف اتفاقية «التعاون مع أفريقيا» عن اتفاقية التجارة الحرة الأوروبية. فالهدف

162- Robert Howse and Makau Mutua, Protecting Human Rights in a Global Economy: Challenges for the World Trade Organization, HUMAN RIGHTS IN DEVELOPMENT YEARBOOK 1999/2000: THE MILLENNIUM EDITION, pp. 51-82, Hugo Stokke, Anne Tostensen, eds., 2001, https://goo.gl/iFZwSP

163 – تقييم أثر التجارة المستديمة لدعم اتفاقية التجارة الحرة العميقة والشاملة بين الاتحاد الأوروبي وجمهورية مصر العربية، المفوضية الأوروبية الإدارة العامة للتجارة، سبتمبر 2012،
https://goo.gl/RX6J63

164- Ibid.

الأساسي لاتفاقية «التعاون مع أفريقيا» هو تعزيز الاستثمار، وتعزيز فرص الاستثمار في أفريقيا، إلى جانب تنمية القطاع الخاص في الدول الأفريقية من خلال مشروعات استثمارية يتبناها مستثمرون أجانب ومؤسسات مالية دولية. وعليه فكل تركيز الاتفاقية بالأساس على تعزيز بيئة الأعمال في اثنتي عشرة دولة أفريقية، من ضمنهم مصر، وذلك من أجل جذب الاستثمارات الخارجية.

وبالتالي فتركز الاتفاقية على أولا: بيئة الاقتصاد الكلي للاستثمار، والتي تغطي السياسات الاقتصادية للحفاظ على الاستقرار الكلي وضمان توفير البنية التحتية العامة الكافية؛ وثانيا: بيئة الأعمال التي تعمل فيها الشركات، بما في ذلك المناخ العام للأعمال الخاصة، والممارسات التنظيمية، والسياسات القطاعية، ودعم إعداد المشروعات، وقدرة الدولة على إدارة الشراكات بين القطاعين العام والخاص؛ وأخيرا بيئة التمويل التي تواجه المستثمرين المحتملين، بما في ذلك تطوير أسواق رأس المال المحلية والدعم المحتمل من المستثمرين المؤسسيين على المدى الطويل في النظم المالية الرئيسية.[165] وبالتالي فعلى الرغم من تركيز الاتفاقية على مستوى الاقتصاد الكلي بشكل أساسي إلا أنه من المرجح أنها أيضا ستؤثر بشكل كبير على وضع السياسات العامة، خاصة فيما يتعلق بالسياسات المالية والاستثمارية.

لم تتعامل اتفاقية التعاون مع أفريقيا بشكل واضح مع قضايا المشاركة في صنع السياسات أو معايير الحوكمة، إلا أنه نجد من ضمن المؤشرات التي يقاس عليها تحسن وضعية بيئة الأعمال والاستثمار في الدول هو مؤشر الشفافية كما نجد في التقارير التي تنشر عن الدول ومن ضمنها مصر.[166] وهنا يمكننا التساؤل حول مدى جدية النص على مؤشرات الشفافية أو إشراك المجتمع المدني والمواطنين في عملية صنع السياسات العامة في تلك الاتفاقيات، خاصة في ظل استمرار القيود على الحقوق السياسية للمواطنين في مصر، فهناك من ناحية غياب للمعلومات تحت دعاوى الحفاظ على الأمن القومي وهنا لا يستطيع المواطنون فهم هذه الاتفاقيات والآثار

165- About the Compact with Africa, https://goo.gl/TBMCvQ

166- Report to G20 Compact with Africa – Policy Matrix (Egypt), https://goo.gl/tPdBVJ

التي سترتبها على حياتهم. ومن ناحية أخرى هناك القيود على منظمات المجتمع المدني والتي من الممكن أن تعمل كمراقب لعملية المفاوضات حول الاتفاقيات وتعيقها تلك القيود.

إلى جانب ذلك تجاهلت اتفاقية التعاون مع أفريقيا الجوانب الثقافية، ولكن يظل هناك تماس بين ما تنصه تلك الاتفاقيات وبين ما يترتب عليها من آثار على وضعية الحقوق الثقافية. فكما أسلفنا، يحق كل فرد: أن يشارك في الحياة الثقافية، وأن يتمتع بفوائد التقدم العلمي والإنتاجات العلمية إلى جانب حماية مصالح الأفراد والمبدعين المادية والمعنوية مع ضرورة أن تتخذ الدول التدابير اللازمة لضمان هذه الحقوق. [167]

وكما أشرنا فهناك عدد من الجوانب فيما يتعلق بقضية الحقوق الثقافية واتفاقيات التجارة الحرة، تتعلق الناحية الأولى بقضية الملكية الفكرية والناحية الثانية بقضية حماية الصناعات الثقافية. [168]

بالنسبة لاتفاقية التعاون مع أفريقيا، فإن الآثار غير المباشرة التي من المتوقع أن تتركها على الحقوق الثقافية لا تختلف كثيرا عن الآثار المرتقبة لاتفاقية التجارة الحرة الشاملة والمعمقة. فاتفاقية التعاون مع أفريقيا تصب كل تركيزها على مستوى الاقتصاد الكلي وتعزيز الاستثمارات مع تجاهلها للجوانب الأخرى المتعلقة بحماية الصناعات المحلية والتي تأتي الصناعات الثقافية من ضمنها. إلى جانب ذلك فيشير المحللون إلى أن هذه الاتفاقية أيضا تتجاهل أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة[169] والتي تؤكد على أهمية الجوانب الثقافية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال الحفاظ على وتقدير التنوع الثقافي إلى جانب الإشارة لضرورة تعزيز الثقافات والمنتوجات الثقافية المحلية كجزء من

167 – العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية،
https://goo.gl/RZx3DE

168- Robert Howse and Makau Mutua, Protecting Human Rights in a Global Economy: Challenges for the World Trade Organization, HUMAN RIGHTS IN DEVELOPMENT YEARBOOK 1999/2000: THE MILLENNIUM EDITION, pp. 51-82, Hugo Stokke, Anne Tostensen, eds., 2001, https://goo.gl/iFZwSP

169- Ludger Schadomsky , New name but same mistakes in Compact With Africa, DW English, 30 October 2018, https://goo.gl/67pxRr

التنمية المستدامة وتحسين ظروف وأوضاع العمل للجميع.[170]

على الرغم من أنه لا يمكن مقارنة الآثار على الحقوق السياسية والثقافية بالآثار على الحقوق الأخرى الاقتصادية والاجتماعية وهذا لكون اتفاقيات التجارة لا تؤثر بشكل مباشر على الحقوق السياسية والثقافية إلا أن الاتفاقيات بالطبع تتماس معها وتترك آثارها غير المباشرة عليها، وهو ما سنحاول استخلاصه في السطور القادمة.

**خاتمة: استخلاص آثار الاتفاقيتين على الحقوق السياسية والثقافية في مصر.**

في البداية عند تلمس الآثار المترتبة على الاتفاقيات يمكننا القول إن الآثار لن تكون سلبية فقط بل يمكن أن يكون هناك بعض الآثار الإيجابية. فعلى سبيل المثال وبما إن كان هناك عامل يرتبط بشروط ومعايير اتفاقيات التجارة وخصوصا اتفاقية التجارة الحرة المعمقة والشاملة وتحديدا فيما يتعلق بمعايير الشفافية والحوكمة وإشراك الفئات المختلفة وخصوصا المجتمع المدني في عملية صنع السياسات، يمكن لهذه المعايير أن تحسن بعض الشيء من وضعية الحقوق السياسية في مصر. على سبيل المثال في حالة إعادة النظر في القوانين المقيدة لحق المواطنين في تكوين الجمعيات. إن هذا التحدي المتمثل في تعزيز المجتمع المدني والتعددية متواجد في جميع الدول، ولكنه يكتسب خصوصية شديدة بالنسبة للدول المنخرطة في تغيير سياسي سريع أو حيث الأنظمة السياسية القمعية تواصل كبح التعددية والتنوع. ويتفق الاتحاد الأوروبي ومصر على أن المجتمع المدني مساهم هام وقوي في تنفيذ أولويات الشراكات والحوكمة الشفافة والقائمة على المشاركة ويمكن أن يدعم عملية التنمية المستدامة في مصر.[171]

على الناحية الأخرى وبما أن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء ملتزمون بتعزيز حماية حقوق الإنسان في علاقاتهم الخارجية، فإن هذا ينطبق أيضًا على سياستهم التجارية. ومن ثم، يقع على الاتحاد الأوروبي واجب التفاوض على اتفاقيات التجارة التي تعزز، بدلًا من أن تعيق، تنفيذ معايير حقوق الإنسان من خلال توفير «بيئة تمكينية».

170- Sustainable Development Goals, United Nations, https://goo.gl/c5jGED

171- EU-EGYPT PARTNERSHIP PRIORITIES 2017-2020, The Association Council, 16 June 2017, https://goo.gl/ev4WoQ

ويفترض هذا، بدوره، أن يتم تقييم التأثيرات المتوقعة لاتفاق تجاري على حقوق الإنسان قبل اختتام المفاوضات. وأن يتم توفير منهجية تقييم أثر قائمة على منهج حقوقي للقيام بذلك، مما يسهم في صنع القرار الذي يركز على حقوق الإنسان ويركز على معلومات مستنيرة وشاملة.[172]

فيمكن من خلال الضغط لعمل الإصلاحات السياسية أن يتم فتح المجال أمام منظمات المجتمع المدني لإظهار الدور الإيجابي الذي يمكنهم القيام به من خلال المشاركة في تطوير وصياغة السياسة التجارية على المستوى المحلي. وفي بعض الدول، تتدخل بالفعل تحالفات مجموعات المجتمع المدني في صياغة السياسات التجارية، وهو ما يؤدي ليس فقط إلى توسيع نطاق أصحاب المصالح الممثلين، بل يؤدي إلى تحسين التفاهم والتفاوض على مستوى السياسة التجارية.[173]

ولكن هذا لا يبدو ممكنا في ظل حالة صعود اليمين القوية التي يواجهها العالم والتوجهات نحو المزيد من السياسات الاقصائية والذي ينعكس بدوره على العلاقات بين الدول. (على سبيل المثال الفارق بين مصر في عهد مبارك ومصر حاليا من حيث ما فرضته معاهدات التجارة أو القروض من المؤسسات المالية الدولية من مشروطية سياسية كانفتاح في المجال العام أو التوجه نحو تداول المعلومات كمعيار للشفافية وهو ما يغيب عن الوضع الحالي).

وحتى عندما تكون القضايا التجارية تحت النظر معقدة، يمكن للنهج القائم على حقوق الإنسان أن يقدم مساهمة كبيرة من خلال خطوات بسيطة للغاية. ومن بين هذه الخطوات مطالبة وزارة التجارة بالخطوات التي تتخذها في مفاوضاتها التجارية، لضمان أنها لا تقلل من حيز سياساتها ومرونتها في اعتماد تدابير لحماية حقوق الإنسان.[174]

172- Elisabeth Bürgi Bonanomi, Improving The Methodology For Measuring Social And Human Rights Impacts Of Trade Agreements, https://goo.gl/e1bo1A

173- Ibid.

174- Caroline Dommen, Trade and human rights: towards coherence, Sur. Revista Internacional de Direitos Humanos, December 2005, https://goo.gl/48uGFC

وتعزز مشاركة أصحاب المصلحة على المستوى الوطني أيضا من أصوات الدول النامية في المفاوضات التجارية الدولية، ويمكنها تحسين قدرتها على مقاومة الضغوط من الاقتصاديات الكبرى التي تؤدي لجعل الالتزامات في مجال التجارة تتعارض مع التنمية أو المصالح العامة. فقد أثبتت التجربة في كينيا، على سبيل المثال، أن مساهمة المجتمع المدني مع وزارة التجارة أدت إلى تمكين كينيا من تقديم مقترحات تفاوضية في الوقت المناسب إلى منظمة التجارة العالمية وبالتالي المشاركة في تلك المفاوضات بطريقة مجدية.[175]

وهنا يمكن تطوير أدوات إضافية للسماح للاتحاد الأوروبي، في الحالات المناسبة، بمساعدة منظمات المجتمع المدني أو المواطنين الأفراد في الوصول دون عوائق إلى الإنترنت وأشكال أخرى من تقنيات الاتصالات الإلكترونية، وكذلك وسائل الإعلام المستقلة في المطبوعات والإذاعة والتلفزيون.[176] والتي قد تدعم نفاذهم إلى المعلومات مما يجعلهم شركاء في صنع السياسات العامة التي تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على حياتهم اليومية.

وعلى الناحية الأخرى، فيمكن لهذه الاتفاقيات في حالة عدم الالتزام بمعايير الحقوق السياسية أن تعمق من الأزمة داخل مصر فيما يتعلق بمشاركة المواطنين في صنع السياسات العامة، بمعنى أن النجاح في مفاوضات هذه الاتفاقيات ودخولها حيز النفاذ من شأنه أولا أن يضفي المزيد من الشرعية على النظام السياسي القائم وأن يفرض المزيد من القيود على حركة المجتمع المدني وخاصة الرافض منها لاتفاقيات التجارة الحرة على خلفية أسباب اقتصادية واجتماعية.

لا يمكن فصل الآثار الاجتماعية والاقتصادية لهذه الاتفاقيات من ناحية تأثيرها على التمكين الاقتصادي للمواطنين وتعميقها للفوارق الاجتماعية وتعميق حدة اللامساواة والإفقار بينهم مما سيؤثر على تمكينهم السياسي وعلى مشاركتهم السياسية، في مقابل المزيد من التمكين لأصحاب المصالح.

175- Ibid.
176- Ibid.

# اتفاقيات التجارة الحرة وشراكات الاستثمار بين وعود التنمية وشروط العدالة
## فصل ختامي

محمد العجاتي*

* مساعد باحث: زينب سرور.

يعتبر الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأكبر لمصر، إذ إنه في عام 2017 مثلت صادراته 29.7 ٪ من حجم التجارة في مصر كما توجه حوالي 33 ٪ من الصادرات المصرية إلى الاتحاد الأوروبي. في عام 2016 وصلت صادرات الاتحاد الأوروبي الغذائية إلى مصر إلى 1.3 مليار يورو.[177] وقد وقّعت مصر عام 2005 على مسار برشلونة الذي يتضمّن محورين هما تنظيم الحوار السياسي، والوصول إلى منطقة تجارة حرة.[178] يقوم مسار برشلونة على ثلاث ركائز رئيسية: الإطار السياسي والأمني، الإطار الاقتصادي والمالي، الإطار الخاص بحوار الشعوب والتنوع الثقافي والاجتماعي. وقد اتّخذ مسار برشلونة آلية أساسية تقوم على مبدأ الاتفاقيات الثنائية للشراكة المتوسطية مع دول جنوب المتوسط بدلاً من اتفاق إطاري مع بلدان جنوب المتوسط بصورة جماعية، وذلك حتى يتسنى للاتحاد الأوروبي امتلاك قوة تفاوضية أكبر في إطار العلاقات الثنائية مع بلدان جنوب المتوسط كل على حدة.

عندما اندلعت ثورتا مصر وتونس في عامي 2010 و2011 على التوالي، كانت ردة فعل الاتحاد الأوروبي أن أعلن في آذار/ مارس 2011 عن استعداده لمساندة الشعوب العربية في كفاحها من أجل الحرية والعدالة الاجتماعية والقائمة على اتفاقية الـ«دوفيل» في أيار/ مايو 2011، إلا أن هذه الاتفاقية عكست استمرار السياسة الاقتصادية الأوروبية ومثلها السياسة الاقتصادية لدول الثمانية.[179] والجدير بالذكر أن اتفاقية دوفيل ليست فقط مبادرة لدول الثمانية، إنما أيضًا تنطوي على شركاء مهمين، على رأسهم صندوق النقد الدولي والمؤسسات المالية الدولية، وهذه الشراكة

177– صقر النّور، إنتاج الغذاء والجوع والتجارة «الحرة»: قراءة لآثار اتفاقية التجارة الحرة والمعمقة والشاملة على النظام الغذائي– الزراعي المصري،

Egypt, Trade, European Commission, https://is.gd/dzfRbJ

تم الاطلاع عليه بتاريخ 09 نوفمبر 2018

178– عبد المولى إسماعيل، اتفاقية منطقة التجارة الحرة العميقة والشاملة DCFTA وقضايا العدالة البيئية في مصر، ورقة منشورة في هذا الكتاب.

179– هبة خليل، سياسات الاتحاد الأوروبي والعدالة الاجتماعية في الدول العربية: ماذا تعلّم الاتحاد الأوروبي من الثورات العربية (رؤية نقديّة)،

http://www.socialjusticeportal.org/publication/1449/

تتبع سياسات اقتصادية هي نفسها السياسات التي لطالما اتّبعتها الدول العربية، فما كان منها إلا أن زادت من معدّلات الفقر والبطالة، وأضافت للظلم الاجتماعي والتهميش أبعادًا جديدة. وأهمية اتفاقية الـ«دوفيل» تكمن في تحجيمها لمساحة الاختيار وقدرة الدول على اتخاذ القرار المناسب ورسم السياسة العامة بعيدًا عن الضغوط والشروط. لذلك فإنّ هذه الأطر تتحدّى محاولات التّغيير التي تحاول الشعوب العربية الدفع بها منذ اشتعال شرارة ثورة تونس أواخر عام 2010.[180]

نتيجة تداعيات الانتفاضات الشعبية عام 2011 وأزمة الاقتصاد التي تلتها وتنامي ظاهرة الهجرة إلى أوروبا قام الاتحاد الأوروبي بالدعوة إلى سلسلة جديدة من المفاوضات وتم تفويض مجلس الشؤون الخارجية في الاتحاد الأوروبي المفوضية الأوروبية بالشروع في مفاوضات تجارية جديدة.[181] هذا هو السياق الذي تجري فيه حاليًّا إعادة التفاوض حول التبادل التجاري الحر الشامل والمعمّق بين مصر والاتحاد الأوروبي.[182]

**السياق الاقتصادي في مصر للاتفاقيات الجديدة**

تحرير السوق المصري، ورفع كافة إجراءات الحماية للمستثمرين المحليين، وتحقيق «المنافسة» بين المستثمر الأجنبي والمحلي، وهو ما قد تحقق بالفعل من خلال قوانين الاستثمار المتلاحقة، والاتفاقيات الاستثمارية الثنائية التي دخلتها مصر مع معظم الدول الأوروبية، والتي ضمنت «المعاملة المحلية» للمستثمر الأجنبي.[183]

على هذا الأساس تناولت اتفاقات الشراكة في بعض بنودها قضيةَ التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام دون تحديد أو تفصيل أو حتى ربطها بما يمكن أن ينجم عن تحرير التجارة وآليات السوق من مشكلات خاصةً في المجال الزراعي الذي يشهد

180 – لمزيد من المعلومات راجع: هبة خليل، سياسات الاتحاد الأوروبي والعدالة الاجتماعية في الدول العربية، منتدى البدائل العربي:
http://www.socialjusticeportal.org/publication/1449/

181 – صقر النّور، مرجع سابق

182 – المرجع السابق

183 – هبة خليل، الاستثمار في التنمية أم تنمية الاستثمارات؟ ورقة منشورة في هذا الكتاب

تدهورًا لأوضاع الفلاحين في مصر التي تعاني الإفقار والتهميش، تحديدًا في ظل تحرير سوق الأراضي، فضلاً عن أن إنشاء مناطق التجارة الحرة في ظل تلك المنافسة، والتي تسعى مبدئيًّا إلى تنشيط الأسواق في بلدان المتوسط، عمل على ظهور الاقتصاد غير المهيكل كمخرجٍ وحيد. ومن شأن هذا النّوع من الاقتصاد أن يخلّ بشروط المنافسة، ويعمّق التفاوت، ويحدّ من مقدرة تحرّك الدولة، وإلحاق الضرر بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية وبظروف العمل داخل القطاع المهيكل. وفي حال لم ترتفع الاستثمارات الأجنبية المباشرة ارتفاعًا ملموسًا أو لم يتم تحرير الأسواق الفلاحية الأوروبية فإن هذا الأمر قد يؤدي إلى أن تؤثر مناطق التجارة الحرة سلبيًّا على هذه البلدان،[184] وهو ما ركّز على جذب الاستثمارات الأجنبية وتحقيق التنمية الاقتصادية بمفهومها الرقمي الضيق، وغير المعبّر عن أحوال المواطن المصري، الذي فقد ثلث مدخراته، وأكثر من نصف قيمة راتبه بمجرد توجه الحكومة إلى تحرير سعر الصرف في عام 2016، الأمر الذي أدّى إلى انهيار الجنيه المصري، وتفاقم الأزمة الاقتصادية، وهو الشرط الذي ظلّت المعاهدة مع إفريقيا تتضمّنه للحكومة المصرية، ألا وهو الإبقاء على السياسة المالية وسعر الصرف الحر.[185] وقد أثر هذا بشدة على العديد من الجوانب الاقتصادية، ومن بينها التضخم ومؤشرات أسعار المستهلكين ومؤشرات الفقر.[186]

بحسب دراسة للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ارتفع مجمل الصادرات المصرية بحوالي 113 ٪ خلال الفترة من 2006 حتى 2015، ولكن في الوقت نفسه زاد العجز التجاري للبلاد (مقومًا بالجنيه المصري) بأكثر من 900 ٪ وقد تسارعت وتيرة الارتفاع منذ 2011.[187] وزادت كذلك تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج قبل وبعد الشراكة الأوروبية، ولكنها لم تنعكس على زيادة

184 – عبد المولى إسماعيل، مرجع سابق

185 – هبة خليل، الاستثمار في التنمية أم تنمية الاستثمارات؟ مرجع سابق

186 – المرجع السابق

187 – محمد جاد، أثر اتفاقيتي منطقة التجارة الحرة العميقة والشاملة ومبادرة الاندماج مع إفريقيا على قطاع الصناعة وأوضاع وهياكل العمل في مصر، ورقة منشورة في هذا الكتاب، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء– التجارة الخارجية وأثرها على الاقتصاد المصري خلال 2006، 2015، 2017

حصّة المكوّن الرأسمالي في الناتج والّتي ظلت تدور حول 20 ٪.[188] وكما يتّضح من استعراض التاريخ الحديث للسياسات التجارية لمصر، فإن البلاد كانت أميل لانفتاح القطاع الصناعي خلال العقود الأخيرة، لكن وضعيّتها ظلت هشةً للغاية، بدءًا من الأزمة المالية التي أصابت الطلب في البلدان المتقدّمة وأثّرت على طاقة الصادرات المصرية.[189] وبناءً عليه، لم تعالج مصر العديد من مشكلاتها الهيكلية لكي تجني ثمار انفتاح الصناعة المصرية على العالم بصفةٍ عامّة والانفتاح على الشريك الأوروبي بوجهٍ خاص.[190]

إلا أنه يجب علينا التأكيد على أنّ الآثار المترتبة على الاتفاقيات لن تكون سلبيةً فقط، بل يمكن أن يكون هناك بعض الآثار الإيجابية. على سبيل المثال، وبما أنه كان هناك عامل يرتبط بشروط ومعايير اتفاقيات التجارة، خصوصًا اتفاقية التجارة الحرة المعمقة والشاملة وتحديدًا في ما يتعلّق بمعايير الشفافية والحوكمة وإشراك الفئات المختلفة وتحديدًا المجتمع المدني في عملية صنع السياسات، فيمكن من خلال الضغط لعمل الإصلاحات السياسية أن يتمّ فتح المجال أمام منظمات المجتمع المدني لإظهار الدور الإيجابي الذي يمكنهم القيام به من خلال المشاركة في تطوير وصياغة السياسة التجارية على المستوى المحلي، وإن كان هذا لا يبدو ممكنًا في ظل حالة صعود اليمين القوية عالميًا والتوجهات نحو المزيد من السياسات الإقصائية والتي تنعكس بدورها على العلاقات بين الدول.[191]

**ملامح أساسية للاتفاقيتين:**

تهدف أولويات الشراكة في اتفاق الشراكة المعمّقة إلى معالجة العديد من القضايا والتحديات المشتركة التي تواجه الاتحاد الأوروبي ومصر، وكذلك تعزيز المصالح المشتركة وضمان الاستقرار على المدى الطويل على جانبي البحر المتوسط. تسترشد

188 – المرجع السابق، Saleh

189 – المرجع السابق

190 – المرجع السابق

191 – شيماء الشرقاوي، تأثير اتفاقيتي التجارة الحرة المعمّقة والشاملة DCFTA والتعاون مع إفريقيا CWA على وضعيّة الحقوق السياسية والثقافية في مصر، ورقة منشورة في هذا الكتاب

أولويات الشراكة بالتزام مشترك بالقيم العالمية للديمقراطية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، كما تهدف إلى تعزيز التعاون لدعم «استراتيجية التنمية المستدامة لمصر 2030».[192] أما عن قضايا النساء، نصّت المذكرة على أن أولويات الشراكة بين الحكومة والاتحاد الأوروبي هي العمل على تمكين الشباب والمرأة وإيجاد فرص العمل، خاصةً للشباب والنساء، بما في ذلك الدفع بإدماج القطاع غير الرسمي في الاقتصاد، وتزويد الشباب والنساء بالأدوات القانونية والعملية ليتمكّنوا من أداء دورهم.[193]

أما الاتفاقية الخاصة بإفريقيا، فتلتزم البلدان الإفريقية بالعمل بشكلٍ وثيقٍ مع المؤسسات الدولية من أجل وضع أجندة إصلاحية مملوكة وطنيًّا تستهدف جذب الاستثمار وتطوير اتفاقات متّفق عليها بصورة متبادلة مع شركاء التنمية.[194] وتتمثل دول المعاهدة في تأسيس إطار قانوني يجمع بين ثلاث مؤسسات دولية، ويفرض على الدول الإفريقية التعامل معها جميعًا في آن واحد.[195]

واقع الأمر لا يتعلّق بإنشاء منطقة شاسعة من التجارة الحرة بين جميع بلدان شمال اسكندنافيا إلى حدود السودان، ومن أذربيجان إلى المغرب، بين شركاء متساوين، ولكن يتم التفاوض على اتفاقيات التبادل الحر بين الاتحاد الأوروبي من جهة وكل واحد من البلدان الشريكة المعنية في علاقةٍ غير متماثلةٍ وغير متوازنة تمامًا. إنها ليست اتفاقية متعدّدة الأطراف، ولكنها سلسلة من الاتفاقيات الثنائية بين الكتلة الأوروبية وكل دولة على حدة في جوارها. الشركاء هنا ليسوا متساوين لا في وزن اقتصادهم ولا في قدرتهم على الاستفادة من فتح الأسواق، ولا في وزنهم السياسي.[196] ومثالٌ على ذلك التعريف المتحيّز للإغراق الذي صكّ عبر منظمة التجارة العالمية والذي يعتمد على العلاقة

192 – عبد المولى إسماعيل، مرجع سابق

193 – منى عزت، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للنساء واتفاقيات التجارة الحرة، ورقة منشورة في هذا الكتاب

194 – هبة خليل، الاستثمار في التنمية أم تنمية الاستثمارات؟ مرجع سابق

195 – المرجع السابق

196 – ريم عبد الحليم، تأثير اتفاقيّتي منظمة التجارة الحرة والعميقة والشاملة DCFTA والاتفاق مع إفريقيا على الخدمات العامة والحماية الاجتماعية وسياسات التشغيل في مصر، ورقة منشورة في هذا الكتاب

بين الأسعار المحلية وأسعار البيع بالسوق العالمي. لذلك فإنه لا يوجد إغراق طالما أن الصادرات ليست أعلى من سعر السوق المحلي. وبعد العديد من قضايا الإغراق وشكاوى دول عديدة من سياسات الدعم الأوروبية جاءت التعديلات بالشكل الذي يركّز على الدعم المباشر للمزارعين.[197] فكيف لتلك المعاهدة أن توصي مثلًا بفرض الضرائب على الدخول العليا، أو على الشركات ذات الأرباح الطائلة؟ إذن، فلنضع العبء على المواطن، ولنفتح الباب للمتسمرّ كي يتمتّع بكل التسهيلات والمزايا في إفريقيا.[198] كما يلاحظ من الاتّفاقيات السابقة عدم تبنّي الدول مقاربةً شاملةً لقضايا النّوع الاجتماعي، وتمّت الإشارة لقضايا النساء في فقرات منفصلة مع اتباع نهجٍ مكرّر ونمطي وهو ربط قضايا النساء بقضايا فئوية.[199]

**الاتفاقيتان وإشكالية النمو والتنمية**

لاشك أن طرح هذا النوع من اتفاقيات التجارة الحرة الشاملة بعد ثورات الربيع العربي يؤكّد أنّ سياسة الاتحاد الأوروبي في ما يتعلّق بالتجارة والاستثمار لم يطرأ عليها تغيير، وأن فتح الأسواق وحرية التجارة والاستثمار يجب أن تمتد إلى القطاعات الخاصة بالسلع العامة الحكومية كالمشتريات الحكومية وقطاعات الصحة والتعليم وغيرها، وكأن ما قامت به الثورات العربية ضد هذا النوع من النمط الاقتصادي يريد الاتحاد الأوروبي الترويج له مرةً أخرى وبصورةٍ أكثر حدة، بطريقةٍ تُظهر كأن لا تغيير حصل في منطقة الربيع العربي ومنها مصر، التي ثارت شعوبها من أجل مزيدٍ من العدالة الاقتصادية وحرية وكرامة العيش.[200] نلاحظ مما سبق أن هناك تقارب في الأدوار التي تقوم بها الجهات الدولية والحكومية السابقة والجمعيات الأهلية، فالجميع يركّز على زيادة أعداد المنخرطين في المشروعات دون أن يكون هناك تصورٌ متكامل حول سبل تطوير هذا القطاع، أو كيف يتم دمجه في القطاع المنظم.[201] وهي سياسات تدعو بشدة للعولمة الاقتصادية والتجارية والمالية، كما تدافع بقوة عن اتفاقية

197– صقر النور، مرجع سابق
198– هبة خليل، الاستثمار في التنمية أم تنمية الاستثمارات؟ مرجع سابق
199– منى عزت، مرجع سابق
200– عبد المولى إسماعيل، مرجع سابق
201– منى عزت، مرجع سابق

«المعاهدة مع إفريقيا». ومن الملفت للانتباه أن خطاب جمهورية ألمانيا الاتحادية يأتي معاديًا للسياسات المحلية والوطنية، ولكافة السياسات الحمائية.[202] يجب التأكيد هنا أن هذه السياسة التي وضعها الاتحاد الأوروبي في إطار سياسة الجوار الأوروبية لا تشمل فقط برامج التبادل الحر التجارية، بل تشمل أيضًا القضايا السياسية والأمنية والخصخصة ونقل فروع الإنتاج، والتغلغل في قطاع الخدمات، وحرية تداول الرساميل، وحقوق الملكية الفكرية، إن ما تشمله هذه الاتفاقات إذن واسع جدًّا.[203] وذلك مقابل مجموعة من الوعود بتعزيز الاقتصاد من خلال تقديم مزيد من الدخول للسوق الأوروبية وإرساء قواعد الحوكمة،[204] وإنشاء أكبر منطقة تجارة حرة في إفريقيا، ومن ثم تقديم إمكانات هائلة لأعضائها، وسيساعد توسع السوق بين 26 دولة أعضاء في تحقيق نمو اقتصادي، ومن المزمع أن يساهم هذا النمو بشكل كبير في نشر الرخاء والقضاء على الفقر.[205] وفي هذا الإطار، تقول دول G20: إنها ستشجع القطاع الخاص لديها على الاستثمار في البنية الأساسية في إفريقيا، ولكنها تلحّ على نموذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص كمدخلٍ لتمويل هذه الاستثمارات. وينطوي هذا النموذج على مخاطر على الوضع المالي في البلاد من وجهة نظر العديد من المنظمات الحقوقية في مصر، نظرًا لضمانات الربح القوية التي يتمّ منحها في تعاقدات هذا النموذج للمستثمرين ممّا يضع الحكومات أمام مخاطر تحمل الخسائر المحتملة في هذه المشروعات.[206] كما تساعد الاتفاقية على دعم الاستثمار الأوروبي المباشر في مصر، الأمر الذي يمكّن المستثمرين الأوروبيين والشركات الدولية من تسهيل النفاذ إلى الأراضي الزراعية والموارد المائية للإنتاج من أجل التصدير، وهذا الشكل من الاستثمار يعرف الاستحواذ على الأراضي Resources Grabbing، ويعني انتزاع الموارد الطبيعية للإنتاج الزراعي.[207]

202- هبة خليل، مرجع سابق
203- ريم عبد الحليم، مرجع سابق
204- المرجع السابق
205- المرجع السابق
206- محمد جاد، مرجع سابق، خبراء دوليون لـ«الشروق»: سياسات الاقتراض ضد التنمية - محمد جاد - الشروق - 2012،

https://goo.gl/hU77DS

207- صقر النور، مرجع سابق

في المقابل، تشير التجارب العديدة في دول إفريقية إلى احتمالات حدوث إغراق في منتجات زراعية وغذائية من تلك المحاصيل من إجراء تطبيق اتفاقية تجارة حرة كما يشرح (جاك بيرتلوت) عن آثار اتفاقية الشراكة بين غرب إفريقيا والاتحاد الأوروبي.[208] كما أنه من المتوقّع أن تزيد الاتفاقية من الاعتماد على الأغذية عالية السعرات الحرارية والتي يوفّرها الاستيراد مثل الحبوب واللحوم والألبان وتقليل استهلاك الخضروات والفاكهة لتصديرها إلى الخارج، وهذا يضعنا أمام احتمال زيادة تأزّم النظام الغذائي القائم، كما أنه يضعنا أمام احتمال أزمة غذائية جديدة، خاصةً في ظل تقلّب أسعار الحبوب والاحتمال القائم لتكرار أزمتي الغذاء في عامي 2008 و2011.[209]

**الاتفاقيتان بين التنمية القطاعية والعدالة**

في مذكرة أولويات الشراكة 2017 إلى 2020 نصّت هذه الاستراتيجية على 17 هدفًا يجب على دول العالم العمل على تحقيقها. إن الجانب الاقتصادي، وهو موضوع هذه الورقة، هو محورٌ أساسي في الاستراتيجية كما خصصت الاستراتيجية الهدف الخامس لـ «تحقيق المساواة بين الجنسين، وانبثق من كل هدف عددٌ من المقاصد بمثابة خطة عمل وإجراءات ينبغي على الدول القيام بها».[210] يمكن القول إن البعد الاقتصادي تضمّن إشارات عابرة ومجتزئة بشأن التمكين الاقتصادي للنساء، ولهذا كانت هناك ضرورة موضوعيّة لصدور استراتيجية تمكين المرأة الصادرة عن المجلس القومي للمرأة في مارس 2017 «الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030»[211]، تتضمّن هذه الاستراتيجية الأهداف التي تعتزم الدولة تحقيقها من أجل تحقيق أهداف التنمية 2030 الخاصّة بالمساواة بين الجنسين، وتشمل عددًا من المحاور «السياسي والاقتصادي والاجتماعي»، فيما يتعلق بمحور التمكين.[212]

208- المرجع السابق
209- صقر النور، مرجع سابق
210- منى عزت، مرجع سابق
211- الموقع الرسمي للمجلس القومي للمرأة :
http://ncw.gov.eg/ar
212- منى عزت، مرجع سابق

يوضح حجم التجارة خسارة وضع مصر مقارنةً بالاتحاد الأوروبي على الرغم من تسارع نمو الصادرات المصرية للاتحاد الأوروبي من ناحية وعلى الرغم من نسبة الصادرات لناتج مصر الأقل حجمًا من ناحية أخرى، فالاتحاد الأوروبي هو الطرف الذي يفرض شروطًا كبيرةً على تجارة السلع والدخول في سوقه.[213] وعلى الرغم من الزعم، وفق الدراسات المنشورة حول الاتفاقية، بأن الاتفاقية سوف ترفع من أجور العمالة المصرية متوسطة المهارة بنحو 5٪، فإن الاتفاقية سيكون لها تأثيرٌ طفيفٌ جدًّا على أجور العمالة مرتفعة المهارة، والأهم أنه من المستحيل أن تستمرّ الزيادة المتوقّعة في أجور العمالة منخفضة المهارة في مصر لأكثر من عام أو عامين، وهو ما له أثرٌ كبيرٌ على العدالة داخل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة في مصر:

- تدخّل الحكومة من أجل تعويض التشوّهات في الحماية الاجتماعية وارتفاع البطالة يكون مقوّضًا بتراجع العوائد من فرض التعريفة الجمركية، وبالطبع يمتد التأثير للخدمات العامة ويؤثر سلبًا على الحق في الصحة والتعليم والمستوى الملائم للمعيشة والخدمات العامة بشكلٍ عام.
- في الأجل القصير، سوف تنخفض موارد الدولة الممكن توافرها للإنفاق الخاص ببنود الحماية الاجتماعية بسبب التراجع المتوقّع في حصيلة الإيرادات الجمركية مع بداية تطبيق الاتفاقية.[214]
- نصيب الطبقة الخاصة بالعمالة منخفضة المهارة من الاستهلاك المحلي سوف يتراجع، أي أن إنفاق هذه الطبقة الاستهلاكي سوف يتراجع مع تراجع الدخول، مع فقدانهم لوظائفهم، وهو النصيب الذي يتخطى في الوقت الحالي 25 ٪، وهو النصيب الذي يركّز بالأساس على استهلاك البضائع الرخيصة القريبة منهم ومصنعة ومتداولة في بيئتهم المحلية، وهي الصناعات التي ربما تخرج من السوق مع المنافسة من الأساس.

213- ريم عبد الحليم، مرجع سابق
214- ريم عبد الحليم، مرجع سابق

- تشترط الاتفاقية رفع جودة الخدمات العامة من تعليم وصحة ولوجستيات، ويدفع الاتحاد الأوروبي في هذا الإطار من خلال سياسة الجوار المتّبعة مسبقًا نحو خصخصة هذه الخدمات العامة، وهو ما ثبت في مختلف التجارب الدولية أنه يضر بقواعد العدالة الاجتماعية.
- تعميق الفقر الجغرافي، إذ يؤدي ارتفاع تكاليف نقل السلع المرتفعة والمعوّقات القائمة أمام انتقال العاملين وانخفاض إنتاجية العمال في الأقاليم المتأخرة التي تعتمد بالأساس في اقتصادها على رواج الصناعات الأولية التي سوف تطحنها المنافسة – إلى حلقة مفرغة يتركّز فيها الفقر في بعض الأقاليم.[215]

تناولت المادة 44 من الاتفاقية، أهمية التعاون من أجل منع تدهور البيئة، والحد من التلوث، من خلال ضمان الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية، بهدف ضمان التنمية المستدامة. وهو ما يضع الكثير من الجدل، حول الغرض منها، لأنها لم تتعرّض للآثار المحتملة والناجمة عن التعاون في مجال الطاقة والمنتجات الزراعية والسمكية، وموارد المياه، وغيرها من أوجه التعاون الاقتصادي التي تضمّنت في الاتفاقية، والتي لها تأثيرات عديدة سواءً بشكلٍ مباشرٍ أو غير مباشرٍ على الموارد البيئية.[216]

لا ننكر أن هناك جوانب إيجابية في المبادرة فيما يتعلّق بالشق التمويلي،[217] إلا أنها ما زالت قاصرة من حيث أنها تتجاهل طبيعة علاقات القوى في مجال التصدير والإنتاج الزراعي في مصر بالإضافة إلى إغفال علاقات القوى على المستوى العالمي.[218] وهناك مشكلات عديدة تواجه نفاذ الصادرات المصرية إلى السوق الأوروبية مرتبطة، على سبيل المثال، بتضارب خطط الدولة، ضعف أنظمة الجودة والمواصفات بالإضافة إلى المنافسة مع الدول الأخرى جنوبي المتوسط والتي تتمتّع بنفس الميزات النسبية مع خبرةٍ أطول في التجارة مع الاتحاد الأوروبي.[219]

215– المرجع السابق
216– عبد المولى إسماعيل، مرجع سابق
217– محمد جاد، مرجع سابق
218– صقر النور، مرجع سابق
219– صقر النور، مرجع سابق

**أثر الاتفاقيتين على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية:**

تنتهي دراسة لعبير الشناوي وديرك ويلينبوكل، إلى أن تحرير التجارة لم يحقّق الطلب المأمول على العمالة الماهرة، وتسلّط الضوء في هذا الصدد على اتّساع قاعدة علاقات العمل غير الرسمية في مصر والتي تشغل أعدادًا كبيرةً من العمالة متدنية المهارة، وتستنتج الدراسة أن التفاوت في مستويات الأجور داخل الطبقة العاملة المصرية لن يتقلّص إلا إذا تمّ تطبيق سياسات تشجع على انتقال العمالة من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي.[220] ومع تراجع الأجور المتوقع في القطاعات التقليدية وارتفاع الأسعار مع زيادة الطلب على الصادرات المصرية، ومع تزايد المنافسة فإن العمالة الزراعية والصناعات الأولية هي أشد ما يتوقع التأثير السالب على حقوق العمال فيه، يزيد من قسوة الأثر تزايد ارتباط سعر الغذاء بالأسعار العالمية.[221]

في الوقت الذي يجري فيه دمج الموارد البيئية في مصر من خلال الشراكات الأوروبية المختلفة، تغيب الشراكة مع منظمات المجتمع المدني وحقوق الفلاحين فيما يتعلّق بمعالجة الآثار السلبية لتلك السياسات، إذ لا توجد أي أطر مؤسسية لدمج منظمات المجتمع المدني على ضفتي المتوسط بالمشاركة الفعالة والجادة في صياغة العلاقة بين الاتحاد الأوروبي ومصر.[222]

ساهم اتفاق الشراكة في تحسين النمو الاقتصادي المصري، ولكن ظلّت هناك فجوة هائلة بين متوسط نصيب الفرد من الناتج في مصر مع البلدان الأوروبية.[223] رغم ذلك، تلحّ المبادرة بشدّة على التوسع في ضرائب القيمة المضافة كإحدى آليات توفير الإيرادات، ولأنها تدرك الآثار الاجتماعية السلبية لهذه الضريبة نظرًا لطبيعتها التنازلية

220 – محمد جاد، مرجع سابق

Abeer Elshennawy and Dirk Willenbockel - Trade Liberalization and the Costs and Benefits of Informality: An Intertemporal General Equilibrium Model for Egypt - ERF - 2014. https://bit.ly/2lvp71n

221 – ريم عبد الحليم، مرجع سابق

222 – عبد المولى إسماعيل، مرجع سابق

223 – محمد جاد، مرجع سابق

فتعود وتطرح فكرة تدخّل الدولة بأشكال من المساعدة للفئات الهشة.[224] ومن جديد تطرح أيضًا خصخصة البنية الأساسية وهو التحوّل الجاري بالفعل في مصر من خلال تحرير تعرفة الكهرباء وأسعار الوقود وتذاكر مترو الأنفاق، وبقدر ما يسهم هذا التحول في تيسير حصول مشروعات البنية الأساسية على التمويل.[225]

كما تتعامل هذه الاتفاقيات، مثل قطاعات أساسية كالغذاء، بمنهج اختزالي، فعلى سبيل المثال تختزل مسألة إنتاج واستهلاك الغذاء على أساس أن الغذاء سلعة مثل غيرها دون الأخذ بالاعتبار مسائل متعلّقة بالحق في الغذاء والأبعاد الاجتماعية والثقافية المرتبطة بإنتاج والنفاذ للغذاء، في حين ركّزت السياسة الزراعية على دعم المزارع الأوروبي وتحقيق الأمن الغذائي للقارة مع دفع قدراتها التصديرية فإن السياسة الزراعية في مصر تركّز رعاية الزراعة الصحراوية والزراعات التصديرية على حساب الزراعات الفلاحية والمحلية بقرى الوادي والدلتا.[226]

أما بالنسبة للنساء، فيتبيّن من البرامج المطروحة أنّ المستهدف هو زيادة أعداد المنخرطات من النساء في مجال المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة دون أن يكون هناك دراسات حول الطاقة الاستيعابية لهذا السوق الجديد، ودراسات الجدوى والتسويقية خاصةً وأن جميع المؤشرات والدراسات التقييمية لهذا القطاع تشير إلى أنه يعاني من ركود وكساد ولم يتمكّن الكثير من الرجال والنساء في هذا القطاع من الاستدامة في العمل ومنهم من لم يستطع تسديد القروض التي يحصل عليها لتمويل المشروع الخاص به.[227]

**الخاتمة**

وجّه المدافعون عن حقوق الإنسان انتقادات واسعة لتقييمات الاستدامة التي يقوم بها الاتحاد الأوروبي، وكانت الانتقادات مبنية على فكرة أن المنهاجية والممارسة الحالية

224- المرجع السابق
225- محمد جاد، مرجع سابق
226- صقر النور، مرجع سابق
227- منى عزت، مرجع سابق

لا تسفر عن تقييمٍ كافٍ لكيفية تأثير اتفاقية تجارة معينة على حقوق الإنسان.[228] وبالتالي عندما تصبح عملية صنع السياسات العامة، التي من شأن هذه الاتفاقية أن تساهم في تحديد أولوياتها وخصوصًا في ما يتعلق بالخدمات العامة والسياسات الاقتصادية، مقتصرةً على الحكومة دون دمج المواطنين، تصبح السياسات العامة مفتقرة لأحد أهم معاييرها كي تصبح عملية فعالة وهو معيار الشفافية، خصوصًا في ظل استمرار إغلاق المجال العام والقيود على حرية التعبير والنفاذ إلى المعلومات.[229] على الناحية الأخرى، لم يتعامل أي من الاتفاقيتين مع فكرة حماية الصناعات الثقافية والتي تتّسم بالخصوصية والتنوع باختلاف الدول بالشكل الذي يحافظ عليها.[230]

وستؤدي الاتفاقية كذلك إلى حرية التجارة والمنافسة بين المنتجين الزراعيين الأوروبيين والمنتجين الزراعيين المصريين، وعلى الرغم من أن الاتحاد الأوروبي يشير إلى أن القواعد موحّدة وعادلة، إلا أن اللاعبين غير متساويين، وبالتالي فإن القواعد المتساوية بين لاعبين غير متساوين ليست قواعد متساوية[231]. ربما تتوفّر السلع بأسعارٍ أقل لكن هذا سيتم دون شك على حساب المنتجين المحليين، خاصة الصغار منهم –الأقل قدرة على المنافسة تحديدًا في ظل هذا النظام غير العادل. وقد يزيد من معدلات الفقر والهجرة من المناطق الريفية المتضررة.[232]

تظل فكرة الدول الأوروبية في التعامل ككتلة واحدة والمتمثلة في الاتحاد الأوروبي مع وحدات متفرقة كدول جنوب المتوسط أو دول إفريقيا، إحدى سمات الهيمنة والسيطرة الأساسية، والتي عبّرت مختلف الأوراق في هذه الدراسة عن خطورتها. ويطرح هذا الأمر على الطرف الآخر تطوير مؤسسته أو خلق مؤسسات بديلة تستطيع التعاطي مع الاتحاد الأوروبي.

228– شيماء الشرقاوي، مرجع سابق
229– شيماء الشرقاوي، مرجع سابق
230– المرجع السابق
231– صقر النور، مرجع سابق
Carolan, Michael. The real cost of cheap food. Routledge, 2018.
232– المرجع السابق

ويمكننا أن نتبين أن تاريخ اتفاقيات الشراكة المصرية الأوروبية رغم ما حققته من إيجابيات، إلا أن مسارها التاريخي لم يكن بالفاعلية المطلوبة، ولم يأخذ في الاعتبار كثيرًا من الإشكاليات الخاصة بالأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، وأنه حتى انتفاضات/ ثورات 2011 لم تغيّر هذا المنهج، إذ يبدو أن صناعة القرار الأوروبي أثيرة هيمنة الشركات الكبرى خاصةً مع ظاهرة صعود اليمين. ومازالت هذه الاتفاقيات تخلط عن عمد بين النمو والتنمية وتهمّش مفهوم العدالة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية إلى أقصى حد ممكن، كما أنها تضع رتوشًا ديمقراطية كحقوق النساء والمجتمع المدني، بينما لا تحرّك ساكنًا إذا لم تنفّذ هذه النقاط، بل وتتجاوز عنه ببعض الإجراءات الشكلية التي تتّخذها الحكومة المصرية. إذا لم يتغيّر هذا المنهج في الاتفاقيات الأوروبية العربية وليس فقط المصرية ستظلّ هذه الشركات أدوات للهيمنة ليس فقط على دول الجنوب وإنما بالأساس هيمنة الشركات الكبرى برؤيتها النيوليبرالية على الطرفين، وهي السياسات التي تثبت يومًا بعد يوم أنها تقود لعدم الاستقرار، فترتفع نغمة الأمن وتتراجع قيم الديمقراطية بشكلٍ نسبي، فتولد حالة احتقان تقودنا إلى حالةٍ من العنف الذي يولّد عدم استقرار. هذه هي الحلقة المفرغة التي يُدخلنا فيها اليمين كي يستطيع أن يروّج لخطابه ويعتلي الحكم، سواءً عبر حركات مباشرة مثلما في إيطاليا أو مصر أو عبر وجوه يقفون وراءها مثلما في فرنسا وتونس.

# ملحق

شكل1

نصيب كل مجموعة تجارية من الواردات المصرية في 2003 ( بيانات البنك المركزي).
أمريكا
أوروبا
الدول العربية
الأسيوية

شكل2

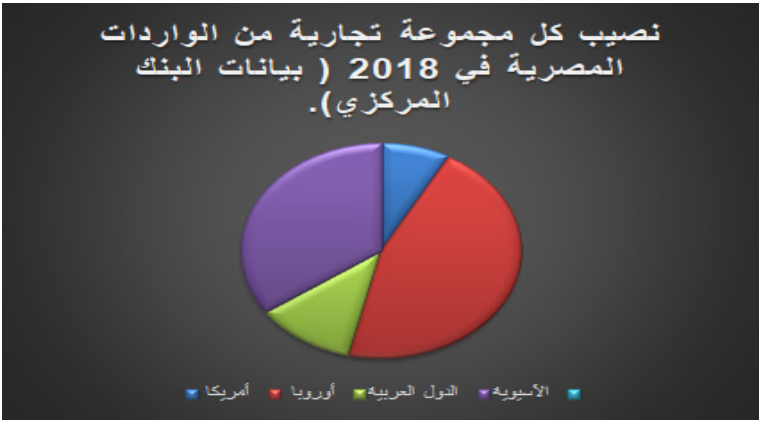
نصيب كل مجموعة تجارية من الواردات المصرية في 2018 ( بيانات البنك المركزي).
أمريكا
أوروبا
الدول العربية
الأسيوية

شكل 3

نسبة دعم الصادرات من إجمالي الدعم ( المصدر: مشروعات الموازنة العامة).
7
6
5
4
3
2
1
0
2007 2008 2009 2010 2011 2012 2013 2014 2015 2016 2017 2018 2019

شكل 4

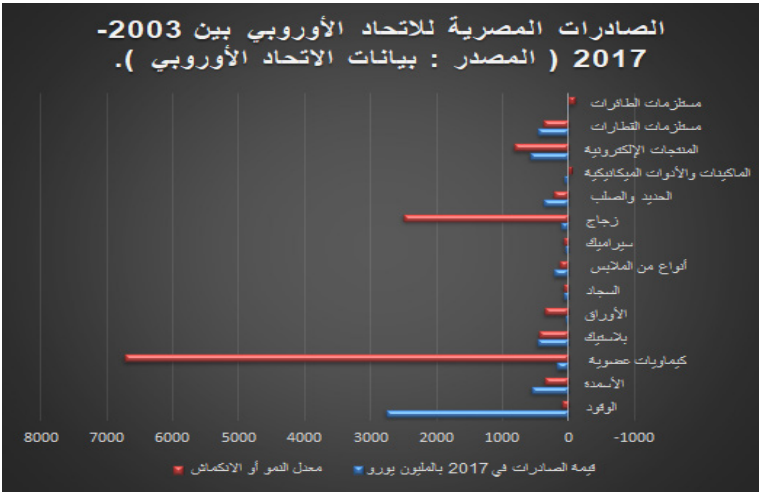
الصادرات المصرية للاتحاد الأوروبي بين 2003-2017 ( المصدر : بيانات الاتحاد الأوروبي ).
مستلزمات الطائرات
مستلزمات القطارات
المنتجات الإلكترونية
الماكينات والأدوات الميكانيكية
الحديد والصلب
زجاج
سيراميك
أنواع من الملابس
السجاد
الأوراق
بلاستيك
كيماويات عضوية
الأسمدة
الوقود
8000 7000 6000 5000 4000 3000 2000 1000 0 -1000
معدل النمو أو الانكماش
قيمة الصادرات في 2017 بالمليون يورو

**شكل 5**

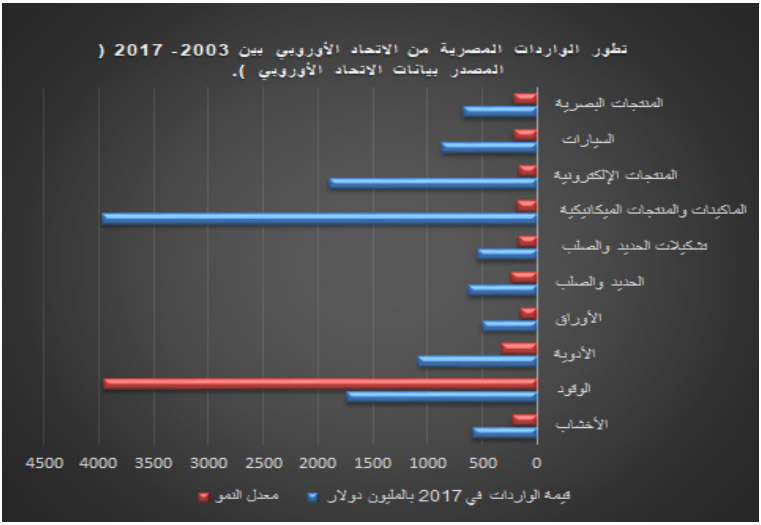


**شكل6: هيكل السياسة الزراعية المشتركة وأشكال الدعم وأقسامها 2014-2020:**

**المصدر**: بواسطة الباحث من بيانات من موقع الاتحاد الأوروبي

https: / /is.gd /cXvS8p

**شكل 7: الاكتفاء الذاتي من المحاصيل والسلع الغذائية الأساسية (بيانات عام 2013 و 2015).**

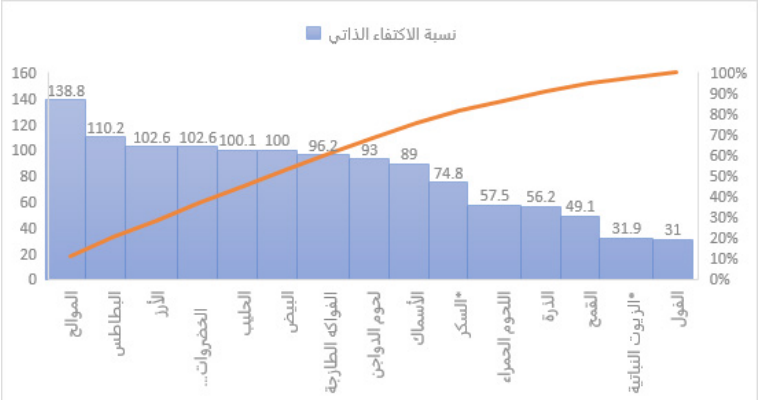


**المصدر**: نشرة مصر في أرقام – الزراعة ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، مارس 2018.
* بيانات 2013 خلاف ذلك جميع البيانات الأخرى لعام 2015.

**شكل 8: التوزيع النسبي لأهم الصادرات الزراعية المصرية إلى أوروبا.**

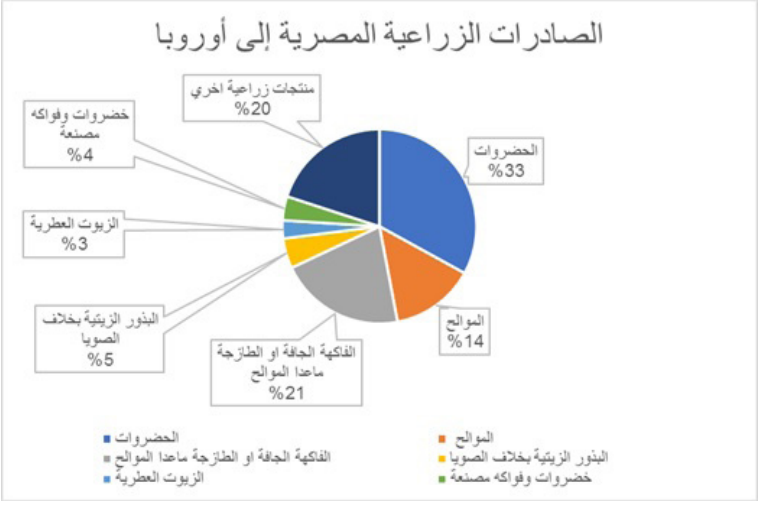


المصدر: Agri-Food Trade Statistical Factsheet، European Union – Egypt. European Commission. 2018. URL : Https: / /Is.Gd /D7h5yh (تم الاطلاع عليه بتاريخ 11 نوفمبر 2018)

شكل 9: التوزيع النسبى لأهم الواردات الزراعية الأوروبية إلى مصر.

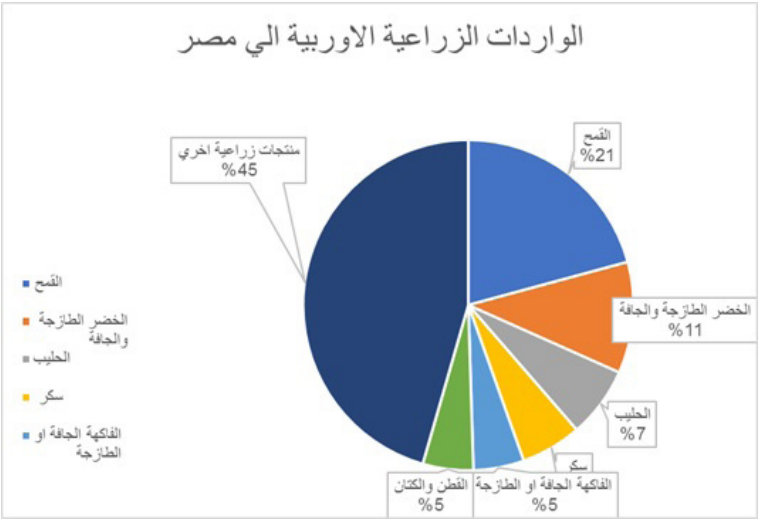


المصدر: . Agri-Food Trade Statistical Factsheet، European Union – Egypt، European Commission. URL : https: / /Is.Gd /D7h5yh (تم الاطلاع عليه بتاريخ 11 نوفمبر 2018)

شكل 10

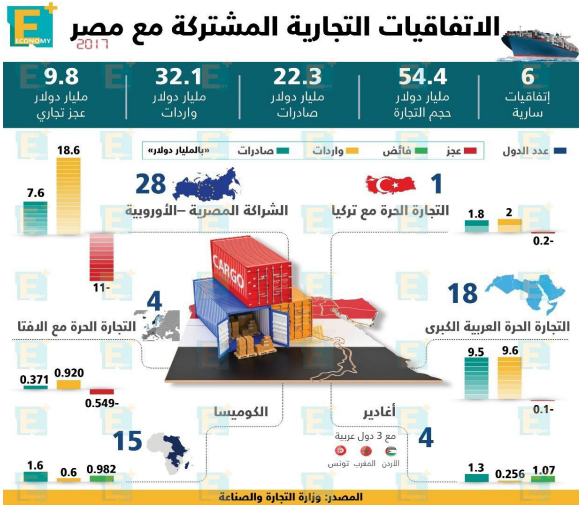

**شكل 11**

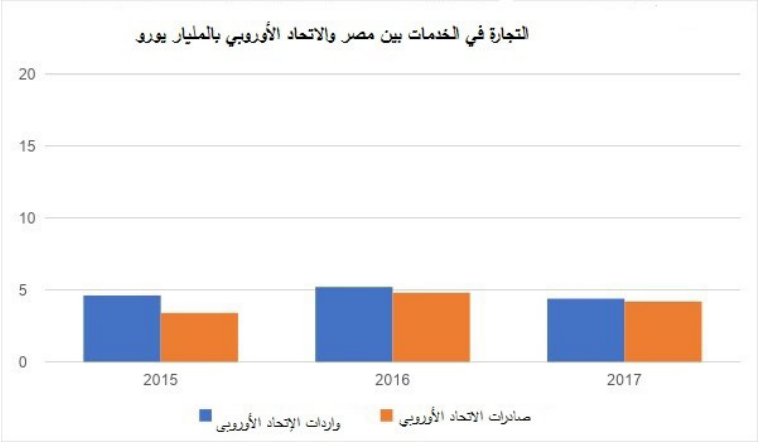


المصدر: قاعدة بيانات ال UNCTAD

**شكل 12**

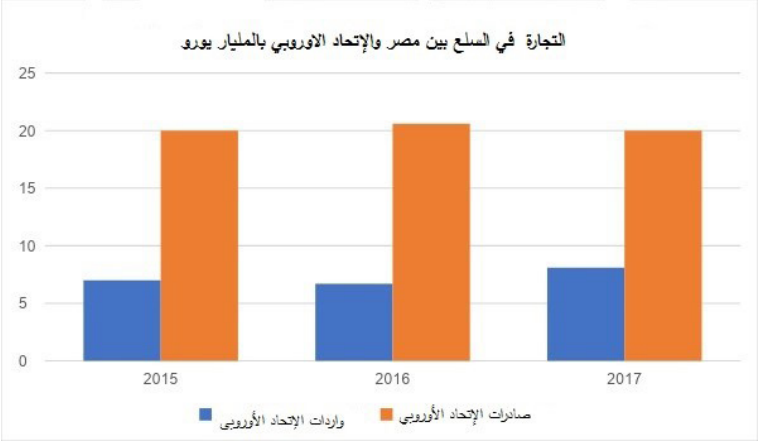


المصدر: قاعدة بيانات ال UNCTAD

## شكل 13

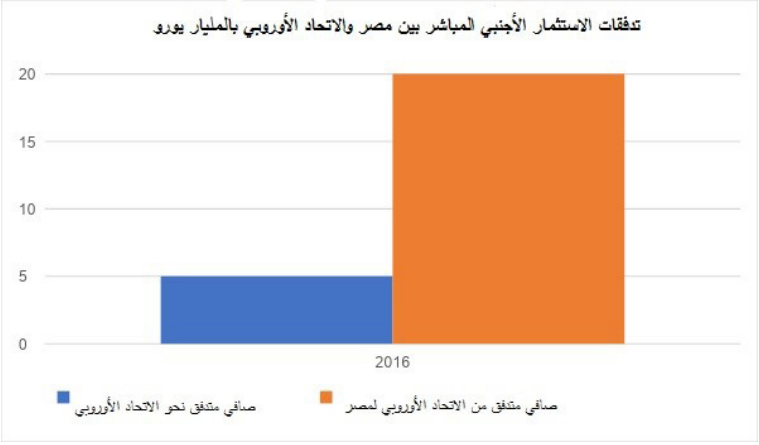


المصدر: قاعدة بيانات ال UNCTAD